سلسلة الدراسات الاستراتيجية (8)

التداخل الحدودي في السودان
(التحديات والحلول)

د. سلمى عثمان سيد أحمد
د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص
د. أمال جاد الرب علي فضل المولى
د. ابتهال جمال الدين الصادق
د. عوض أحمد حسين شبا

2021

وحدة البحوث والنشر - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

التداخل الحدودي في السودان - التحديات والحلول

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

ردمك ISBN 2-1-804-99988-978
رقم الإيداع:0603/2021

سلسلة الدراسات الاستراتيجية (8)

التداخل الحدودي في السودان
(التحديات والحلول)

د. سلمى عثمان سيد أحمد
د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص
د. آمال جاد الرب علي فضل المولى
د. ابتهال جمال الدين الصادق
د.عوض أحمد حسين شبا

وحدة البحوث والنشر- مركز بحوث ودراسات دول
حوض البحر الأحمر -السودان
الطبعة الأولى 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
327.6292 التداخل الحدودي : التحديات والحلول
ت.ت
التداخل الحدودي : التحديات والحلول / سلوي عثمان .– الخرطوم : دار آريثيريا،2021
174ص؛24سم .- (سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر)
ردمك ISBN 978-99988-804-1-2
1.البحر الاحمر (السودان) - العلاقات الخارجية.
أ. العنوان. ب.السلسلة.

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع -السوق العربي-السودان - الخرطوم

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

القاريء الكريم:

سلسة دراسات دول حوض البحر الأحمر مجموعة من الإصدارات الجديدة والدراسات المختارة؛ وهي ثمرة التعاون بين دار آرثيريا للنشر والتوزيع ومركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان.

هذه السلسة هي باكورة إصدارات دار آرثيريا للنشر والتوزيع من إعداد وإشراف وحدة البحوث والنشر بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر تضمنت عدد من الدراسات المختارة التى تطرقت لبعض قضايا البحر الأحمر المختلفة ونشرت في مجلات القلزم العلمية المتخصصة ، وكتب أخرى تناولت موضوعات دول حوض البحر الأحمر وخاصة السودان. ويسر دار آرثيريا للنشر والتوزيع أن تسهم في تفعيل الحراك العلمي والبحثي بنشرها لهذه الدراسات والبحوث المتنوعة لترفد به مكتبة دول حوض البحر الأحمر والمكتبة العالمية بعدد وافر ومميز من الكتب القيمة ، محققة بذلك شعارها المطروح(نحو نشر علمى رصين وهادف).

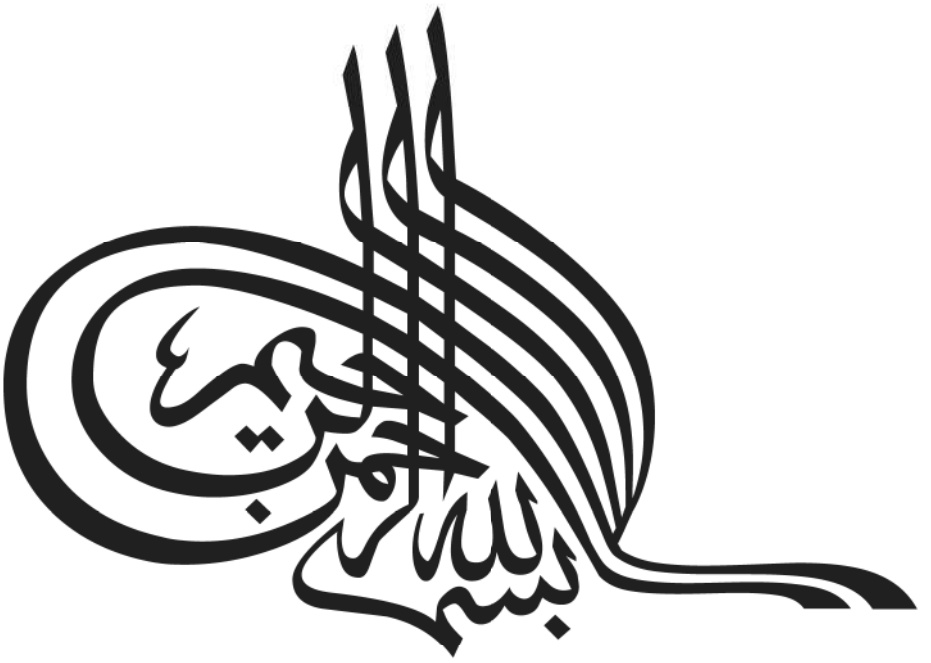
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

التداخل الحدودي وأثره على الأمن الإقليمي.....(7-46)

د. سلمى عثمان سيد أحمد

التداخل الحدودي القبلي بين السودان و تشاد.....(47-96)

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص

دور التنمية الاقتصادية في استقرار إقليم دارفور.....(97-166)

د. آمال جاد الرب علي فضل المولى

القبيلة وإدارة الدولة السودانية.....(167-188)

د. ابتهال جمال الدين الصادق

النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا(الفشقة أنموذجاً).....(189-208)

د.عوض أحمد حسين شبا

التداخل الحدودي وأثره على الأمن الإقليمي

د. سلمى عثمان سيد أحمد
باحثة

مقدمة :

لا ريب أن موضوع الحدود الدولية من الموضوعات الهامة التي تحظى بإهتمام القانون الدولي والقانون الداخلي للدول على حد سواء ، نظراً لما يمثله هذا الموضوع من أهمية وحساسية كبيرة في العلاقات قديماً وحديثاً وذلك لأن حدود الدولة مع جيرانها إنما يمس سيادتها مساساً مباشراً مما يجعلها تكتسب قدسية وإحترام كافة القوانين .

فمن خلال تفحص المعطيات المتوافرة على الصعيد الدولي يتبين وبشكل لا يختلف فيه إثنان أن العلاقات الدولية الحديثة وما نشأ عنها وما سيتسبب في حدوث نزاعات فيها وإضطرابها هو مسألة الحدود الدولية ، حيث أن أغلب التوترات الدولية إن لم تكن جلها والنزاعات الحاصلة يعود مردها إلى الخلاف الحدودي بين الدول ، ونظراً لدقة هذا النوع من النزاعات فقد حظيت النزاعات الحدودية بإهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي ، خاصة بعدما شهده العالم من ويلات الحروب والتي كان معظمها نتيجة سعي الدول لتحقيق مصالحها والسعي لتأمين سيادتها ، وكان طبيعياً أن تأتي في صدارة هذه النزاعات تلك المتعلقة بسيادة الدول وسلامة إقليمها والتي تعد وبحق من أدق وأخطر المنازعات الدولية ، فمنذ نشوء النظام القانوني لهذه الدول ظهرت حاجة الإنسان إلى التملك والحيازة ، الأمر الذي أوجد وضع حدود وفواصل من صنع الإنسان لا يجوز للآخرين التعدي عليها ، وكل خرق لهذه الحدود يقود غلى نشوب صراعات حولها ومن هنا ظهرت فكرة التداخل الحدودي والذي بدوره يؤدي إلى النزاع الحدودي كظاهرة دولية إنتشرت بين أشخاص المجتمع الدولي ، عدم التحديد الدقيق لتلك الدول والإعتماد على الحدود التي رسمها المستعمر دون المراعاة للظروف الإجتماعية للدول أي وجود القبائل والثقافات

المشـتركة بينهـا في الحـدود كان لـه كبـير الأثـر في ظهـور هـذا التداخـل الحـدودي والـذي بـدوره يـؤدي للنزاعـات الحدوديـة .

في السـودان أغلـب الحـدود رسـمها المسـتعمر حسـب مصالحـه مـع دول الجـوار والدولـة المسـتعمرة لـه ، أي دون مراعـات الجوانـب الإجتماعيـة والثقافيـة وغيرهـا ، ومـن أشـهر أنـواع التداخـل والنزاعـات الحدوديـة للسـودان الخـلاف بـين السـودان وجمهوريـة مـصر العربيـة عـلى مثلـث حلايـب وشـلاتين والتـي وضعـت الحـدود بينهمـا المملكـة المتحـدة فـترة الإسـتعمار الأمـر الـذي يشـكل ثمـة خـلاف حـاد حتـى الآن بـين الدولتـين الجارتـين ، وأيضـاً مـن أنـواع التداخـل والخـلاف الحـدودي بالسـودان مـا حصـل مـن نـزاع بـين الدولـة الجـارة إثيوبيـا مـع السـودان حـول منطقـة الفشـقة والتـي يظهـر فيهـا جليـاً التقـارب الثقـافي والمجتمعـي بـين القبائـل الحدوديـة في الدولتـين حيـث أن القبائـل الحدوديـة تتحـدث لغـة مشـتركة ولهـم أنشـطة مشـتركة في المنطقـة وتبـادل ثقـافي عـارم حـول النشـاطات اليوميـة والحياتيـة التـي تجعلـك مـن الصعـب في أن تفكـر في كيفيـة فصـل المنطقـة ، وأيضـاً سـكان المنطقـة الحدوديـة في الدولتـين يمارسـون الزراعـة ويتبادلـون المعونـات ويسـاعدون بعضهـم بعضـاً ، مـا جعلهـم يفكـرون أن ترابطهـم الثقـافي وغـيره أقوى مـن الحـدود السياسـية بـين الـدول ، ومـن النزاعـات الحدوديـة أيضـاً في السـودان إثـر التداخـل الحـدودي بـين الـدول الحديثـة التكويـن الخـلاف بـين السـودان وجمهوريـة جنـوب السـودان الحديثـة .

عليـه التداخـل الحـدودي بـين الـدول يـؤدي لنزاعـات حدوديـة والتـي بدورهـا تؤثـر عـلى الأمـن الإقليمـي في المنطقـة وعليـه مـن الـضرورة بمـكان إيجـاد أطـار قانونـي يحـل موضـوع الخلافـات الحدوديـة بـين الـدول مـن خـلال إتفـاق وقانـون دولي يجمـع هـذه الـدول مـع وجـود أطـراف تشـارك الإتفـاق بإعتبارهـا شـاهدة عليـه وموقعـة أيضـاً ويكـون الإتفـاق مُلـزم للطرفـين ووجـود عقوبـات لمـن يخـل بالإتفـاق .

تعـد مسـألة الحـدود الدوليـة مـن اهـم الموضوعـات في القانـون الـدولي وخصوصـاً الحـدود البريـة وهـي بشـكل عـام وليـدة ظهـور حاجـة الإنسـان إلى التملـك والحيـازة سـواء كان ذلـك فرديـاً أم جماعيـاً الأمـر الـذي إسـتوجب حـدوداً وفواصـل مـن صنـع الإنسـان لا يجـوز للآخريـن التعـدي عليهـا وكل خـرق لهـذه الحـدود يقـود إلى قيـام نـزاع أو صراع دولي حـدودي ، فالتداخـل الحـدودي والنزاعـات

الحدودية البرية ظاهرة دولية إنتشرت بين أشخاص المجتمع الدولي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين اللذين يعتبران من أهم المصالح الدولية التي يحرص القانون الدولي للحدود على حمايتها والذي يسعى بدوره إلى إيجاد الحلول للأزمات والنزاعات التي تقوم بشأن تحديد الحدود بين الدول [1] .

تعرف الحدود الدولية بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول المجاورة لها وتمارس الدولة سيادتها داخل حدودها الإقليمية ولا يمكن لهذه السيادة أن تمتد إلى خارج هذه الحدود [2] . فمن المؤكد أنه عندما تقوم دولتان بتعيين الحدود بينهما فإنهما تهدفان بصفة رئيسة إلى تحقيق الإستقرار وذلك بتسوية الحدود نهائياً على أساس ثابت ومؤكد [3] ، ولا شك أن بلوغ هذا الهدف سيغدو أمراً عسيراً إذا كان من الجائز الطعن في الحدود كلما إكتُشِفت ثغرة في معاهدة حدود أو خريطة أو الطعن في قرار التحكيم المتعلق بالحدود ، أو كلما تبين أن لمنطقة ما من مناطق الحدود أهمية إستراتيجية أو إقتصادية أو سياسية فإن ذلك يجعل منها في المستقبل بؤرة للتوترات حيث يتم إشعالها في الوقت المناسب من قبل الأطراف التي تكون لها مصلحة في إدارة الحرب ومن ثمة عدم الإستقرار في المنطقة [4] ، ونظراً لحساسية وخطورة هذه النزاعات كونها تنشأ في غالبيتها بين دول متجاورة وبإعتبار أن موضوعها ينصب على الحيز المكاني الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وإستقلالها الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى مواجهة عسكرية بين هذه الدول [5] .

مفهوم نزاعات الحدود:

يشير مصطلح نزاع الحدود في أدبيات العلاقات الدولية وفي الفقه القانوني الدولي بصفة عامة إلى ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك وذلك في ضوء السند أو الصك القانوني الذي تم بموجبه تعيين هذا الخط والذي يمكن أن يكون السند أو ذلك الصك القانوني إتفاقاً دولياً أو قراراً صادراً عن منظمة دولية ومؤدى هذا التعريف أن مطالب الأطراف المتنازعة تكون في الغالب مقصورة على التمسك بتصحيح مسار خط الحدود المطعون في صحته [6] . وقد عرف بعض القانونيين النزاعات على تحديد الحدود بأنها الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر أما بسبب الرغبة في التوسع واما بسبب ظهور موارد معدنية ونفطية ، كما يقصد بها أيضاً الخلافات التي تحدث بين الدول

المتجاورة بشأن تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين متجاورين ، فمن خلال تحليل هذه التعريفات يكون تعريف النزاع الحدودي مكون من العناصر التالية :

- موضوع النزاع يكون منصب حول تداخل حدودي أي حول إقليم بري .
- النزاع الحدودي يثور بين دول متجاورة حول المسار الصحيح لخط الحدود أو حول إقليم مستقل عنها .
- النزاع الحدودي يقوم غالباً بسبب الرغبة في التوسع أو بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية. ويتضح من هذا المعنى أن نزاعات الحدود تعتبر إختزال معتاد يقصد به إدعاءات بشأن توسيع السيطرة الإقليمية بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية أو تلك الخلافات التي تثور حول تعيين المسار الصحيح للخط الفاصل للحدود بين الدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود الفاصلة لأقاليمها ، وان ما يميز هذا النوع من النزاعات أنه ذو طبيعة إقليمية كونها تتعلق بإقليم دول متجاورة فهي تؤسس على الحدود إدعاءات متعارضة بينها حول حقوق كل منها على جزء من المناطق الحدودية ، ولمنازعات الحدود عدة صور من حيث الواقع فقد تأخذ صورة نزاع منح السيادة المترتبة عن الحدود أو نزاع حول تحديد الحدود وتخطيطها أو منازعات بشأن حدود غير معترف بها أو نزاع بشأن تعيين الحدود على الطبيعة [7] .

كما يتضح أن هذه النزاعات تفترض وجود مجموعة من العناصر تتمثل في الآتي :

أنها تعبر عن خلافات حول سندات تعيين الحدود حيث تنصب على تعيين حدود الإقليم قبل إبرام معاهدة أو سند قانوني أو يعد إبرام إتفاق في هذا المجال وبعبارة أُخرى إنها تنشأ حول مسألة سندات تعيين الحدود على منطقة جغرافية تابعة لهذه الدولة أو تلك وهذا بخلاف منح السيادة على الأقاليم التي تخص منح السيادة على منطقة جغرافية بأكملها ، وبعبارة أخرى فهي تمثل خلافات بين الدول حول تعيين الحدود القانونية بالنسبة لبعض المواقع [8] .

أن أشخاصها دول يتهم بعضها البعض الآخر بإنتهاك حرمة الحدود فتوصيف النزاع بأنه حقاً نزاع حدودي يشترط أن يتم بين أشخاص القانون الدولي حول مسألة من مسائل القانون او الواقع الأمر الذي يجعل النزاع ذو طابع دولي ويبعد النزاعات بين الدول والأشخاص الطبيعيين من دائرة هذا

النـزاع والأمـر نفسـه بالنسـبة للمنظمـات الدوليـة ولحـركات التحـرر نظـراً لعـدم إمكانيـة حيازتهـم للإقليـم ، وقـد حـددت محكمـة العـدل الدوليـة الدائمـة النزاعـات الدوليـة كصفـة في حكمهـا عندمـا قـررت أن النـزاع الـدولي هـو الإختـلاف حـول نقطـة في القانـون أو في الواقـع وهـو إختـلاف في وجهـات النظـر القانونيـة أو في المصالـح بـين شـخصين ويمكـن أن نضيـف إليهـا الخـلاف حـول طبيعـة أو تفسـير سـندات الحـدود الدوليـة [9] .

أن يكـون موضـوع النـزاع متعلقـاً بمسـألة مـن الواقـع أو بوقائـع معينـة إذ أن مجـرد الإختـلاف في وجهـات نظـر الـدول المعنيـة بشـأن مسـائل خاصـة بالحـدود قد لا يرقـى بالـضرورة إلى مرتبـة النـزاع الـدولي في مفهومـه القانونـي الدقيـق وبالتـالي يـبرز هـذا النـوع أو يتـم التعبـير عنـه في نطـاق العلاقـات المتبادلـة فيمـا بـين الـدول المعنيـة مـن خـلال إظهارهـا في صـورة إدعـاء أو إحتجـاج حـول موضـوع خـط الحـدود مـن قبـل العضـو المؤهـل لتمثيـل الدولـة عـلى المسـتوى الـدولي ويفصـح عـن الإدعـاء والإحتجـاج في شـكل تبـادل المذكـرات الدبلوماسـية أو رفـع الأمـر أمـام محكمـة العـدل الدوليـة أو إثارتـه امـام مؤتمـر دبلومـاسي أوخـلال دورة إنعقـاد جهـاز في منظمـة دوليـة [10] .

أن موضوعهـا هـو سـيادة الدولـة عـلى الأقليـم أو جـزء منـه حيـث يكـون هنـاك تطابـق دقيـق بـين مسـاحة محـدودة مـن الأرض وطبيعـة الخـلاف المتمثـل في إدعـاء دولـة مـا بـأن دولـة أخـرى خالفـت إلتزاماتهـا الدوليـة أو أتـت عمـلاً يهـدد السـلم والأمـن الدوليـين .

لذلـك يقـال أن لهـذه النزاعـات طابعهـا الإقليمـي ، لأن مختلـف النزاعـات الحدوديـة تتعلـق بإقليـم أو جـزء معـين منـه واقـع بـين دول متجـاورة فهـو يقـوم عـلى وجـود إدعـاءات متعارضـة بـين دول إقليميـة حـول حقـوق كل منهمـا عـلى بعض المناطـق الحدوديـة وحـول تفسـير سـندات الحـق الخـاص بشـأن الحـدود المشـتركة .

أنهـا ذات طابـع قانونـي سـياسي ويعكـس طابعهـا القانونـي كونهـا نزاعـات موضوعيـة تخضـع لحكـم القانـون الـدولي دون النظـر لبواعـث هـذه النزاعـات فالـدول المتجـاورة في إدعاءاتهـا المتعارضـة تعـترف بوجـود حقـوق لهـا في المناطـق الحدوديـة تسـتند إلى القانـون الـدولي ، امـا طابعهـا السـياسي فيبـدو مـن كـون الـدول المعنيـة بالنـزاع تلجـأ إلى الوسـائل السياسـية في إدعاءاتهـا ممـا يـؤدي إلى حرمـان الطـرف الآخـر مـن ضمانـة هامـة وهـي الإسـتناد إلى قواعـد القانـون ويخـل بحـق كل طـرف في التمسـك بالحقـوق التـي يقررهـا لـه القانـون الـدولي .

أنها تنشأ عن مقابلة الإدعاء والإحتجاج بالرفض من قبل أحد الأطراف كأن تنكر الدولة أو الدول الضحية للإدعاء بإعتداء الدولة أو الدول المجاورة لحدودها البرية .

أنها تتعلق بمساحة محدودة من الأرض بمعنى أن النزاع لا ينصب على الكتلة الإقليمية الإجمالية للدول إضافة إلى تطابق موضوع النزاع الذي هو الإقليم أو جزء منه مع طبيعة الخلاف المتمثل في إدعاء دولة أخرى خالفت إلتزاماتها الدولية أو أتت عملاً يهدد إستقرار السلم والأمن الدوليين ، ولذلك تبدو نزاعات الحدود أنها منطوية على بعض الخصائص وأنها خلافات دولية كصفة ، وإرتباطها بإدعاء دولة حول جزء من إقليم مجاور كصفة أخرى [11] .

أسباب نزاعات الحدود:

قد ثبت عبر التاريخ الحديث أن معظم الحروب والصراعات المسلحة أو النزاعات الدولية القانونية مردها إلى إختلاف بين الدول حول حدودها المشتركة وهذا بدوره أدى إلى وجود العديد من النزاعات الدولية القانونية بين هذه الدول حول صدق أو كذب الإدعاءات المتبادلة حول أحقية كل دولة في النزاع الحدودي [12] ، ويرتبط هذا الأخير بثلاث عناصر أساسية وهي أن يكون أشخاصها دولاً وأن يكون موضوعها بشأن إقليم أو حدود متنازع عليها ، إضافة إلى وجود تطابق دقيق بين الموضوع ومادة الخلاف هذا من جهة . ومن جهة أخرى ترتبط نزاعات الحدود البرية بعائدية مساحة معينة وحدوها وهنا يثور النزاع حول مكان وكيفية إقامة الحدود بسبب غياب التخطيط الدقيق للحدود [13] ، أو بسبب عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود بين الدول المتنازعة الأمر الذي يقتضي الدراسة والبحث والتقصي عن مختلف الدوافع والأسباب التي من شأنها أن تثير هذا النوع من النزاع .

أولاً : أسباب تتصل بتحديد الحدود البرية:

يمكن إرجاع هذه الأسباب إلى حالات عديدة :

أ- حالة عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود ، حيث أن عملية تحديد الحدود بين الدول هي بطبيعة الحال أولى المراحل في موضوع الحدود وهي عملية دبلوماسية إلى حد كبير تعتمد على أطراف وممثلي الدولتين المتنازعتين حيث تجري المفاوضات بخصوص محاولة تنظيم الحدود بين الدول ثم بعد ذلك توضع هذه المسائل في قالب قانوني وهو معاهدة تنظيم

الحدود ، يوضح في هذه المعاهدات مكان خط الحدود ومن أين يبدأ ومن أين ينتهي ويوضح كذلك العلامات التي ستوضع على هذا الخط وشكلها وإرتفاعها وحجمها ونوع البناء المستخدم فيها ويجب أن يوضح أيضاً طبيعة المنطقة المراد وضع خط الحدود عليها ما إذا كانت ، ويجب أن يوضح أيضاً طبيعة المنطقة المراد وضع خط الحدود عليها ما إذا كانت جبلية أو نهرية .

في بعض الحالات قد يحدث أنه لا يتم التحديد لمسار خط الحدود البرية وهذا في الحالة التي تكون فيها الحدود قد حددت أو خططت بموجب معاهدة دولية أو إقرار قضائي أو تحكيمي أو إداري وغياب هذه الأخيرة لا يعني عدم وجود حدود قانونية وإنما هذا النوع من الحدود هي حدود واقعية .

ب- حالة دفع إحدى الدول ببطلان صحة معاهدة الحدود والطعن في قرار تحكيمي متعلق بالحدود ، أي انه من أسباب نزاعات الحدود أيضاً المصطلحات الغامضة في المعاهدة التي بدورها تؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة عند تطبيق هذه المعاهدة وكذلك عدم دقة التحديد في المعاهدة من حيث موضوع الخلاف قد يؤدي حتماً إلى منازعات فيما بعد ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى نقص المعلومات الجغرافية وكذلك عدم معرفة مناطق الحدود معرفة كافية مما يجعل عملية التخطيط معيبة يشوبها عدم الدقة وتؤدي في النهاية إلى مشاكل حدودية ، حيث يكون التمسك بهذه الحالة عندما تدفع إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحدود ببطلان هذه المعاهدة وهذا على أساس تخلف أحد الشروط المتطلبة لإبرام معاهدات القانون الدولي [14] .

ج- حالة الإختلاف حول تفسير أو تطبيق معاهدات الحدود أو قرارات التحكيم التي تحددت بموجبها الحدود ، وتكون هذه الحالات في المعاهدة التي تفتقد أو تفتقر للدقة في الصياغة أو حسن إستخدامها لمعايير تعوزها الدقة الجغرافية والتقنية أو لتعريفات غامضة ولعل أكثر ما يزيد إختلافات التفسير أو التطبيق تعقيداً هي حالة الدول التي إستقلت حديثاً والتي لا يتيسر للكثير منها الحصول من الدول الإستعمارية على كل الوثائق أو الخرائط الناظمة للحدود [15] ، وهو مثل ما حدث في قضية مالي وبوركينافاسو حيث أنه وبناء على إقتراح من الحكومة السنغالية قررت حكومتا بوركينافاسو ومالي إحالة النزاع المتعلق بمنطقة من الحدود بينهما إلى محكمة العدل الدولية وتعلق موضوع هذه القضية بنزاع طويل بين الدولتين على منطقة حساسة بينهما

يبلغ طولها حوالي 300 كلم تعرف بمنطقة فورما ، أما القطاع الثاني فهو عبارة عن منطقة غير محددة (بيلي) ويقع في نهاية هاتين النقطتين مناطق محل نزاع بين الطرفين خاصة مرتفعات (نغوما) التي تعتبرها بوركينا فاسو نقطة حدود ثلاثية وهو ما نازعت فيه حكومة مال التي إعتبرت أن خط الحدود يقع جنوب تلك المنطقة عند كابيا [16] . وقد أعربت محكمة العدل الدولية عن الصعوبات التي واجهتها بسبب عدم حصول الأطراف على كل وثائق إدارة غرب إفريقيا الفرنسية لكون هذا النزاع غير عادي وأنه نزاع طويل ومعقد ترجع جزوره إلى التقسيم الإداري والسياسي الذي قامت به الدولة الإستعمارية السابقة فرنسا في افريقيا الغربية ، وهو عبارة عن نموذج لمنازعات شائعة جداً في القارة الأفريقية .

ثانياً : أسباب تتصل بتخطيط الحدود :

لا شك أن عملية تخطيط الحدود هي عملية مكملة لعملية تحديد الحدود ، ويقصد بها نقل خط الحدود وعلاماته من المعاهدة إلى الطبيعة ، وتقوم بهذه العملية لجنة مكونة من فريق من الخبراء في علوم شتى وخاصة بالأرض المراد وضع خط الحدود عليها ، ترجع هذه الأسباب للحالات التالية :

أ/ حالة أن تقوم إحدى الدول المعنية منفردة وفي غياب الدولة بتخطيط الحدود ، يمكن أن يقع هذا في الحالات التي تقوم فيها إحدى الدول المعنية منفردة وفي غياب الدولة الأخرى بتخطيط الحدود ، ففي النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا دفعت إثيوبيا ببطلان التخطيط الذي قام به الرائد (جوين) لأنه وبالرجوع إلى المعاهدة المؤرخة في 15/مايو 1902م لا سيما المادة الثانية منها التي تنص على ان تقوم لجنة مشتركة يختارها الطرفان بتحديد الحدود المعرفة في المادة الأولى من المعاهدة غير أن التخطيط قام به الرائد (جوين) على إنفراد دون مشاركة ممثلي الحكومة الإثيوبية [17] .

ب/ حالة تجاوز لجنة التخطيط لصلاحياتها ، تعتبر لجنة تخطيط الحدود آلية دولية ، الغرض منها هو تنفيذ ما جاء في الإتفاقيات الحدودية ، تتشكل عادة من 3 إلى 5 أشخاص يكون من بينهم ممثل واحد عن كل دولة على أن يتولى أحدهم رئاستها ، وتنشأ من قبل الدول مباشرة وفي بعض الحالات تنشأ من الأمين العام للأمم المتحدة ، فهي عبارة عن آلية تنفيذية تمثل الدول المتجاورة في وضع الخط الفاصل بين سيادتها ، قد يحدث أن تتعدى

هـذه اللجنـة لصلاحياتهـا سـواء كانـت الصريحـة أو الضمنيـة ، كأن تجـري تعديـلات في خـط الحـدود المبـين في الخريطـة كمـا هـو الحـال في نـزاع الحـدود السـوداني الإثيوبـي ، حيـث دفعـت إثيوبيـا بأنـه حتـى وإن كان الرائـد جويـن مفوضـاً مـن قبل الطرفـين لتخطيـط الحـدود فأنـه قـد تجـاوز صلاحياتـه عندمـا أحـدث تعديـلات في خـط الحـدود المبـين باللـون الأحمـر في الخريطـة المرفقـة بمعاهـدة 15 مايـو 1902 .

ج/ حالـة الإدعـاء بوجـود خطـأ في الخريطـة أو الخرائـط التـي أعدتهـا لجنـة التخطيـط أو أي جهـة أخـرى عهـدت إليهـا الـدول المعنيـة بإعـداد الخرائـط ، ويحدث هـذا حينمـا تدعـي الـدول المعنيـة بوجـود خطـأ مـادي في الخريطـة او الخرائـط التـي أعدتهـا لجنـة التخطيـط او أي جهـة أخـرى عهـدت إليهـا هـذه المهمـة ، ففـي قضيـة المعبـد (بريـه فيهـار) بـين كمبوديـا وتايلانـد في 6 أكتوبـر 1959م إدعـت تايلانـد أن الخريطـة التـي كان يحتـج بهـا في القضيـة إشـتملت عـلى خطـأ مـادي في منطقـة (بريـه فيهـار) فخـط الحـدود المبـين عليهـا ليـس مطابـق لخـط توزيـع الميـاه الصحيـح فأنـه لـو كان صحيحـاً ومطابـق لوضعـت منطقـة المعبـد داخـل تايلانـد .

د/ حالـة غيـاب النـص الصريـح أو الضمنـي ، أنـه قـد ينشـأ النـزاع بسـبب الخـلاف حـول نتائـج اعمـال لجنـة التخطيـط وهـل تكـون نهائيـة وملزمـة أم انهـا تحتـاج إلى إقـرار وتصديـق الـدول المعنيـة ففـي تحكيـم الحـدود بـين شـيلي والأرجنتـين عـام 1966م ثـار جـدل فنـي وقانونـي دقيـق حـول مـا إذا لجنـة الحدود المشـتركة التـي كونـت عـام 1955م تملـك صلاحيـة إصـدار قـرارات مُلزمـة أم مجـرد توصيـات [18] .

إضافـة إلى الأسـباب التـي يمكـن ان تنشـأ عنهـا خلافـات الحـدود بـين الـدول المتجـاورة والتـي تتعلـق بإقامـة الحـدود سـواء كانـت المتصلـة بتخطيـط الحـدود أو تحديدهـا فـإن هنـاك عوامـل أخـرى تـؤدي إلى قيـام مثـل هـذه النزاعـات يأتـي في مقدمتهـا :

1. التوسـع الإسـتعماري الـذي يعـد سـبباً مبـاشراً للنـزاع الحـدودي ، حيـث أن الحـدود الإسـتعمارية جـاءت محـددة تحديـداً تحكميـاً يخـدم مصالـح الـدول الإسـتعمارية وحدهـا . ولقـد كانـت الحـدود الإسـتعمارية جديـرة بالنظـر عشـية الإسـتقلال وتحـرر الـدول الجديـدة والتـي سـاعدت في تفجـير الـصراع في أفريقيـا ومـا أفـرزه مـن صراعـات وحـروب حدوديـة

بين دولها وصراعات وحروب داخل مجتمعها وما أدى إليه كل ذلك من مشكلات أعاقت مسيرتها وتقدمها ، ولا تعني إشكالية الحدود الإستعمارية الحدود السياسية أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات إجتماعية وسياسات إجتماعية فالإستعمار لم يكن مهمته مساحاً طبوغرافياً تنتهي مهمته بتحديد معالم وحدود المنزل وإنما كان هو ذات الوقت مهندس البناء والمسؤول عن كل محتوياته ، وفعلاً فأنه ما أن تحررت القارة الأفريقية من نير الإستعمار وخلعت عن نفسها لباس العبودية والخضوع الأوروبي ، حتى وجدت نفسها تغوص في وحل النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية ، والتي كان أبرزها نزاعات الحدود بين ليبيا والسودان، الصومال واثيوبيا حول الأوجادين ، والحرب الأهلية في السودان ونيجريا وأنجولا وموزمبيق ، والإنقلابا العسكرية في السودان وتوجو وغانا [19] .

2. الصراعات العرقية والثقافية ، حيث أنه من أبرز الأثار التي يخلفها الإستعمار ، تقسيم القطر الواحد إلى كيانات غير متماسكة وقوميات متنافرة والذي يعد سبباً مهماً لنشوب نزاعات الحدود حيث يتم رسم حدود الدول دون أدنى إعتبار لحقوق السكان أو توافقهم العرقي واللغوي والثقافي فقد جمعت تلك الحدود قوميات متنافرة وثقافات متنوعة في كيان سياسي واحد وقطعت شعوباً متجانسة إلى كيانات متفرقة وكان الناتج بروز دول وكيانات سياسية تفتقر إلى عنصري التجانس والتميز وهذا ما يولد صراعات عرقية وثقافية وإنطلاقاً من هذه الرؤية فإن رسم حدود الدول دون أي إعتبار للتنوع الثقافي والعرقي وترك بعض المناطق دون تحديد تبعيتها بين الدول جعلها بؤرة لنزاعات مستمرة بين الدول وتعد مشكلة (بادمي) الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا (أن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا إندلع بعد ممارسة إريتريا سيادتها الوطنية على المناطق الحدودية وهذا النزاع نتيجة سعي إثيوبيا لمنح سيادتها على إقليم

بادمي والمناطق المجاورة ودخول القوات المسلحة الإثيوبية للأراضي الإريترية وجوهر النزاع عدم التحديد الدقيق للحدود) واحدة من بين الأمثلة الحديثة التي أدت إلى نشوب حرب مدمرة بين البلدين بدأت في 1998/5/6م إلى أن توقفت في 2000/12/12م بإتفاقية الجزائر للسلام .

3. مشكلة الدول الحديثة التي عرفها المختصون بأنها (وحدة سياسية تحتوي على منطقة محددة يشترك سكانها في عناصر الثقافة واللغة وتقوم على خصائص معينة تعطي مقياساً لتلاحمه وتمايزه عن القاليم الأخرى) . ويعتقد أن النزاعات الحالية على الحدود ما هو إلا إستمرارية للمحاولات الرامية إلى بناء الدولة القومية الحديثة التي عرفت ما قبل الإستعمار دون إمتلاك مقومات ذلك ، فلا يمكن أن تظهر هذه الدولة وسط الجماعات العرقية الكبرى التي كانت خلال فترة الإستعمار مدمجة في الدول متعددة الأعراق .
4. ويرى بعض الفقه أن وراء ظاهرة نزاعات الحدودية أن هناك مجموعة معقدة من الأسباب المتفاعلة مع بعضها البعض حيث يكون النزاع حول توزيع السلطة والثروة وتمثيل الهوية التي تعد دعامة من دعامتها الأساسية إضافة إلى ذلك العامل السياسي – الإقتصادي الذي يعد من أبرز أسباب التفشي للنزاعات الحدودية ، لأن التغيرات التي يمكن أن تطرا على الحدود اما أن تكون طبيعية أو صناعية من صنع الإنسان حيث يرى باحثو البنك الدولي أن الحرب في أفريقيا كانت نتيجة النسب العالية من الفقر والمؤسسات السياسية الفاشلة وإعتماد الإقتصاد على المواردالطبيعية[20].

المبادئ التي تحكم نزاعات الحدود :

تلعب المبادئ العامة للقانون دوراً خلاقاً للقواعد الدولية في مجال الحدود البرية وهي تأتي عن طريق التعميم تعميم مجموعة حلول إبتداءً من نصوص أو لوائح في هذا المجال ، ويضرب المثل على هذا الأسلوب لإنشاء مبادئ أساسية تحكم منازعات الحدود لعل أهمها مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار ومبدأ ثبات الحدود الدولية وجواز تعديلها بالإتفاق الحر.

أولاً : مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار :

عدم الدقة في تحديد الحدود البرية وتخطيطها لا يرجع فقط إلى الجهل بالحقائق الجغرافية أو تخلف أحد الشروط المطلوبة في المعاهدة المبرمة بين الأطراف وإنما من جهة أُخرى يمكن أن يعزى أيضاً للفترة الإستعمارية حيث كانت الدول الإستعمارية تقسم الدول على تحكيمي بغض النظر عن مصالح الدول المستعمرة ، وكان من أثر ذلك أيضاً ظهور خرائط تتعلق بتنظيم مسائل الحدود هي في الحقيقة تحمل أخطاء جسيمة مما يؤدي إلى ظهور مشاكل وخلافات حول صحة هذه الحدود ، ولتجنب مثل هذه الأخطاء يجب على الدول المعنية أن تأخذ في إعتبارها مبدأ قدسية الحدود ، حيث تمس هذه الحدود سيادة الدول بصورة مباشرة الأمر الذي يقتضي تحقيق ثباتها وإستقرارها ونهائيتها حتى تظل موضع تقدير وإحترام الدول المعنية ، يعد مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار مبدأ قانوني عالمي وقد تم التنصيص عليه في العديد من الإتفاقيات الدولية منها : إتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجزائر وتونس في المادة الثانية منها ، وقد أعلن عنه رؤساء دول أفريقية في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م من خلال نص المادة 30/ف 03 من ميثاق المنظمة على إحترام مبدأ سلامة الأراضي لكل دولة وحقها الذي لا يمكن التنازل عنه في المستقبل ، كما تم التنصيص عنه في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المنعقدة في القاهرة في سنة 1969م والذي تعهد فيه الدول الأعضاء بإحترام الحدود القائمة إبان حصولها على الإستقلال ، ويلاحظ أن مصطلح مبدأ لكل مافي حوزته أو لكل ما تحت يده أو الحدود القائمة وقت الإستقلال أو الحدود الموروثة إنما يدل على معنى واحد ويعبر على نفس المضمون ومفادها إكتساب مسار خطوط الحدود الموروثة عن الإستعمار وهو بهذا يوضح للمعنيين الحد الذي يجب أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم كما أنه يعد السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحرز على الإقليم سنداً شرعياً لممارسة سيادتها عليه [21] . ويقصد بهذا المبدأ ستقرار الحدود الدولية طبقاً للسند الذي تستند إليه كل منها والذي يجب أن يشترط فيه تعيين الحدود طبقاً لما جاء في هذا السند الشرعي الموثق بمعاهدة دولية مقترنة بخرائط واضحة تعتبر سند لإغلاق الحجة [22] . ويجب على الدول الجديدة أن تحترم وتستمر في الإحتفاظ بالحدود الإستعمارية القائمة

لحظة حصول هذه الدول على إستقلالها إذ أن الغرض منه هو حماية سيادة الدولة الجديدة وتأمين إحترام الحدود الإقليمية لحظة الحصول على الإستقلال بدلاً من أن تجد نفسها دخلت في نزاع مرده الخلاف حول الحدود عقب غنسحاب القوة التي كانت تدير الإقليم المعني .

ولهذا المبدأ عدة مآخذ بنيت على أساس أن الحدود الموروثة عن الإستعمار لم تراع في تحديدها عدة عوامل وإعتبارات من ضمنها الوحدة العرقية والدينية واللغوية والقبلية ، فمثل هذا التفسير يرى في العرقية خاصية أزلية في المجتمع الأفريقي الذي وجد نفسه مضطراً للإحتفاظ بالحدود الموروثة التي وجدت فيها أسلوباً مناسباً يجنبها الكثير من المشاكل والخلافات التي يكون مصدرها الحدود .

غير أن الإستعمار الأوروبي لما قام برسم الحدود الأفريقية تجاهل عدة عوامل ومعطيات موضوعية بالقارة تخص السكان ومواردهم تارة والأعراف القانونية تارة أخرى وهذا ادى إلى جعل الحدود الأفريقية الحالية ذات خصائص تحمل في حد ذاتها الأسباب الموضوعية لنزاعات حدودية خطيرة بإعتبار أن مبدا الحدود الموروثة عن الإستعمار يتكون من شقين الأول وهو السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سنداً شرعياً في ممارسة سيادتها عليه بغض النظر عن القوة أو الضعف ، التقدم أو التأخر ، كبر المساحة أو صغرها ، أما الشق الثاني فيتمثل في مكان الحدود حيث يبين للأطراف أين ينبغي ان يكون خط الحدود الدولية للإقليم . وبتفحص بعض الإتفاقيات الدولية يستنبط أنها أكدت على ذات المبدأ وان أغلب الدول تتفق على بناء علاقاتها على أساس عدد من المبادئ كان من بينها حرمة حدود الدول والإعتراف بالحدود القائمة مما سيجنبها الدخول في صراعات والإنخراط في حروب لا نهاية لها حول الحدود .

ثانياً : مبدأ ثبات الحدود الدولية وجواز تعديلها بالإتفاق الحر :

متى تم تحديد الحدود الدولية وتخطيطها فهي تظل ثابتة دون تغيير حرصاً وحفاظاً على مصالح الدول ومن ثم لا يجوز فتح ملفاتها من جديد ولا يجب التشكيك في المعاهدات التي أُبرمت حولها ولا يؤخذ بنظرية التغيير الجوهري في الظروف بخصوص معاهدات الحدود . ويثير تطبيق هذا المبدأ حالة إكتشاف ثغرة في إتفاق حدودي أو خريطة أو الحالة التي تظهر فيها لمنطقة

من مناطق الحدود أهمية إستراتيجية أو إقتصادية أو سياسية لم تكن معروفة عند رسم الحدود ، ولإعمال هذا المبدأ يشترط وجود سند لتعيين الحدود سواء كان إتفاقاً دولياً أو حكماً قضائياً أو تحكيمياً أو خرائط ، وإتمام تخطيط الحدود فعلياً وفقاً لسند الحق ومن خلال تفحص الإتفاقيات الجماعية أوالثنائية يلاحظ أن المبدأ قد نص عليه كأسلوب يؤدي إلى عدم تغيير وضعية الأشياء المتعلقة بالحدود القائمة . ولكن من الثابت أيضاً إن كانت القاعدة العامة تنص على أن الحدود الدولية متى تم تحديدها وتخطيطها تظل ثابتة دون تغيير وهذه القاعدة لا تحول دون إمكانية تعديل الحدود بالإتفاق الحر بين الدول وأمام غياب قاعدة في القانون الدولي العام التي تحظر إمكانية تعديل الحدود بالإتفاق الحر بين الدول وأمام غياب قاعدة في القانون الدولي العام التي تحظر إمكانية تعديل الحدود بالإتفاق الحر بين الدول ، وأمام غياب قاعدة في القانون الدولي العام التي تحظر إمكانية تعديل الحدود عن طريق المعاهدات المؤسسة على الرضا والقبول ومن خلال الوسائل السلمية مما يعني ثباتها النسبي وعدم جواز تعديلها بالقوة والضم فهذا امر غير جائز .

من خلال ما سبق ذكره يستخلص أن النزاع الحدودي كغيره من النزاعات الدولية الأخرى يثور بين أشخاص القانون الدولي ، غير أنه يتميز عن غيره من النزاعات كون أن موضوعه ينصب على إقليم معين سواء كان هذا الإقليم مستقلاً عن النطاق الإقليمي للدول المتنازعة أو كان مجاوراً لها. وتختلف نزاعات الحدود من نوع لآخر ما يجعل أسبابها تتنوع إلى عدة أنواع فمنها ما يتعلق بتحديد الحدود ومنها ما يتعلق بتخطيطها مما يوجب تصنيف النزاع وتحديد طبيعته أولاً وذلك للتمكن من حله ويستحسن أن تتفق الدول التي ترغب في تحديد حدودها بموجب إتفاق يتم ذكر فيه كل ما يتعلق بالحدود المراد تحديدها مع محاولة تجنب ما قد يثور من نزاعات مستقبلية بشأن الحدود وذلك يجعلها متوافقة مع المبادئ المتعلقة بهذا النوع من النزاعات ومحاولة حلها بمختلف الطرق السلمية .

آليات تسوية النزاعات الحدودية الدولية :

يختلف تصنيف وسائل التسوية السلمية للمنازعات على غرار نزاعات اللحدود البرية حيث وضع فقهاء القانون الدولي عدة معايير لتصنيفها فمنهم من قسمها إلى اربعة وسائل الوسائل الدبلوماسية والسياسية والتحكيمية

والقضائيـــة ، ويشـــمل النـــوع الأول المفاوضـــات والمســـاعي الحميـــدة والوســـاطة والتحقيـــق والتوفيـــق ، أمـــا النـــوع الثانـــي فيتعلـــق بالتحكيـــم الـــدولي بينمـــا يشـــمل النـــوع الثالـــث التســـويات التـــي تتولاهـــا محكمـــة ، والنـــوع الرابـــع يتمثـــل في الوســـائل السياســـية في التســـويات التـــي تتولاهـــا أجهـــزة المنظمـــات الدوليـــة كتلـــك التـــي قامـــت بهـــا عصبـــة الأمـــم والتـــي تقـــوم بهـــا حاليـــاً مختلـــف أجهـــزة الأمـــم المتحـــدة . بيـــد ان التقســـيم الشـــائع هـــو ذلـــك الـــذي يقســـم وســـائل التســـوية القضائيـــة أو القانونيـــة مـــن جهـــة والوســـائل السياســـية والدبلوماســـية مـــن جهـــة أخـــرى ، وقـــد يعتمـــد هـــذا التصنيـــف عـــلى الطابـــع الإلزامـــي للنتائـــج التـــي يتـــم التوصـــل إليهـــا ، وهنـــاك مـــن صنـــف وســـائل تســـوية المنازعـــات إلى وســـائل تحاكميـــة وغـــير تحاكميـــة ويعتبرهـــا أكثـــر دقـــة مـــن تصنيفهـــا إلى وســـائل سياســـية أو دبلوماســـية مـــن جهـــة ووســـائل قانونيـــة أو قضائيـــة مـــن جهـــة أخـــرى [22] ، تتمثـــل الوســـائل التحاكميـــة في محكمـــة العـــدل الدوليـــة التـــي تكـــون قراراتهـــا ملزمـــة ونهائيـــة تصـــدر عـــلى أســـاس القانـــون ســـواء كانـــت تلـــك المحكمـــة محكمـــة تحكيـــم أو محكمـــة عـــدل بينمـــا تكـــون الوســـائل غـــير تحاكميـــة متـــى إســـتندت التســـوية إلى أي جهـــاز آخـــر ســـواء كان لجنـــة توفيـــق أم تحقيـــق أم منظمـــة دوليـــة عالميـــة أو هيئـــة في إطـــار تقديـــم المســـاعي الحميـــدة أو الوســـاطة أو تولاهـــا أطـــراف النـــزاع انفســـهم عـــن طريـــق المفاوضـــات الدبلوماســـية أو غيرهـــا مـــن الوســـائل التـــي يختارهـــا أطـــراف النـــزاع لتســـوية منازعاتهـــم .

تعـــد الوســـائل التحاكميـــة أكثـــر أهميـــة في تســـوية المنازعـــات الحدوديـــة والإقليميـــة وتعـــود أهميتهـــا لعـــدة أســـباب منهـــا مـــا يتعلـــق بطبيعـــة النـــزاع الحـــدودي أو الإقليمـــي ذاتـــه بوصفـــه نزاعـــاً قانونيـــاً يجـــد مصـــدره في الخـــلاف حـــول تفســـير الســـند القانونـــي المنشـــأ لخـــط الحـــدود عندمـــا يكـــون غامضـــاً أو مبهمـــاً فـــإن القـــاضي او المحكـــم الـــدولي بمـــا يتمتـــع بـــه مـــن خـــبرة وكفـــاءة قانونيـــة تؤهلـــه لإزالـــة هـــذا الغمـــوض والإبهـــام والأقـــدر عـــلى التوصـــل إلى تســـوية مثـــل هـــذا النـــوع مـــن المنازعـــات والواقـــع العمـــلي يؤكـــد مـــا توصلـــت إليـــه المحاكـــم الدوليـــة بنجـــاح في تســـوية العديـــد منهـــا ، أمـــا فيمـــا يتعلـــق بطبيعـــة الوســـائل التحاكميـــة فـــإن محاكـــم التحكيـــم غالبـــاً مـــا يتـــم تشـــكيلها مـــن أطـــراف النـــزاع أنفســـهم ، كمـــا أن تشـــكيل محكمـــة العـــدل الدوليـــة يكـــون مـــن قضـــاة محدديـــن مســـبقاً ، أمـــا فيمـــا يخـــص طبيعـــة القـــرارات الصـــادرة عـــن التســـوية التـــي تتـــم بالوســـائل السياســـية التـــي توقـــف عـــلى الإرادة المطلقـــة للأطـــراف المعنيـــة وهـــو مـــا يتناقـــض مـــع مبـــدأ ثبـــات الحـــدود الدوليـــة ونهايتهـــا .

تصنيف الوسائل الدبلوماسية :

نشأت الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية كنقيض لحل الخلافات بالوسائل العسكرية (الحرب) أو إستخدام القوة التي كان ينظر إليها كوسيلة مشروعة ، حيث يرى كثير من الباحثين تحريم هذه الوسائل وفي طليعتهم العرب الذين يحبذون اللجوء إلى الوسائل الودية لتسوية منازعاتهم ، وقد تعددت الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية وخاصة المتعلقة بالحدود وإختلفت وتفاوتت مراتبها بحسب طبيعة ودرجة خطورة النزاع ، وتتمثل هذه الوسائل الدبلوماسية في المفاوضات والمساعي الحميدة،والوساطة والتحقيق والتوفيق .

أولاً : المفاوضات :

لكل نزاع في الخير حل ، فإن الغالبية العظمى من المنازعات الدولية وخاصة منها المتعلقة بالحدود تنتهي بواسطة إتفاقيات تعقد بين الأطراف المتنازعة وهذه الإتفاقيات يوصل إليها بواسطة مفاوضات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، ويقصد بالمفاوضة تبادل الأراء بين دولتين متنازعتين بقصد التوصل إلى حل للخلاف القائم بينهما وتقوم المفاوضات عن طريق الإتصال المُباشر الذي يقوم به رؤساء الدول أو وزراء الخارجية أو من يوكل إليهم القيام بتلك المهمة أو يكون ذلك داخل مؤتمر دولي يعقد بقصد البحث عن حل لإحدى المشاكل الدولية ، وقد إزداد دور المفاوضات في العصر الحالي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد عرفت الدول عصراً جديداً تميز بكثرة التكتلات في مختلف المجالات وكذلك تعقُّد العلاقات الدولية وتشابكها وقد ساعد كل ذلك على إزدهار المفاوضات فأصبحت جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي وإنطلاقاً من ذلك فأن كل المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول تتجلى في تطبيق طريقة أسلوب الحوار الدولي . وقد نصت أهم المواثيق الدولية على المفاوضات بإعتبارها وسيلة من وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، فقد نصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وكذلك إعلان مانيلا المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية لسنة 1982م وغيرها من المواثيق والإعلانات، وفي بعض الحالات يتم النص على المفاوضات في المعاهدات كإلتزام سابق يجب على الدول إتباعه قبل إتخاذ أي إجراء آخر وأحياناً كعمل تمهيدي يلجأ إليه

مع الوسائل الأخرى [23] . ولقد وافقت العديد من الدول في الوقت الحاضر على تسوية نزاعاتها الحدودية من خلال هذه الوسيلة حيث توصلت الدول إلى إتفاقيات حدودية أنهت بها بعض النزاعات ومن ذلك :

- تسوية النزاع الحدودي الصيني الباكستاني بموجب إتفاقية مارس 1963م حول مناطق الحدود في منطقة كشمير – سنتيريان .
- الإتفاقية المبرمة بين الأورغواي والأرجنتين لحل النزاع الحدودي بين البلدين .
- النزاع الحدودي بين اليمن والمملكة العربية السعودية والذي أمكن تسويته من خلال وسيلة المفاوضات عام 2000م .
- النزاع بين الصين وروسيا والذي تم تسويته سنة 2005م عن طريق المفاوضات ، وقد شكل موضوعاً خلافياً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية توج في روسيا بتوقيع الطرفان إتفاقاً قضى بتحديد نهائي ورسمي للحدود المشتركة ، وقد ساهمت المفاوضات في توقيع إتفاقية ترسيم الحدود بين الصين وروسيا في بكين يوم 14 اكتوبر، كما ساهمت في توقيع بروتوكول بين الصين والهند في 11 أبريل 2005م يهدف إلى تسوية النزاع الحدودي بينهما ، إضافة إلى النزاع بين الصين وفيتنام والذي أدت المفاوضات دوراً هاماً إنتهى بإبرام إتفاق بين البلدين في يوم 08 أكتوبر 2004م بشأن ترسيم الحدود وإقامة علامات بطول الحدود بينهما ، كما ساهمت بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين مصر وإسرائيل في نزاع طابا التي تم مباشرتها من قبل الجانبين في بداية 1993م .

وتجدر الإشارة إلى ان عملية المفاوضات تخضع بصفة عامة لمبدأ سلطان الإرادة المطلقة للدولة والمنظمات الدولية وأن كلا الطرفين يبقى حراً وغير مُلزماً بالنقاط التي تم الإتفاق عليها وإنما يمكن أن تبدأ المفاوضات من جديد وإعادة فتح الملف في حالة إستئناف المفاوضات مرة أُخرى سواء نجحت لأول مرة أو قُطِعت ثُم أُعيدت ، وفي حال فشل المفاوضات فأن الأطراف المعنية إرجاءها إلى أجل آخر وقد تقوم بإصدار بيان تعترف فيه صراحةً بفشلها .

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى عدة نتائج منها الآتي :

- المفاوضات وسيلة إختيارية يلجأ أطراف النزاع لحل نزاعاتهم .
- يمكن أن تقطع وتستأنف في أي مرحلة كان فيها النزاع .
- نتائجها غير مُلزمة للأطراف يمكن أن تأخذ بها أو تتركها .

- لنجاح هذه الآلية يشترط عدة شروط من بينها :
- رغبة الدول المُلحة لتسوية النزاع .
- وإفتراض درجة معينة من حسن النية في الأطراف .
- المساواة بين أطراف النزاع .
- حيادية الطرف الثالث .

ثانياً المساعي الحميدة :

إذا لم تجن المفاوضات ثمارها بين الدول المتنازعة في حل النزاع القائم بينهما كان هناك طريق آخر يمكن الإلتجاء إليه وهو ما يسمى بالمساعي الحميدة أو الخدمات الودية أو الساعي الودية ، ففي بعض المنازعات نجد أن درجة العداوة بين الدول متفاقمة جداً الأمر الذي يعني أنه من غير الممكن الوصول لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة ويتطلب الأمر هنا تدخل طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة صديقة للطرفين أو فرداً أو مجموعة دول أو منظمات دولية لكي تشجع الأطراف على تسوية النزاع ، والهدف الأساسي منها هو العمل الودي الذي يقوم به الطرف الثالث بقصد التخفيف من حدة الخلاف بين الدولتين المتنازعتين وإيجاد جو أكثر ملائمة لإستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهما كما تهدف إلى تفادي نشوب نزاع مسلح وذلك مثل :

- تسوية النزاع الإقليمي بين فرنسا وسيام (تايلاند) عام 1946م بفضل المساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية .
- تسوية النزاع بين الإتحاد السوفيتي والصين بفضل المساعي الحميدة لفرنسا سنة 1954م – 1955 .
- مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر التي تم تسويتها بالمساعي التي قام بها الرئيس السابق لمصر محمد حسني مبارك والتي إنتهت بتشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بينهما . وقد تهدف المساعي الحميدة إلى وضع حد لحرب قائمة ومن أمثلة ذلك المساعي الحميدة التي قام بها رئيس وزراء باكستان ورئيس السودان لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية التي إستمرت ثمانية سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن القيام بالمساعي الحميدة إلا بموافقة طرفي النزاع ، وبعبارة أخرى أن الفريق الثالث سيسمح له بأن يحاول الجمع بين الطرفين

لكي يكون بالإمكان أن يتوصلا إلى حل مناسب فيما بينهما ، وعادة يجتمع القائم بالمساعي الحميدة مع كل طرف في النزاع على إنفراد ونادراً ما يحضر إجتماعاً مشتركاً وتعد هذه الطريقة مهمة بشكل خاص عندما تكون الدولتان المتنازعتان قد وصلتا إلى نقطة قطعت فيها العلاقات الدبلوماسية وعندئذٍ يقوم الفريق الثالث بالوصل بينهما.

ينتهي دور القائم بالمساعي الحميدة بمجرد موافقة الأطراف المتنازعة على الدخول في المفاوضات أو على معاودتها ولإنجاز هذه المهمة يعقد الطرف الثالث إجتماعات غير رسمية مع أطراف النزاع ويطلع على مواقفهم وارآئهم ، وينقل إلى كل طرف منهم موقف الطرف الآخر ووجهة نظره في النزاع ويكون حريصاً على إزالة كل خصومة بينهم ولهذا يشترط أن يكون مقبولاً من جميع الأطراف وحائزاً على ثقتها ، ويجب أن يكون مخلصاً ووفياً لأطراف النزاع وأميناً ونزيهاً في نقل المعلومات وإيصال وجهات النظر ، وهذه الصفات الرفيعة تفرض عليه أن لا يكون طرفاً في النزاع أو منحازاً لأحد أطرافه [24] .

الفرع الثاني : أولاً الوساطة :

يقصد بالوساطة سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق إشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب من وجهات النظر ، وتعتبر الوساطة درجة متقدمة من المساعي الحميدة فهي تتمثل في عمل إيجابي من جانب الوسيط نحو إيجاد حل للنزاع القائم بين الدول وذلك عن طريق تقديم المقترحات التي يراها مناسبة لحل الخلاف القائم ، والوسيط ليس مُلزماً بتقديم وساطته كما أن الأطراف لهم حرية الإختيار عند عرضه للوساطه والخاصية المميزة للوساطة هي أنها إجراء إختياري في كافة مراحله ، والحل المقترح من جانب الوسيط ليس مُلزماً للأطراف وللدول المعنية قبول الوساطة أو رفضها ولا يعد ذلك مخالفاً للقانون الدولي العام . حيث رفضت حكومة المغرب وساطة الجمهورية العربية المتحدة في حل النزاع الذي قام بينها وبين الجزائر عام 1963م . كما أن الوساطة يمكن أن تتم بين إما بطلب من الأطراف المتنازعة أو بمبادرة من طرف ثالث الذي يمكن أن يكون دولة أو مجموعة أو شخصاً أو منظمة دولية أو إقليمية وتأخذ تبعاً لذلك أشكالاً مختلفة .

ثانياً:
التحقيق:

يقصد بوسيلة التحقيق تلك الطرق التي تلجأ إليها أطراف النزاع لتذليل بعض الصعوبات القائمة بينهم بخصوص موضوع النزاع وتتبع فيها إجراءات شبيهة بالإجراءات القضائية ولكن دون إلتزام من جانب طرفي النزاع بالنتيجة التي تتوصل إليها هذه الإجراءات . ويمكن تعريفها بأن الأطراف المتنازعة التي تتوصل إلى إتفاق بالطرق الدبلوماسية أن تعمد إلى تشكيل لجان دولية بقدر ما تسمح الظروف بذلك على أن لا تنسى هذه اللجان شرف أو مصالح الدولة الحيوية والتي تنتج عن إختلاف وجهات النظر في تقييم وتحديد وقائع القضية موضوع النزاع . من خلال التعريفات السابقة يمكن للدول المتنازعة أن تتفق على تشكيل لجنة تحقيق دولية مهمتها تثبيت وإستقصاء تلك الحقائق وتقديم تقرير مفصل عنها للأطراف المتنازعة دون أن يكون لهذه اللجان إقتراح حل معين ، على أن تقوم بتأدية مهامها بجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بأمانة وحسن نية ودون تحيز إلى أي طرف . ويكون تكوين لجنة التحقيق بمقتضى إتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين يتضمن الوقائع المطلوب تحقيقها والسلطة المخولة للجنة في ذلك ، ومكان إجتماعها والإجراءات التي تتبعها بالإضافة إلى طريقة تشكيلها من خلال القواعد المنظمة بإتفاقية لاهاي سنة1907م بموجب المواد 9 – 10 – 30 – 34 . فإذا لم تتفق الدولتان على تشكيل خاص للجنة إنتخبت كل دولة عضوين إثنين وإختيار الأربعة العضو الخامس ، وتقوم لجنة التحقيق بمهمتها في جلسات غير علنية وتتخذ قرارها بالأغلبية وتحرر به تقرير تسلم نسخة منه لكل من ممثلي الطرفين في جلسة علنية ، وقد لجأت عصبة الأمم وبعدها منظمة الأمم المتحدة عدة مرات إلى تكوين لجان محايدة لجمع المعلومات حول نزاعات دولية معينة كما فعلت في قضية فلسطين سنة 1946م ، وقضية الصحراء الغربية سنة 1975م حيث شكلت لجان تحقيق من ثلاث دول تمثلت في إيران ، كوبا ، ساحل العاج وكلفتها بدراسة الوضعية العامة في إقليم الصحراء الغربية وجمع المعلومات اللازمة حوله [25] .

ثالثاً:
التوفيق:

ويقصد بالتوفيق إجراء تقوم به لجنة يعينها أطراف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع ، وتحقيقاً لهذا الغرض تقوم اللجنة بتمحيص الوقائع من مختلف جوانبها والتعرف إلى مواطن الخلل في العلاقات بين الأطراف المتنازعة والبحث عن الحلول الكفيلة بتسوية النزاع ودياً وسلمياً وإعادة المياه إلى مجاريها بين هذه الأطراف . تتألف لجنة التوفيق عادة من ثلاثة أعضاء يعين كل طرف عضواً ويختار العضوان ثالثهما ، وقاعدة التساوي تطبق أيضاً إذا إرتفع عدد الأعضاء إلى خمسة (لكل طرف عضوان والأربعة يختارون الخامس) اللجنة تتكفل بعد إنشائها بوضع نظامها الداخلي .ويمكن أحياناً أن يتم النص على الوفيق الإلزامي ، إلا أن الإلزامية في هذه الحالة تتعلق باللجوء إليه لا بنتائجه وتبقى الحلول المقترحة من طرف اللجنة مجرد توصيات لا تتمتع بالطابع الإلزامي كما يمكن أيضاً أن يتم النص على التوفيق كإجراء تمهيدي سابق لتسوية لاحقة بحيث يمتزج مع الوسائل التحاكمية ويتم اللجوء إليه أولاً ، وفي حالة فشله يتم اللجوء إلى التحكيم أو التسوية القضائية وقد إعتمد هذا الأسلوب في إتفاقيات لوكارنو لسنة 1925م . وقد عرضت نزاعات كثيرة على لجان التوفيق نذكر منها النزاع بين رومانيا وسويسرا عام 1949م وبين الدنمارك وبلجيكا عام 1952م وبين سويسرا وفرنسا عام 1955م وبين اليونان وإيطاليا سنة 1956م ، وفي إطار النزاعات الحدودية فقد إختارت إيطاليا وسويسرا في عام 1956م الإحتكام إلى لجنة توفيق لتسوية خلافاتهما الحدودية وفي عام 1972م شكل مجلس جامعة الدول العربية لجنة توفيق مكونة من مصر والجزائر وليبيا وسوريا والكويت لتسوية الخلافات التي كانت محتدمة بين شطري اليمن حول مناطق الحدود وذلك قبل توحيد الشطرين . وبالرغم من أن هذه الأمثلة حققت نتائج مرضية فإن إستعمال وسائل التوفيق يمثل ظاهرة تكاد تكون نادرة على المسرح الدولي .

إستخدام الخرائط كآلية لحل النزاعات الحدودية :

يستند أطراف النزاع الحدودي أو الإقليمي إلى العديد من أدلة الإثبات لتأسيس إدعاءاتهم وتدعيم طلباتهم بخصوص المناطق المتنازع عليها ونظراً لأهمية دليل الإثبات ودوره في تكوين الإقتناع لدى القاضي أو المحكم الدولي

المحال إليه النزاع بصحة ومشروعية هذه الإدعاءات والطلبات فإنه مجبر على إتباع منهج الإثبات من خلال التطرق إلى القواعد العامة في تحديد طرقه وهي تحديد محل الإثبات بصفة عامة وتحديد محل الإثبات في منازعات الحدود الدولية بوجه خاص كما أنه في حالة مالم تكن هذه الأدلة والأسانيد كافية فإن الجهة القضائية التي يرفع إليها النزاع تكمل ما نقص منها لسلطتها القانونية المخولة لها. والمنازعات الحدودية أو الإقليمية بإعتبارها نزاعاً قانونياً لا تخرج عن هذه الأمور والأوصاف فهي تحتاج إلى ادلة إثبات قوية ومقنعة حتى يمكن الفصل فيها بطريقة سليمة خاصة أنها نزاعات ذات علاقة بسيادة الدول ومصالحها الحيوية .

الطابع القانوني للخرائط :

يمكن القول بأن الخرائط عبارة عن مخططات تصدر عن خبراء في الدوائر العقارية ودوائر المساحة في سياق إتفاقيات دولية أو بعد أبرامها لتعبر عن توافق الدول حول علامات الحدود الفعلية أو الواقعية المتعلقة بنطاق أقاليمها فيتم إستخدام الخرائط كوسيلة شرعية لتعديل الحدود القائمة أو لتوسيع السيطرة الإقليمية لدولة معينة . وتقف قوة إثباتها أو ضعفها على عدة عوامل نذكر منها على الخصوص : -

1. السلوك السابق أو اللاحق لأطراف النزاع بخصوص الخريطة محل البحث .
2. مصدر أو أصل الخريطة ما إذا كان أطراف النزاع انفسهم أو صدرت عن دول أخرى أو لجاناً .
3. ما إذا كانت قد صدرت قبل أو بعد حدوث النزاع وبطبيعة الحال تكون الخريطة التي صدرت قبل حدوث النزاع أكثر إقناعاً من تلك التي صدرت بعد نشوئه .
4. الغرض من إستعمال الخريطة هل يتعلق بالجانب العلمي أو الحربي أو التعليمي أو لحالة الطقس مثلاً .
5. عدم وجود خطأ في الخريطة بحيث تكون مقاييسها وخطوط بياناتها صحيحة وواضحة ودقيقة . ومن أجل إعتماد الخرائط كأدلة إثبات يفترض فيها الدقة الفنية فيجب أن لا تنطوي على تناقضات وإختلافات مع الواقع ويجب أن تصور مناطق واضحة المعالم . ومن أمثلة

المنازعات التي تناول فيها القضاء القيمةالإستدلالية لهذا للخرائط هو نزاع الحدود بين بلجيكا وهولندا حيث قبلت محكمة العدل الدولية الخرائط العسكرية البلجيكية كدليل على أن بلجيكا لم تتخل عن الأقاليم المتنازع عليها ، فقد ظلت هذه الخرائط منذ بداية صدورها في عام 1874م تدخل هذه الأقاليم في سيادة بلجيكا [26] .

الخرائط أمام القضاء الدولي :

للقضاء الدولي مساهمة واضحة في تسوية العديد من المنازعات الحدودية وقد إستطاع التوصل إلى تسوية مرضية للعديد من القضايا في هذا المجال من خلال ما قام به التحكيم ومحكمة العدل الدولية من مجهودات لحل هذه المنازعات لا سيما بإستخدام الخرائط الجغرافية كأدلة إثبات تساعد على إيجاد حل يرضي الطرفين .

موقف التحكيم من الخرائط :

لعل أهم القضايا التي فصل فيها التحكيم ولعبت فيه الخرائط أهمية بارزة الآتي :

- النزاع الإقليمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا حول جزيرة بالماس ، حيث قدم الأطراف مجموعة كبيرة من الخرائط الجغرافية لمحكمة التحكيم الدائمة في سنة 1938م وهو ما تطرق إليه المحكم ماكس هابر بالفحص والتمحيص الدقيق خاصة أن الأمر لا يتعلق بقضية تعيين حدود فقط وإنما إثبات سيادة على جزيرة بالماس وقد قام المحكم بوضع عدة شروط من أجل قبول تلك الخرائط كادلة إثبات أهمها الدقة الفنية وحيادية مصدر الخريطة إضافة إلى الدقة التاريخية في تصميم الخريطة وقد أصدرت المحكمة قرار بإعتبار الجزيرة تابعة للإقليم الهولندي وذلك إستناداً إلى الخرائط التي أثبتت أحقية هولندا بهذه الجزيرة .
- تحكيم كوتش بين الهند وباكستان .
- النزاع الحدودي بين مصر وإسرائيل .

موقف محكمة العدل الدولية من القيمة القانونية للخرائط:

ظهرت للخرائط نظرة جديدة تجاه قيمتها القانونية كأدلة إثبات في تسوية المنازعات الحدودية والإقليمية أمام محكمة العدل الدولية حيث أبدت

لها نوع من الإهتمام الخاص والتطور الملحوظ نظراً لما تؤديه الخرائط من دور إيجابي لحل مختلف النزاعات الحدودية ونظراً لدقتها لإثبات أحقية كل دولة في الإقليم المتنازع عليه ، ومن بين هذه القضايا :

- قضية السيادة على بعض من الجزر بين فرنسا والمملكة المتحدة سنة 1953م التي طالب فيها الطرفان المحكمة بتحديد تبعية الجزر وقد كان حكم المحكمة بالإجماع بأن الجزر تابعة لبريطانيا وقد أسست المحكمة حكمها على خريطتين جغرافيتين فرنسيتين أظهرت أن الجزر تابعة لبريطانيا .
- النزاع الحدودي بين بلجيكا وهولندا سنة 1959م حيث أصدرت المحكمة حكماً في 1959م أقرت فيه بالقيمة الثبوتية للخرائط المقدمة وذلك على أساس أن تلك الخرائط تتمتع بنفس القيمة القانونية التي يحوزها إتفاق التحكيم المبرم بين الطرفين عام 1843م [27] .

عند دراسة وسائل تسوية النزاعات الحدودية تم تقسيمها إلى وسائل دبلوماسية والتي تتمثل في المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق كقسم أول كما ذكنا آنفاً أما القسم الثاني فقد خصص للوسائل القضائية [28] ، والتي تتمثل في التحكيم ومحكمة العدل الدولية ، فقد أثبت التعامل الدولي أن بعض الدول لا تطمئن أحياناً للتسوية الدبلوماسية وذلك بسبب عدم تكافوء القوى بين اطراف النزاع الأمر الذي يقودها إلى اللجوء إلى التسوية القضائية.

النزاعات الحدودية و الأمن الإقليمي:

الحدود تعرف تقليدياً بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه ، وعليه تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة ، ان مفهوم أمن الحدود يقوم على إفتراضين أساسيين هما :

- طبيعة التهديد الأمني تفهم من خارج حدود وحدة التحليل الأمني أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى (سوى كان هذا التهديد تداخل ونزاع حول المنطقة أو خلافه) .
- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ولذلك تسعى الدول البقاء

بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات. وهذا يعني أن التهديدات للأمن الدولي وبالأخص للحدود هو ذات مفهوم أمني من خلال العدوان الخارجي على الدولة ، إلا أن مفهوم أمن الحدود أصبح الآن أكثر سعة من المفهوم التقليدي ، أو بعبارة أخرى تعدد مصادر التهديد الأمني للحدود أو من خلال مفاهيم غير عسكرية بحتة كالتهريب والهجرة الغير شرعية وإن كانت كل المصادر سواء كانت عسكرية أم غير عسكرية هو تهديد للأمن الحدودي . أن مفهوم أمن الحدود إرتبط بعدة دلالات منها الآتي:-

- صورة التحولات عبر الحدود مباشرة (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية) .
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات إقتصادياً وقيمياً وأمنياً . وبعبارة أخرى لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محدداً بنطاق الحدود الإقليمية للدولة ، بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر أو ما يقصد بأن الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود إذا ان بعض مصادر التهديد قد يكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية ، كما أن بعضها تكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية وما يترتب عليها من آثار كنزوح أعداد كبيرة من البشر وإختراقهم حدود الدول المجاورة هرباً مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم كما ان بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود تشمل منظمات الجريمة الدولية النشاط كالمفايا وتجارة المخدرات وتهريب السلاح وعصابات القرصنة .

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مصادر التهديد الأمني للحدود العوامل الداخلية مما يلي :

مصادر تهديد سياسية وتشمل الطائفية والقبلية والعرقية وما ينتج عنها من جماعات عابرة للحدود والأعمال الإرهابية . مصادر تهديد إقتصادية وإجتماعية ناتجة عن عمليات التهريب الإقتصادي ومشاكل اللجوء والنزوح والهجرة الغير شرعية [29] .

لقد ساهم الإنفلات الأمني عبر الحدود للدول وتراكم العوامل الداخلية

والخارجية الميبة لذلك الإنفلات إلى ظهور عدة تأثيرات واضحة على إستقرار العلاقات الدولية سواء في النظام الإقليمي أو النظام الدولي وأن كان ظهور تلك التأثيرات في النظام الإقليمي أوضح واعم من النظام الدولي لكون تلك المشاكل والتأثيرات للإنفلات الأمني الحدودي بين الدول على إستقرار العلاقات الدولية .

ما يلاحظ على تخطيط الحدود السياسية في أفريقيا هو إتباعها الحواجز الطبيعية والجغرافية والخطوط الفلكية أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة ، وإذا أردنا معرفة أسباب كثرة إستخدام خطوط تقسيم المياه في عمليات التحديد السياسي لوجدنا إن هذا راجع إلى عمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا ، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الضوء على انماط التصريف النهري للقارة ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب ، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الإستعمارية على أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية ، أما النوع الثاني الشائع في أفريقيا فهي الخطوط الفلكية وهذا النوع من رسم الحدود يتم الإتفاق عليه عادة في المؤتمرات وعلى بعد مئات الأميال من القارة ومن ثم كانت تظهر صعوبات كبيرة لهؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة .

هذا وقد يكون الإنتماء السياسي والقانون الدولي هو سبب آخر لقيام مشاكل الحدود كأن يرتبط المواطن بلغة وتاريخ ودين بمجتمعات مماثلة لحالته إلا انه يخضع لقوانين ومواطنة وسيادة دولة يعيش فيها وكان إقليمه الذي يعيش فيها وكان إقليمه الذي يعيش فيه قد ألحق بدولة أخرى لأسباب سياسية أو إقتصادية ، ومن خلال دراسة الحدود السياسية بأنواعها نستطيع فرز الأطماع الإقتصادية والطموحات السياسية والعسكرية لبعض الدول المتجاورة والتي لا تخفي تطلعات توسعية وطموحات إعتدائية في كثير من الأحيان ويكون تركيز تلك الدول الطامعة على أقاليم ومناطق جغرافية مهمة في دولة الجوار ويكون الهدف من تلك التحركات خدمة المطامع التوسعية لذلك تعمد بعض دول الجوار إلى تبرير تدخلها من خلال أحقية مطالبها ومشروعية دعاواها لأجل تحقيق مبتغاها ، وعندما يحصل الإصطدام بين تلك الدول الطامعة والأخرى المجاورة صاحبة الحق السيادي تبرز المشاكل وتتطور في المناطق المعنية بالأمر وقد يصل الإحتكاك إلى درجة النزاع المسلح ، إن العالم لن يخلو من هذه المشاكل ما دامت الأطماع البشرية وجشع الجذب

الإقتصادي قائمين وحل الأشكال هو أن تعالج علاجاً جذرياً وقانونياً حقوق الدول المتجاورة وبشكل عادل لجميع الدول صاحبة العلاقة [30]

أبرز النزاعات الحدودية في السودان:

أولاً النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان :

مضت سنين كثيرة على إنفصال جنوب السودان من السودان ومع ذلك لم يتم التوصل لإتفاق بشأن الحدود التي تفصل البلدين والبالغ طولها 2,010 كم ، وكذلك بالرغم من حقيقة أن الدولتين قد إلتزمتا بإنشاء منطقة حدودية آمنه منزوعة السلاح ، ما تزال الحدود تشهد تواجداً عسكرياً والتجارة معطلة ويستمر تعرض الرعاة الشماليون الذين يهاجرون موسمياً إلى جنوب السودان للمضايقات على جانبي الحدود . ومنذ بداية النزاع في جنوب السودان في شهر ديسمبر 2013م فإن المنطقة الحدودية قد صارت هي الموقع الذي تتقاطع فيه الحربين الأهليتين ، ولقد قام الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة وهو حركة التمرد الرئيسية في جنوب السودان بإستخدام أعضاء ميليشيات تم تجنيدهم من مجموعات الرعاة في الشمال ، كما أنه قد تلقى دعماً من الحكومة السودانية الأمر الذي يُعد إستئنافاً لديناميكية النزاع في الحرب الأهلية الثانية ، ولقد قاتلت حركة العدل والمساواة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في المواجهات التي وقعت في جنوب السودان ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة ، وذلك بالرغم من الإدعاءات المتكررة الصادرة من هذه المجموعة المتمردة بخلاف ذلك ، وهذه التحالفات تشير إلى المدى الذي بلغه المتمردين الحالين في السودان وجنوب السودان كجزأ من مجموعة ديناميكيات معقدة في المنطقة الحدودية ، وتجري المجموعات التي تعيش في المنطقة الحدودية تغييرات إستراتيجية في تحالفاتها مع فصائل عسكرية شتى ، الأمر الذي يعتبر جزءا من عملية سياسية معقدة تؤثر على العلاقة بين الدولتين ، وفي إطار المفاوضات على الحدود هناك الكثير مما يمثل خطراً لكلا الدولتين في المفاوضات الأمر الذي يجعل هذه الولاءات ذات نتائج أكبر بالنسبة للسودان ولجنوب السودان .

اولاً : تحتوي المنطقة الحدودية على إحتياطات نفطية وأراض زراعية .

ثانياً : تحتوي على موارد أساسية للرعي بالنسبة لمجموعات الرعاة على كلا جانبي الحدود ، وتعتبر هذه المجموعات أنصاراً سياسيين مهمين

لحكومتي السودان وجنوب السودان المجابهتين بنزاعات ، فالمواجهات التي جرت إبان الفترة 2013م – 2014م في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان وفي ولايتي الوحدة و أعالي النيل في جنوب السودان تعني أنه من المستبعد قيام أي من البلدين بالتنازلات المطلوبة من أجل الوصول إلى إتفاق حول تعيين الحدود ، وذلك نسبة للأهمية القصوى التي يوليها كلا الجانبين لإعتبارات الأمن الداخلي (31) ، فكلاهما لا يرغب في كسب عداء مجتمعات حدودية مسلحة ترى أن تعيين الحدود يشكل تهديداً لأمكانية وصولهم إلى مراعي موسمية . ومسألة الموضع الذي يجب أن تكون فيه الحدود بين البلدين إذدادت تعقيداً نتيجة للمفاوضات حول نوع الحدود الحدود المطلوب ، هذا والمنطقة الحدودية تعيش فيها أعداد تبعث على الحيرة من مجموعات الرعاة الذين ينتقلون بين البلدين عبر مسارات رعي مرنة لا تمت سوى بصلة ضئيلة للحدود القومية . ومنذ عام 2011م واجه كل من السودان وجنوب السودان المهمة بالغة الصعوبة المتمثلة في إنشاء حدود على قدر كاف من الثبات لتعيين أراض كلا الدولتين بشكل مطلق وعلى قدر كاف من المرونة بحيث تسمح للمجموعات المهاجرة بالحفاظ على أسلوب حياتهم . وبعد عقود من الحرب فإن إتفاق على الحدود بين الدولتين ليس ببساطة حول تحديد الرقعة الجغرافية للدولتين ، ولكن حول نوع العلاقة بينهما في المستقبل وهذه مسألة شديدة الأهمية بالنسبة لأهالي المنطقة الحدودية. ومنذ شهر يوليو 2011م وإعلان جنوب السودان لإستقلاله رسمياً ظلت الحدود موسومة بالمواجهات حيث حاول كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني (المنحل) كسب اكبر مساحات من الأراضي في ساحة القتال ليتم ترجمتها لاحقاً إلى مكاسب على طاولة المفاوضات ، فالنقاشات حول الموقع النهائي للحدود ووضعيتها المؤقتة تعتبر مؤطرة بشكل أساسي بمخاوف الأمن الداخلي لكلا البلدين ، ومنذ تأسيس الجبهة الثورية في نوفمبر 2011م أدت مكاسبها العسكرية المبهرة في شمال وجنوب كردفان إلى تركيز إهتمام الحكومة السودانية على الروابط بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الثورية السودانية التي تعمل عبر الحدود الشمالية الجنوبية ، ولقد إدعت حكومة جنوب

السودان أن القوات المسلحة السودانية تواصل رعاية المتمردين العاملين في جنوب السودان حتى وقت متأخر من شهر أكتوبر 2013م ولذا فإن الوضع الأمني في المنطقة الحدودية يعتبر أيضاً مصدراً لإهتمام حكومة جمهورية جنوب السودان ، هذا والنزاع الداخلي في كل من ولاية الوحدة وأعالي النيل الذي بدأ في شهر ديسمبر 2013م يعكس تقريباً إنقاسامات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تعود إلى حقبة الحرب الأهلية الثانية ، وتهدد هذه النزاعات سيطرة حكومة جمهورية جنوب السودان على حقول نفط مهمة في كلا الولايتين ، وأفضت مرة أخرى إلى خلق منطقة حدودية مقسمة بين صنوف شتى متحولة من الفاعلين العسكريين المتنافسين [32] .

على مدى السنوات الأربع المنصرمة ظل التقدم المحرز في المفاوضات حول الحدود يتبع بشكل وثيق التطورات التي تطرأ على الوضع الأمني الداخلي في كلا البلدين ، ففي الأوقات التي كانت فيها العلاقة بين الدولتين ودية ، أزالت حكومة السودان حواجزها الحدودية وإزداد حجم التجارة وشهدت أوقات تدهور العلاقات بين الدولتين فرض حكومة السودان للحواجز الحدودية مما أدى إلى تبعات خطيرة على مجتمعات جنوب السودان في المنطقة الحدودية التي تعتمد على التجارة مع السودان . وتعتبر المنطقة الحدودية كذلك المكان الذي إستخدمت فيه كل البلدين القوات العسكرية والمليشيا لزعزعة إستقرار بعضهما البعض وبالتالي فمن غير الممكن فصل المفاوضات حول منطقة الحدود عن الوضع الأمني سواء كان بين البلدين أو وبذات الأهمية داخل كل منهما وإنشاء نطاق حدودي مستقر بحدود معينة ومرسومة يظل إحتمالاً ضئيلاً مالم يتم التوصل إلى حل للوضع الأمني ف كلا البلدين . وتعتبر المخاطر العسكرية والسياسية الكبيرة للمفاوضات حول المنطقة الحدودية السودانية جزءاً من السبب جعل المفاوضات حول الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان لا تحرز تقدماً منذ عام 2011م وبدلاً من ذلك غرقت هذه المفاوضات في الشكليات الإجرائية مع محاولة كلا البلدين كسب تفوق تكتيكي قصير الأجل من خلال التنازع على تفاصيل الإتفاقية ومنذ العام 2012م ظل هناك القليل من النقاش حول الحدود النهائية بين البلدين وتحول تركيز المفاوضات بدلاً عن ذلك إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح مؤقتة ، وأدى إستمرار

المواجهات وتجييش منطقة الحدود إلى إحباط المفاوضات حول هذه المنطقة ، ولا يلتزم أي طرف بشكل خاص بتأسيس المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح وبدلاً من ذلك يتعاملون مع المفاوضات بإعتبارها طريقة لكسب تفوق سياسي على الخصم ، والإتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا بخصوص المنطقة المنزوعة السلاح الآمنة تؤثر على الأوضاع في المنطقة الحدودية ولكن نادراَ ما يكون ذلك التأثير بالطريقة التي تتضمنها الإتفاقات وبدلاً من ذلك تفتح المفاوضات المجال لفرصة سياسية بحيث أن الإتفاق على عدم التجييش قد تؤدي إلى ذيادة التجييش [33] .

والذي يمكن أن نخلص إليه في هذه القضية الحدودية الآتي :

تجري المماطلة في المفاوضات حول الموقع النهائي للحدود منذ بداية عام 2013م وأن الطرفين ظلا يستخدمان المفاوضات حول الحدود كأسلحة في مفاوضات أخرى .

منذ منتصف عام 2013م إنتقل تركيز المفاوضات الدبلوماسية من الموقع النهائي للحدود إلى تأسيس وموضع المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح المؤقتة وعلى الرغم من أن كلا الطرفين إلتزما مراراً بإنشاء منطقة منزوعة السلاح إلا أن الحدود تظل مجيشة . وإعتباراً من شهر سبتمبر 2014م فإن التطبيق الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتي يفترض أن تتحقق من خلو الحدود من المظاهر العسكرية يعتبر متأخراً من الجدول الزمني المقفر له ، إذ لا تمتلك القوة المحدودة التي تم تشكيلها القدرة على القيام بدوريات أرضية ومن أصل أربعة قواعد مخطط لها هناك قاعدتين فقط تحت التشييد .

حتى وإن تمكنت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من تحقيق قدراتها التشغيلية الكاملة فإنها لا تمتلك قوات كافية لرصد الحدود كما ان المتطلبات المفروضة على الآلية والمتمثلة في تقديم إنذار لكلا الجيشيين قبل القيام بدوريات وان تحصل على موافقة مسبقة قبل القيام بإستطلاع جوي تؤدي إلى تقويض فعاليتها المحتملة .

نظراً للنزاع المسلح في السودان في ولايات كل من جنوب كردفان والنيل الزرق ودارفور وفي جنوب السودان في ولايتي الوحدة واعالي النيل فلا ترغب أي من الدولتين في سحب قواتها من المواقع الإستراتيجية الحساسة في المنطقة الحدودية .

في ابيي أدى إغتيال الرئيس الأبرز لدينكا نقوك كول دينق في 2013م إلى تدمير العلاقة الهشة أصلاً بين عرب المسيرية ودينكا نقوك ورفض مجتمع دينكا نقوك لاحقاً مناقشة تشكيل إدارة مشتركة في المنطقة إذا تضمنت أعضاء من المسيرية أو من يتم تعيينهم لدوافع سياسية سودانية .

لم يؤد إستفتاء دينكا نقوك أحادي الجانب الذي اجرى في ابيي في اكتوبر اول 2013م إلى تغيير الديناميكية السياسية في المنطقة وأخفق في الحصول على دعم قومي أو إقليمي أو دولي وتراجعت أهمية مسألة ابيي إلى جانب مسألة المنطقة الحدودية نظراً للأزمة العسكرية والسياسية في السودان وجنوب السودان (ماقبل ثورة ديسمبر المجيدة) .

على الرغم من وجود قوات من كلا البلدين في المنطقة الحدودية في المنطقة الحدودية فقد كانت هجرة الرزيقات إلى شمال بحر الغزال في 2013 – 2014 هي الأكثر نجاحاً بين كافة الهجرات الشمالية إلى داخل المنطقة الحدودية وكإستثناء للتوجه العام تستمر التجارة عبر الحدود بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال .

تظل العديد من المنافذ الحدودية بين البلدين مغلقة مما يضر بإقتصاد الولايات المتأثرة على جانبي الحدود وخاصة ولايات جنوب السودان التي طالما إعتمدت على التجارة مه السودان وتقوم الحكومة السودانية بفتح وإغلاق الحدود كجزء من إستراتيجية التفاوض مع حكومة جمهورية جنوب السودان .

يستمر تعطيل هجرة الرعاة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان بفعل المضايقات التي يمارسها الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية وإغلاقات الحدود التي التي تقوم بها الحكومة السودانية السابقة والنزاع حول الموارد الشحيحة والعداوات طويلة الأمد النابعة من الحرب الأهلية الثانية .

أحد الإستنتاجات المركزية لدراسة كريز أن المشهد السياسي للحدود يعكس بشكل كبير الإنقسامات السياسية والإقتصادية التي وسمت الحرب الأهلية الثانية وإعتباراً من سبتمبر 2014م ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة مسيطراً على غالبية المناطق في ولايتي الوحدة وأعالي النيل مما يعيد خلق إنقسامات في الجيش الشعبي لتحرير السودان وهي ما شكلت الديناميكيات العنيفة في الثمانينات والتسعينات في حين تواصل الجبهة الثورية

السودانية الإشتباك مع القوات المسلحة السودانية (السابقة) في جنوب كردفان في نزاع يعتبر نتيجة مباشرة للمسائل التي تركت دون حل عند نهاية الحرب الأهلية الثانية ، هذا وقد تعهدت إتفاقية السلام الشامل بتحويل حياة أهالي المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان ، فإن الصراعات السياسية وإنعدام الأمن الإقتصادي المترتب على حقبة الحرب الأهلية ما تزال قائمة وتطورت مرة أخرى إلى نزاع واسع النطاق على جانبي الحدود . وهذه أحد الملفات المهمة التي تواجه حكومة ما بعد ثورة ديسمبر المجيدة .

مثلث حلايب 60 عاماً من النزاع الحدودي بين السودان ومصر رغم سودانيتها:

يطل المثلث على ساحل البحر الأحمر داخل الحدود السودانية بمساحة نحو 20.5 ألف كيلومتر مربع ويضم ثلاث مناطق (حلايب ، شلاتين ، أبو رماد) وهو مثلث سوداني يجدد السودان شكواه أمام مجلس الأمن الدولي بشأن المثلث داعياً إلى تحكيم دولي يتطلب موافقة الدولتين لكن مصر ترفض وتؤكد سيادتها على المثلث ، ووفق ما نقلته بيانات رسمية وتقارير كثيرة فإن أبرز نقاط النزاع حول سيادة بشأن المثلث على النحو التالي:-

جذور النزاع 1899 و 1902م:

حتى أوائل القرن التاسع عشر كان ينظر إلى الجارتين كدولة واحدة ، وبضم والي مصر محمد علي السودان تحت سلطته السياسية وفي العام 1820 إمتدت حدود مصر السياسية جنوباً لتضم الإقليم السوداني بأكمله ، وبحكم إتفاقية السودان الموقعة عام 1899م بين مصر وبريطانيا بإعتبارها قائمتين على الحكم الثنائي في السودان آنذاك ، اطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الواقعة جنوبي دائرة عرض 22 درجة شمالاً وتسند مصر لتلك الإتفاقية في إقرار سيادتها . بينما السودان يسند لقرار إداري في عام 1902م بأحقيتها بالمنطقة حيث أصدر ناظر الداخلية المصري آنذاك هذا القرار مستنداً لوجود بعض من قبائل لها بعد سوداني بالمنطقة ولم تعترض مصر على هذا القرار مع إستقلال السودان ولم تتحفظ على الحدود . وترد مصر في السياق ذاته بأن القرار كان لأبعاد إنسانية لتسيير حياة قاطنين المنطقة ولا يترتب على غدارة عارضة لفترة أي سيادة كانت لظروف محددة .

إستقلال السودان 1956 :

تحول خط العرض 22 شمالاً إلى حد سياسي دولي بالمعنى القانوني مع إعلان مصر إعترافها بإستقلال السودان عام 1956م ، وبعد عامين من ذلك

الحين يتم فتح ملف النزاع من آن إلى آخر حيث يطرح كل طرف العديد من حجج وأسانيد قانونية يقول إنها تثبت حقه في السيادة على المثلث .

إقتراح من طرف واحد 1958م:

رداً على إدخال الخرطوم المثلث ضمن قانون الدوائر الإنتخابية السودانية بموجب التقسيم الإداري لعام 1902م أقدمت مصر على إرسال قوات إليه عام 1958م حيث إعتبرت أن القرار السوداني يخالف إتفاقية 1899م . وهو ما رد عليه السودان بإرسال قوات قبل أن تسحب مصر قواتها وتكتفي بإرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة عن حقها إستعادة المناطق الواقعة تحت الإدارة السودانية شمال دائرة عرض 22 درجة شمالاً.

سيطرة مصرية 1955م:

دون قيود إستمرت المنطقة مفتوحة أمام حركة التجارة والأفراد من البلدين حتى 1995م حين عاد المثلث للواجهة بإحكام الجيش المصري سيطرته على المثلث . تلك السيطرة جاءت كرد فعل على محاولة إغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك 1981م – 2011م في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، حيث إتهمت القاهرة الخرطوم بالضلوع فيها وهو ما نفته الأخيرة .

دائرة إنتخابية سودانية 2010م:

في 2010م إعتمد السودان المنطقة كدائرة إنتخابية تابعة لولاية البحر الأحمر وإعتبر سكانها مواطنين سودانيين يحق لهم التصويت ، لكن الأمر لم ينفذ على أرض الواقع .

ثورة مصر2011م:

بعد أشهر من ثورة 2011م التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك أجريت إنتخابات برلمانية مصرية شملت المثلث المتنازع عليه وزار الرئيس المصري حينها محمد مرسي السودان في أبريل 2013م ، ونقلت وسائل إعلام مصرية عن مسؤليين سودانيين إن مرسي وعد نظيره السوداني السابق عمر البشير بإعادة المنطقة إلى السودان وهو ما نفته الرئاسة المصرية حينها ، في آواخر الشهر ذاته زار رئيس أركان القوات المسلحة المصرية آنذاك صدقي صبحي السودان حاملاً رسالة للمسؤليين السودانيين تشدد على مصرية المنطقة المتنازع عليها .

خطوة التنقيب المصرية 2014م :

للمرة الأولى تحدثت وزارة البترول المصرية في أبريل 2014م عن إعتزامها التنقيب عن البترول والغاز في المثلث ، وفي يونيو من ذات العام منحت القاهرة شركة حكومية حق التنقيب عن الذهب والمعادن لتقنين عملية البحث العشوائي.

دعوة لتفاوض مباشر2016م:

في أبريل 2016م دعت الخارجية السودانية مصر إلى التفاوض المباشر حول المثلث المتنازع عليه من ثم اللجوء إلى تحكيم دولي ، حيث رفضت القاهرة تلك الدعوة وشددت سيادتها على المثلث الحدودي .

تعزيز التواجد المصري 2017م:

في مارس 2017م أعلنت اللجنة الفنية لترسيم الحدود بالسودان (حكومية) عن تكوين لجنة لحسم قضية المثلث وإخراج المصريين منه بالطرق الدبلوماسية وذلك بعد تعليقات في وسائل إعلام مصرية إعتبرت الخرطوم أنها تناولت الحضارة السودانية بشيء من الإهانة ، آنذاك إتفقت خارجية البلدين على التعامل بحكمة مع محاولات (الوقيعة) بين البلدين إضافة إلى رفض التجاوزات وعقد لقاء وزاري . وفي أغسطس 2017م قررت مصر تخصيص نحو ستين مليون دولار لتنمية المنطقة ، وأواخر 2017م أعلنت القاهرة عزمها إنشاء سد في منطقة وادي حوضين بشلاتين للحماية من السيول والإستفادة من مياهها وهو ما إعتبره البرلماني السوداني أحمد عيسى عمر في تصريحات صحفية آنذاك أنه يأتي ضمن محاولات فاشلة لإستمالة المواطنين وإضفاء الطابع المصري عليه أي المثلث ، وللمرة الأولى نقل التلفزيون المصري في 29 ديسمبر 2017م شعائر صلاة الجمعة من حلايب وألقى وزير الأوقاف مختار جمعة الخطبة .

إستدعاء ومذكرة 2018م:

في يناير 2018م غادر السفير السوداني بالقاهرة حينها عبد المحمود عبد الحليم مصر متوجهاً إلى الخرطوم إثر إستدعائه للتشاور بعدما جدد السودان شكواه لمجلس الأمن حول المثلث الحدودي ، وقالت الخارجية المصرية آنذاك إنها بصدد تقييم الموقف لإتخاذ الإجراء المناسب وفي هذا الشهر قدمت مذكرة للأمم المتحدة تتضمن نقاط تقر سيادتها على المثلث ، لاحقا في الشهر ذاته قال البشير إن القوات السودانية مستعدة لصد ما وصفه بعدوان المتربصين والمتآمرين وذلك بعد حديث مساعده إبراهيم محمود عن أن السودان يتحسب لتهديدات أمنية من جارتيه مصر وإريتريا ، وهو ما رد عليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن مصر لا تتآمر على أحد ولا تتدخل في شؤون الآخرين ولن تحاررب أشقائها ، وفي نهاية الشهر ذاته إتفق السيسي والبشير خلال

إجتماع على هامش قمة الإتحاد الأفريقي الثلاثين في إثيوبيا على تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعامل مع القضايا الثنائية وتجاوز جميع العقبات ، وفي 8 فبراير 2018م شهدت القاهرة إجتماعاً لوزيري خارجية ورئيسي مخابرات البلدين لتذليل أية عقبات بين البلدين ، وعاد السفير السوداني إلى القاهرة في مارس 2018م لممارسة مهامه .

إستدعاء السفير المصري 2019م:

إستدعت الخارجية السودانية السفير المصري لدى الخرطوم حسام عيسى إحتجاجاً على طرح القاهرة مزايدة دولية لإستكشاف النفط والغاز بالبحر الأحمر في أربعة قطاعات بالمثلث المتنازع عليه وهو مالم تعقب عليه القاهرة غير أنها عادة تؤكد سيادتها على المثلث وحذر السودان شركات الطاقة الإقليمية والدولية من المساءلة القانونية في حال العمل في القطاعات التي طرحتها مصر للتنقيب في المثلث [34] . وهذا الملف أيضاً من الملفات الهامة جداً التي تواجه حكومة الثورة الجديدة .

الحدود السودانية الإثيوبية:

كان أهم بنود معاهدة أديس ابابا في 15/ مايو سنة 1902م ما جاء في المادة الأولى من تحديد الحدود بين أثيوبيا والسودان المصري الإنجليزي ويسير خط الحدود من خور أم حجر على نهر ستيت إلى القلابات فالنيل الأزرق جنوب فامكة فنهر بارو ونيبور واكروبو الى مليلي ومنها إلى نقطة تقاطع الخط السادس من خطوط العرض الشمالي مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط العرض الشمالي مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط الطول شرق جرينتش وبعبارة أخرى فأن الأجزاء السفلى السفلى من نهر عطبرة والنيل الأزرق والسوباط تخضع للحكم المصري الإنجليزي في السودان ، كما تعهد منليك قبل ملك بريطانيا بعدم تشييد او السماح بتشييد أي بناء في النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالإتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان ، كذلك تعهد منليك بأن يسمح لحكومة السودان بإختيار قطعة أرض بجوار إيتانج على نهر بارو لا يزيد طولها عن الفي متر ولا تزيد مساحتها عن 400 الف متر لإحتلالها وإدارتها محكمة تجارية ما دام السودان قد خضع للحكم المصري الإنجليزي وقد إتفق على ألا تستخدم هذه الأرض في الأغراض السياسية

أو الحربية ، ووافق منليك أيضاً على منح الحكومة البريطانية وحكومة السودان الحق في إنشاء خط حديدي عبر الأراضي الإثيوبية لربط السودان بأوغندا وذلك من الناحية الشرقية لأن الناحية الغربية كثيرة المستنقعات وسوف تتفق الحكومتان السودان وإثيوبيا فيما بينهما على طريق هذا الخط الحديدي ، وبهذه المعاهدة إستقرت الأوضاع في حدود السودان مع إثيوبيا ، وإنعكس ذلك على العلاقات بين مصر وإثيوبيا التي تحسنت أخيراً بعد أن إنتهت مشكلة الحدود التي كانت عاملاً أساسياً في توتر هذه العلاقات .

الوضع الراهن للحدود:

يشير الوضع الراهن للحدود الإثيوبية السودانية إلى ان هناك تنازعاً بين البلدين فيما يتعلق بحدودهما خاصة مع إستمرار المزارعين الإثيوبيين في إنتهاك الحدود المبنية بتقرير المساحة السودانية ، فهؤلاء المزارعون يقومون بالزراعة والحصاد في المناطق الزراعية السودانية المتاخمة للحدود مع إثيوبيا بالفشقة والدمازين وهي من المناطق الخصبة ، ووفقاً لتصريحات متكررة من المسؤليين بالبلدين فإن هناك إتجاه لتسوية هذا النزاع الحدودي ، ومن بين هذه التصريحات تصريح أدلى به علي كرتي وزير الخارجية السوداني سابقاً بمناسبة زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي حينها للخرطوم في 3 ديسمبر 2013م أشار فيه إلى أن السودان وإثيوبيا أنهيا خلافهما الحدودي بمنطقة الفشقة وأن الرئيسان سوف يوقعان وثيقة تاريخية تضع الخطوط الحدودية بصفة نهائية ، من جهة اخرى صرح وزير الخارجية الإثيوبي بأن الجانبان يعملان على جعل الحدود هادئة سليمة بينهما ، وبعد إجتماع عقده عسكريين من الجانبين في إثيوبيا وقعت الحكومتان عقب زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للخرطوم 2013م على إتفاق يقضي بالعمل المشترك لوضع تدابير من شأنها مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية بتأمين السلام على حدودهما المشتركة وأعلن في 18 أغسطس 2014م عن أن أعمال الدورة الحادية عشرة المعنية بالمسائل العسكرية في إجتماعها في أديس أبابا توصلت إلى إتفاق بإنشاء قوة عسكرية مشتركة من البلدين بقيادة موحدة لتأمين الحدود تعمل في مواقع لمواجهة المهددات الحدودية وان هذه القوة سيتم تمركزها في هذه المواقع في سبتمبر 2014م .

تصاعد التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا بصورة غير مسبوقة حول منطقة الفشقة الحدودية المتنازع عليها بين البلدين ، وأعاد الجيش

السوداني إنتشاره في المنطقة الحدودية المحازية لولاية القضارف التي تقع فيها الفشقة وهي منطقة تشهد توترات من حين لآخر جراء نشاط عصابات الشفتا الإثيوبية ، قام حينها رئيس مجلس السيادة الإنتقالي بالسودان عبد الفتاح البرهان برفقة رئيس هيئة الأركان الفريق أول محمد عثمان الحسين وقادة آخرين أكد أن بلاده لن تسمح بالتعدي على أراضيها وجاءت زيارته على خلفية توغل الجيش الإثيوبي في منطقة شرق سندس بالفشقة الصغرى في مساحة تقدر بحوالي 55 ألف فدان وهي منطقة مشاريع زراعية تخص مزارعين سودانيين ، وتعتبر المنطقة التي توغل فيها الجيش الإثيوبي من أخصب المناطق الزراعية ويمتلكها مزارعون سودانيون .

في عام 1995م نص إتفاق بين البلدين على خلو المنطقة الحدودية من الجيوش النظامية فتوزعت السيطرة العسكرية على كتائب الدفاع الشعبي السوداني وميليشيات الشفتا في الجهة المقابلة ، ورغم ذلك شهدت المنطقة إنفلاتاً أمنياً عدة مرات بسبب توغل هذه المجموعات إلى الأراضي السودانية والسيطرة على المحاصيل والدخول في مواجهات مع عناصر الدفاع الشعبي أدت إلى حدوث خسائر بشرية ، وحدث أن المليشيات الإثيوبية التي تصفها أديس أبابا بأنها جماعات خارجة عن القانون وضعت علامات على مساحة 1500 فدان ، وتصدت لهم السلطات السودانية في محلية باسندة حيث تم نزع العلامات ونشر تعزيزات عسكرية لحماية الأراضي من التغول . ومثلت عودة الخلاف إلى المنطقة الحدودية مؤخراً نقضاً لإتفاق تم التوصل إليه قبل عام من تاريخه ونص على القيام بمشاريع مشتركة لتنمية المنطقة وإنشاء الجسور والطرقات وتوفير الأمن للمزارعين من الدولتين دون أن تسلك هذه القرارات طريقها للتنفيذ ، فالتوصيات التي خرجت العام الماضي بعد مناقشة قضية الإعتداءات على الفشقة شملت عمل مشاريع لتنمية المنطقة الفشقة الكبرى والفشقة الصغرى وبناء عدة جسور على نهر عطبرة وفرعه نهر ستيت لربط المنطقة بالمناطق الداخلية ، وشملت أيضاً إنشاء قرى نموذجية داخل المنطقة وتشجيع المواطنين على البقاء بها وتوفير الأمن للمزارعين كي يعودوا إلى مشاريعهم وتعويضهم عن خساراتهم وتقنين وجود المزارعين الأثيوبيين المستأجرين لبعض الأراضي داخل الفشقة .

ورغم هذا التوتر الأخير في منطقة الفشقة عقدت مباحثات عسكرية

بين الجانبين بوزارة الدفاع بالخرطوم وإتفق الجانبان على التنسيق الكامل بين جيشي البلدين لضبط الحدود بينهما وحمايتها من الجرائم العابرة ذات الصلة بالتهريب بما يصب في مصلحة البلدين [35] .

لقد مثلت حالة الإنفلات الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على الكثير من حدود الدول أثر واضح في التأثير على العلاقات الثنائية بين الدول وأصبحت ظاهرة خطرة بل وأصبحت سبب للتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت مسميات حفظ أمنها الداخلي ، أن هذه الحالة سيكون لها تأثير قريب وبعيد المدى على إستقرار العلاقات الثنائية في ضوء التدخلات المباشرة وبالتالي إنعكاسه ليس فقط على الأمن الحدودي بل على التماسك الإجتماعي داخل الشريط الحدودي لتلك الدول .

المصادر والمراجع:

(1) شهرزاد خوني ، المنازعات الدولية المتعلقة بالحدود البرية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقي - الجزائر – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2015م – 2016م ، ص6 .

(2) عمر سعد الله ، الحدود الدولية (النظرية والتطبيق) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007م ، ص9 .

(3) فيصل عبد الرحمن علي طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 1999م ، ص173 .

(4) جمال عبد الناصر مانع ، القانون الدولي العام (المدخل والمصادر – المجال الوطني للدولة) ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010م ، ص385 .

(5) عمار كوسة ، القيمة القانونية للخرائط في التسوية التحاكمية للمنازعات الحدودية والإقليمية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية الحقوق والعلوم السياسية بتاريخ 16/ مايو 2011م ، الجزائر ، ص2 .

(6) محمد حسن العيدروس ، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008 ، ص23 .

(7) جمال عبد الناصر مانع ، مصدر سبق ذكره ص387 – 388 .

(8) عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود (الأسس والتطبيقات) ، ط1 الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م ، ص80 .

(9) المصدر السابق ، ص181 – 182 .

(10) محمد حسن العيدروس ، مصدر سبق ذكره ص33 .

(11) عمر سعد الله ، مصدر سابق ، ص82 – 83 .

(12) منتصر سعيد حمودة ، الحدود الدولية ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2013م ، ص185 .

(13) عبد العزيز الفشاوي و علي أبو هاني ، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، ط1 ، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010م ، ص33.

(14) شهرزاد خوني ، مصدر سبق ذكره ، ص107 .

(15) فيصل عبد الرحمن علي طه ، مرجع سبق ذكره ، ص107 .

(16) الخير قشي ، غرف محكمة العدل الدولية ومدى ملائمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل العربية ، دار النهضة العربية ، الجزائر ، ص55 – 58 .

(17) جمال عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص113 – 114 .

(18) شهرزاد خوني ، مصدر سبق ذكره ، ص28 – 29 .

(19) عمر سعد الله ، سبق ذكره ، ص206 .

(20) المرجع السابق ، ص 209 – 210 .
(21) جمال عبد الناصر ، سبق ذكره ، ص115 .
(22) مجموعة أحكام وفتاوي محكمة العدل الدولية سنة 1948م – 1991م، ص265 .
(23) 23/ الخير قشي ، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ط1 ، 1999م ، ص14 .
(24) شهرزاد خوني ، مصدر سبق ذكره ، ص48 – 49 .
(25) محمد المجزوب ، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان 2007م ، ط1 ، ص 235 – 236 .
(26) 26/ عمر صدوق ، محاضرات في القانون الدولي العام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م ، ص 72 .
(27) مجموعة أحكام وفتاوي محكمة العدل الدولية ، 1948م – 1999م ، ص65 .
(28) عمر سعد الله ، مرجع سابق ، ص216م .
(29) غازي حسن صابريني ، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، عمان ، 2004 ، ص78 .
(30) د. حارث قحطان عبد الله ، الإنفلات الأمني عبر الحدود وتأثيره في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد الأول لسنة 2017م ، برلين ألمانيا .
(31) ورقة بحثية حول نزاعات الحدود السياسية في إفريقيا نقلاً عن الموقع الألكتروني :
(32) /http//www.scribd.com/doc
(33) بدون باحث ، إعداد جوشوا كريز ، الحدود المتنازع عليها – النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان ، نشر في سويسرا 2015م ، من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، ص6 – 7 .
(34) المصدر السابق ، ص8 .
(35) ذات المصدر .
(36) نقلاً عن الموقع الألكتروني :
(37) https://www.aa.com.
(38) تصاعد التوتر بين السودان وإثيوبيا على الفشقة ماهي أسباب الصراع ؟ ، 10 أبريل 2020م نقلاً عن الموقع الألكتروني :
http://www.alhura.com

التداخل الحدودي القبلي بين السودان و تشاد

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص
جامعة الجزيرة

مقدمة:

عرف الإنسان منذ وجوده على سطح الارض أشكالا مختلقة من النزاعات والتناقضات ، سواء أكانت هذة النزاعات بينه وبين بيئته المحيطة أو بينه وبين أبناء جنسه، وكان مطالبا دوما بمجابهة هذه التحديات والخروج منها بما يحقق مصلحته واستمراره في الحياة، ثم اصبح مطالبا بما يحقق مصلحة أسرته ثم قبيلته ثم بلاده، وهذا ما يعرف اليوم بالنزاعات.

لا تخلو بلد او شعب من ظهور صور ومظاهر متعددة للنزاع في بعض القضايا، ويختلف الناس أيضاً في طرق تعاملهم مع النزاع عند وقوعه، فالرصيد الثقافي والتربوي بين الناس يختلف، وهذا بدوره يترك آثاراً حول سبل وكيفية إدارة النزاع والبحث عن حلول له، فالنزاع إذاً مظهر لتأزم العلاقات، وانسداد سبل الحل القائمة أو المتاحة.

إنّ النزاعات -على كثرة سلبيّاتها- تؤدّي للحركة والتّطور إنْ قامت على أسسٍ وقيمٍ ومبادئ لا على أسسٍ شخصيّة تتسم بالانانية، فالمجتمعُ المتحرّك هو من يجمع داخله فئتين مُختلفتين على اقل حد ، حيثُ تقوم كلّ فئةٍ بالدّعوةِ لأنواعٍ مختلفةٍ من المبادئ والقيم والثقافة عكس التي تدعو لها الأخرى، مما يُحرّك المجتمع للأمام نحو التطور والنمو.

يتميز السودان بحدود طويلة ومتباينة لكن تتحكم فيها العديد من البرتكولات و المعاهدات التي أبرمتها دول الاستعمار ، والسودان كغيره من الدول الأفريقية ورث حدودًا لا تخلو من عدم وضوح ترسيمها وغيرها من المشاكل الاخري ، اذا لم يراع المستعمر عند ترسيمها الوحدة الجغرافية للولايات، أوالقبيلة ، او وحدة اللغة وغيرها من اعتبارات كثيرة ، مما نتج عن ذلك ما يعرف بالقبائل الحدودية المشتركة، التي كانت ومازالت أحدى أسباب

النزاعات الحدود بين السودان وتشاد والتي لها تأثير على العلاقات بين هذه الدول ، رغم التداخل الاجتماعي بين هذه القبائل.

يسعى السودان دائمًا للوصول إلى حلول سلمية في نزاعاته الحدودية مع دولة تشاد ، أيضًا يسعي الي تسويتها مخافة ان تتحول الي نزاعات في المستقبل، ويكون هذا السعي اما عن طريق ابرام الاتفاقات مع تلك الدول عن طريق تكوين لجان حدود مشتركة تعمل على حل هذه النزاعات، واماعن طريق ترسيم الحدود التي لم ترسم من قبل ، أو إعادة ترسيمها في حالة زوال علامات الحدود التي تم وضعها من قبل سواء بعامل الزمن أو بعوامل الطبيعة.

اهداف الورقة :

- معرفة أثر ترسيم الاستعمار للحدود على طبيعة النزاعات بين القبائل الحدودية في دولتي السودان وتشاد .
- رؤية مستقبلية لاوضاع القبائل الحدوديه في تلك المناطق.
- معرفة اثر عدم وضوح الحدود المشتركة على النزاعات والعلاقات بين هذه القبائل.

أهمية الورقه :

- تسليط الضؤعلي عدم وضوح الحدود المشتركة بين دولتي السودان و تشاد.
- طبيعة النزاعات بين القبائل الحدودية في دولتي السودان وتشاد رغم التداخل الاجتماعي بينها .

منهج الورقة :

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في وصف القبائل والمنطقه و الحدود بين دولتي السودان و تشاد، كما اتبعت المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطورالقبائل والنزاعات والحدود بين دولتين المعنيتين.

مصطلحات الورقة :

تعريف التداخل الاجتماعي لغتا:

تداخل من تداخل يتداخل، وتداخلت الأمور تشاركت ، وأيضا التبست واشتبهت.

تعريف التداخل الاجتماعي اصطلاحا:

تداخل أسباب الغسل والوضوء أي اشتراكها بحيث يكفي عنها غسل أو وضوء واحد [1].

تعريف قبائل غرب السودان :

يسكن دارفور عدد كبير من القبائل التي تنقسم إلى مجموعتين «مجموعات القبائل المستقرة» في المناطق الريفية مثل: «الفور»، «المساليت»، «البرقو»، «البرتي»الزغاوة»، «المراريت»، «الداجو»، «التنجر» «الهوسا»، والتاما ،و البرقد ثانيا: مجموعات القبائل الرحل التي تتنقل من مكان لآخر مثل: «الأبالة»، «المحاميد»، «مهريه»، «بني حسين»، «الرزيقات»، «المعالية»والسلامات والبني هلبة والحيمات والترجم والقمر و»الميدوب». وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، يستخدمون لغات محلية إلي جانب اللغة العربية. وأغلب سكّان هذا الإقليم يدينون بدين الإسلام [2].

يقع إقليم دارفور في غرب السودان، تقدر مساحته بخمس مساحة البلاد ، ويمتد من الصحراء الكبرى في شمال الإقليم إلى السافانا الفقيرة في وسطه والسافانا الغنية في جنوبه، وفيه بعض المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 مترا، حيث توجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة [3] .

تعريف قبائل تشاد:

يتألف سكان تشاد من عدد كبير من المجموعات الإثنية ومن اللغات واللهجات والأديان، نتيجة قدم إعمار المنطقة، وبسبب موقعها الجغرافي المتوسط اصبحت جسراً بين الصحراء وعالم البحر المتوسط في الشمال، وبلدان الغابات المدارية – الاستوائية في الجنوب. وعلى تعقيد التركيب العرقي – الإثني الذي يضم نحو 200 فئة إثنية، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة السارا : وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي الشاري واللوغون وجنوب البحيرة. وتفرعات السارا القبلية كثيرة يتكلمون لغات سودانية ،وسطى تنتمي إلى العائلة اللغوية النيلية – الصحراوية، وهم من العنصر الزنجي ومن جيرانهم قبائل اللاكا، والمبوم، والغولا، والتوماك، والتانغال.
- مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف: وتضم أقواماً كثيرة من أصول مختلفة محلية إفريقية ووافدة، منهم قبائل الباما من الباغِرمي مؤسسي مملكة باغرمي، وكذلك قبائل الكانوري والفولاني والحوصّه . وتنتمي إلى هذه المجموعة قبائل الكاتوكو واليدينا (أو البودوما) والكوري والكانمبو واللازا والكريدا، والعرب الرحل الذين تتزايد أعدادهم باتجاه الشمال والشمال الشرقي في منطقتي وداي وكانم، وأغلبهم من أصول ليبية.

ومن أقوام هذه المجموعة قبائل البولالا والكوكا والميدوغو من السكان المستقرين، وكذلك المابا والتاما وغيرهما.

- مجموعة التوبو(الكرى ـ الدازا): وموطنها جبال تيبستي وهضاب إيندي ـ بوركو في شمالي تشاد وشمال شرقيها، وأفرادها من أصول نيلية [4] .

تعريف اثره :

أَثَـرٌ : اسـم،الجمع : آثـارٌ. قـال الخليـل: (والأثـر بقيّـة مـا تـرى مـن كلّ شيء ومـا لا يـرى بعـد مـا يُبقـي عُلقـةً) وأثر الـدار: بقيّتهـا. والجمع: آثـار، مثـل سـبَب وأسـباب.

الأثـر مترادفـان، ويؤيّـد هـذا المعنـى مـا تقـدّم عـن بعـض أهـل اللغـة مـن قولـه: أثّـرت فيـه تأثـيراً جعلـتُ فيـه أثـراً وعلامـة، إلّا أنّ بعـض أهـل اللغـة فـرّق بـين الأثـر والعلامـة بـأنّ أثـر الـشيء يكـون بعـده وعلامتـه تكـون قبلـه، يقـال: الغيـوم والريـاح علامـات المطـر، ومدافع السـيول آثار المطر [5].

تعريف التأثير الاجتماعي:

(بالإنجليزيـة: Social influence) هـو مـا يحـدث عندمـا تتأثـر مشـاعر الشـخص أو آرائـه أو سـلوكياته بالآخريـن [6]. ويأخـذ التأثـير الاجتماعـي أشـكالا عديـدة ويمكـن أن يظهـر في الامتثال، والتنشـئة الاجتماعية، وضغـط الأقـران، والطاعة،والقيادة،والإقناع،والبيع،والتسـويق.

تعريف النزاع لغويا:

النـزاع مأخـوذ مـن نـزع واشـتق منـه، والنـزاع بمعنـى الشـقاق، والتنـازع بمعنـى التجـاذب الشـديد والتخاصـم, ونازعـه يعنـي خاصمـه وجاذبـة .والنـزاع وضـع اجتماعـي سـلبي ينخـررط فيـه طرفـين او اكثـر، حيـث يسـعى كل طـرف الى تحقيـق مصالحـه واحتياجاتـه داخـل قضيـة [7] .

تعريف النزاع اصطلاحا:

يُعـرّف أسـتاذ العلـوم السياسـية إدوارد عـازر النّـزاع بأنّـه الـصّراع الاجتماعيّ، والصِّـدام الممتـدّ والـذي يحصـلُ في غالـب الأحيـان بـين طرفـين لأجـلِ حاجـات الإنسـان الأساسـية كالأمـن، والاعـتراف بالآخـر والقبـول بـه، وإيصـال المشـاركات الاجتماعيـة والسياسـية [8]. وعرّفـت محكمـة العـدل الدوليـة النّـزاع عـبرَ قرارهـا في حـقّ قضيّـة المـرور في الأراضي الهنديـة بأنّـه :عـدمُ الوفـاق في مسـألةٍ مـن القانـون أو الواقـع بـين طرفـين مُعيّنـين، أو هـو التّعـارُض في المصالـح أو الدّعـاوي القانونيـة بـين طرفـين[9] . كمـا عـرّف علمـاء النّفـس والاجتمـاع النـزاع : بأنّـه التّنافـسُ بـين طرفـين سـواءً كانـوا أفـراداً أم جماعـات في المجتمـع [10]. وعـرف بعـض الباحثـين

النـزاع الداخـلي بأنـه التنـازع بـين مجموعـات مختلفـة (عرقيـة، سياسـية، دينيـة..) مـن خـلال مخالفـات غـير منطقيـة لأعـراف الحيـاة [11] .

تعريف النزاع الاجتماعي:

يعتـبر التعريـف الـذي نـشره "Coser" في عـام 1968 للنـزاع الاجتماعـي مـن بـين أهـم التعاريـف في هـذا المجـال، وفيـه يقـول: «ممكـن أن نعّـرف النـزاع الاجتماعـي بأنـه صراع عـلى منفعـة معينـة، أو عـلى السـلطة، أو عـلى مـوارد نـادرة، أو ادعـاءات على حالـة معينـة، بحيـث أن اهـداف الأطـراف المتنازعـة ليسـت فقـط الحصـول عـلى المنفعة المرجـوة، بـل تتعداهـا إلى، تحييـد الأضرار، أو التخلـص مـن منافـس الآخـر» [12] .

الفرق بين مفهوم النزاع والصراع:

مصطلـح النـزاع هـو تعبـير عـن وصـف علاقـة بـين متناقضـين يمكنهمـا المسـاومة دون حاجـة أي منهمـا للقضـاء عـلى الآخـر. باختصـار، إن مصطلـح النـزاع ينتمـي إلى عالـم الفلسـفة وقوانـين الحيـاة العامـة التـي تحكـم هـذا الكـون في ظواهـره الطبيعيـة كمـا في سـلوك الإنسـان الـذي يحيـا فيـه، بينمـا مصطلـح الصراع يخضـع لعالـم السياسـة ومناوراتها.مصطلـح الـصراع هـو تعبـير يقتصر عـلى وصف العلاقـة التصادميـة بـين متناقضـين يسـتحيل التعايـش بينهمـا ومحكومـين بإهـلاك الواحـد منهمـا للآخـر والخـروج بصـيرورة جديـدة[13] .

الـصّراع هـو عبـارةٌ عـن ظاهـرة تنافـسٍ بـين طرفـين أو أكثـر تتضمّـن اتّبـاع كل طـرف أهـداف مُتعارضـة في الوقـت نفسـه؛ بحيـث يُريـد كلّ طـرفٍ الحصـول عـلى مـا يريـد الحصـول عليـه الطـرف الآخـر وهنـا ينشـأ الـصراع، كـون حصـول أحـد الأطـراف عـلى مـا يُريـد يعنـي عـدم تحقّـق مـا يريـد الطـرف الآخـر؛ فالـصراع قائـم عـلى الـشيء نفسـه [14].

تعريف الحدود:

الحـد في اللغـة : منتهـي الشـئ، وهـو الحاجـز أو الفاصـل بـين شـيئين، لئـلا يختلـط أحدهمـا بالآخـر، أو لئـلا يتعـدى أحدهمـا عـلي الآخـر. والدلالـة اللغويـة للحـد تشـير إلي كونـه ترجمـة لغايـة وأداء لوظيفـة ونطـاق لسـلطة، وفي كل ذلـك تعبـير عـن إرادة.

تعريـف الحـد في الاصطـلاح القانونـي: "هـو الخـط الـذي يقـوم عـلي تعيـين نطـاق السـيادة الإقليميـة للدولـة وبيـان إختصاصهـا المانـع. أو هـو خـط مرسـوم يفصـل مـا بـين إقليمـين أو بالأحـرى مـا بـين سـيادتين متجاورتـين [15].

جمهورية السودان:

يقع السودان في شمال شرق أفريقيا. تحدها مصر من الشمال ،وليبيا من الشمال الغربي ،وتشاد من الغرب، وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي ، وجنوب السودان من الجنوب، وإثيوبيا من الجنوب الشرقي، وإريتريا من الشرق، والبحر الأحمر من الشمال الشرقي. يبلغ عدد سكان السودان نحو 43 مليون نسمة (تقدير 2018) [16] وتبلغ مساحتها 1،886،068 كيلومتر مربع (728،215 ميل مربع)، مما يجعلها ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا وفي العالم العربي. كانت السودان أكبر دولة في أفريقيا والعالم العربي حسب المساحة قبل انفصال جنوب السودان عام 2011 م [17]. وعاصمتها هي مدينة الخرطوم والتي تقع على ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، ويمر نهر النيل وسط السودان ويقسمه نصفين شرقاً وغرباً، ويتوسطها وادي حوض النيل [18] .

لموقع السودان الجغرافي أثر في جعله قبلة للعديد من القبائل الوافدة، فهناك نوع وفد الى السودان من أزمان بعيدة وانصهر في المجتمع السوداني وصار سودانيًا بالميلاد، وهناك نوع وفد حديثًا من دول الجوار سواء للعمل أوبسبب الجفاف والتصحر أو بحثًا عن المرعي الأفضل والماء الأوفر والزراعة، أو لأسباب سياسية (في حالة اللجوء) وقد كان السودان معبرًا للعديد من دول غرب أفريقيا في طريقهم للحج عبر البحر الأحمر ثم استقروا بالسودان، هذه الشعوب الوافدة أو المهاجرة لم تأت من اتجاه أو دولة واحدة وإنما أتت من كل الاتجاهات وحتى من الدول التي لا تشترك حدودها مع السودان [19].

يعتبر الإقليم عنصرًا جوهريًا من عناصر قيام الدولة، وبغيره لا تستطيع السلطة السياسية فيه أن تمارس سيادتها، وبدونه لا يلحق للقانون الدولي وصف الدولة بجماعة من الجماعات أو هيئة من الهيئات. ويمكن تعريف إقليم الدولة: بأنه ذلك النطاق الجغرافي الذي يقيم به شعب الدولة وتمارس عليه سيادتها[20].

ثم صار الإقليم أحد عناصر الدولة بالتساوي مع العنصرين الآخرين الشعب والسيادة. وتوالي بعد ذلك، الاعتراف بهذا الوضع ونما الشعور بضرورة وجود عنصر الإقليم حتى أن بعض العلماء يذهبون إلي أن أساس جميع العلاقات الدولية هو السيادة الإقليمية، وأن كل الالتزامات الدولية تتعلق بالحقوق العينية على الإقليم[21].

غـرب السـودان اوإقليـم دارفور في السـودان تحـده عـدد مـن دول: من الشـمال الغربي ليبيا ،ومـن الغرب تشـاد ، ومـن الجنـوب الغربي أفريقيـا الوسـطى،ومن الجنـوب دولة جنـوب السـودان، فضـلاً عـن متاخمتـه لبعـض الولايـات السـودانية مثل كردفان والولايـة الشـمالية.يمتد الإقليـم من الصحـراء الكـبرى في شـماله إلى السـافنا الفقـيرة في وسـطه إلى السـافنا الغنيـة في جنوبـه، بـه بعـض المرتفعـات الجبليـة وأهمها جبـل مرة الـذي يبلـغ ارتفاعـه 3088م أو بارتفـاع نسـبي يقـدر ب3,042 مـتر (9,980 ويعتـبر خزانًـا للميـاه للمنطقـة بأسرها ،كمـا ينقسـم الإقليـم إداريـاً إلى خمـس ولايـات:

- ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر.
- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا.
- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة.
- ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين.
- ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

تغطي دارفور ، مساحة تبلغ حوالي 493.180 كيلومترا مربعا [22] وتقدر بربع مساحة السودان الحالية، تتكون بشكل أساسي من هضبة قاحلة تغطيها شمالًا الرمال الصحراوية وجنوبًا السافانا مع وجود سلسلة بركانية [23]

يبلـغ عـدد سـكان دارفـور مـا يقـارب 7.5 مليـون نسـمة حسـب آخـر إحصاء للسـكان سـنة 2008، ويسـكن حـوالي 75 % مـن سـكان دارفـور في الريـف، و10% يسـكنون المـدن، و15 % الرعـاة [24].

يرتبط تاريخ دارفور ارتباطاً عضوياً بالقبيلة، وترتبط جغرافيته بتقسيم أراضيه إلى «دارات»، و «الدارات» هي مفردة محلية تعني « دار اوديار» تحمل أسماء القبائل، كدار مساليت، ودار زغاوة، ودار قمر، ودار فلاتة.. إلخ، ولا يكاد يوجد شيء من هذا القبيل في عدد من مناطق السودان، فالقبيلة هنا لها سلطتها وسطوتها، ولها وجودها التاريخي الفعلي المتوارث كابراً عن كابر .وأهم التجمعات القبلية في هذا الإقليم، على أساس النشاط الاقتصادي (المهنة)، وهي كالآتي:

أولاً: رعاة الإبل والغنم في الشمال: وهؤلاء يسكنون المنطقة الشمالية شبه الصحراوية، حيث تقلّ مقوّمات الزراعة نسبة لقلة الأمطار، وأكبر هذه المجموعات القبلية عدداً هم الزغاوة، والبديات الذين هاجروا إلى دارفور في العصور الغابرة من منطقة الصحراء الليبية في شمال أفريقيا[25].

وقد اتجه الزغاوة حديثاً، خصوصاً من استقر منهم بالمدن كالفاشر، إلى التجارة، واصبح وجودهم بمدن دارفور كثيف بعد أن تضررت مناطقهم بفعل الجفاف والتصحّر، خصوصاً في مفتتح الثمانينيات من القرن العشرين.ويلي قبائل الزغاوة إلى الشرق قبائل البرتي. ثم يأتي الميدوب، وهناك مجموعة من القبائل العربية التي اشتهرت برعي الإبل، وهي الرزيقات الشمالية، والزيادية وغيرها.

ثانياً: المزارعون في الوسط: يُعد الفور (قبيلة إفريقية الأصل) أهم وأكبر القبائل عدداً، ليس في هذا القسم فحسب، بل على مستوى الإقليم، وهم يسكنون في الأساس في هضبة جبل مرة والسهول المحيطة بها من الغرب والجنوب، وتنتمي الأسرة المالكة التي أسست آخر مملكة في دارفور «الكيرا» إلى قبيلة الفور.وقد أطلق على الإقليم نفسه اسم هذه القبيلة اعترافاً بأهميتها، وهناك ايضا المساليت الذين يعيشون في الجزء الغربي من هذا القسم، ويجاورهم القمر (وهؤلاء لا يتحدثون غير العربية)، والتاما، والمراريب.وتعيش في القطاع الشرقي لهذا الحزام قبائل الميما، وقد وفدت إلى ودّاي، ثم دارفور من تمبكتو حيث كانوا يجاورون الطوارق [26]. بالإضافة إلى قسم كبير من البرتي، وقسم كبير من التنجر الذين أسسوا مملكة كبيرة في دارفور وفي ودّاي أيضاً (قبل القرن السادس عشر الميلادي).

ثالثاً: رعاة البقر في الجنوب: يتكون سكّان هذا القسم بشكل رئيس من القبائل العربية التي تمتهن رعي البقر (ويسمون إجمالاً بالبقّارة)، وأشهرها قبائل الرزيقات، والتعايشة، وبني هلبة، والهبانية، والمعاليا. كما تسكن في هذا الحزام أيضاً قبائل إفريقية الأصل، أهمها الداجو (ويُعدّون أول من أسس مملكة في جنوب دارفور قبل انتشار الإسلام وهجرة القبائل العربية)، والبرقد، علاوة على جماعة من الفلّان من رعاة البقر الذين هاجروا من غرب أفريقيا.ومجمل القول:إن دارفور يسكنها خليط من الأجناس، والمجموعات الإثنية، بعضها ينتمي للمنطقة نفسها (محلية)، وأخرى وافدة عبر فترات تاريخية مختلفة، تقف من وراء هجرتها إلى هذه المنطقة عدة عوامل، وقد تداخلت بعضها مع بعض، وتصاهرت حتى أفرزت النسيج الحالي لسكان دارفور.

إن التكوين الاجتماعي لهذا الخليط من السكان؛ يوضخ أن البناء التقليدي لمجتمع دارفور يقوم على أساس هرمي، قاعدته الأسرة، وقمته زعيم المجموعة العرقية المعنية، كلّ مجموعة عرقية تمثّل كياناً اجتماعياً قائماً بذاته، يُعرف محلياً بالقبيلة، وتكوّن مجموعة تلك القبائل السكّان بدارفور، وكانت لكل قبيلة منطقة مخصصة تُعرف باسمها يُطلق عليها "الدار" [27].كثيرا ما

عـرف إقليـم دارفـور صراعـات بـين الرعـاة والمزارعـين تغذيهـا الانتمـاءات القبليـة لـكل طـرف، فالتركيبـة القبليـة والنـزاع عـلى المـوارد الطبيعيـة الشـحيحة كانـت وراء أغلـب النزاعـات، وغالبـا مـا يتـم احتواؤهـا وتسـويتها مـن خـلال النظـم والأعـراف القبليـة السـائدة في المنطقـة.

ففـي عـام 1989 شـب نـزاع عنيـف بـين الفـور والعـرب، وتمـت المصالحة في مؤتمـر عقـد في الفـاشر عاصمـة الإقليـم. ثـم نشـب نـزاع ثـان بين العـرب والمسـاليت غـرب دارفـور عامـي 1998 و2001، وتـم احتـواؤه باتفاقيـة سـلام بـين الطرفـين وإن كان بعـض المسـاليت آثـر البقـاء في تشـاد. ويمثـل إقليـم دارفـور نظـرا لحـدوده المفتوحـة ولمسـاحته الشاسـعة ولوجـود قبائـل عديـدة لهـا امتـدادات داخـل دول أفريقيـة أخـرى، منطقـة نـزاع مسـتمر. وقـد تأثـرت المنطقـة بالنـزاع التشـادي- التشـادي والنـزاع التشـادي- الليبـي حـول شريـط أوزو الحـدودي، وبالنزاعـات الداخليـة لأفريقيـا الوسـطى فراجـت في إقليـم دارفـور تجـارة السـلاح، كمـا تفاعلـت قبائـل الإقليـم مـع تلـك النزاعـات. وتعتـبر دارفـور قاعـدة تشـاد الخلفيـة فجميـع الانقلابـات التـي حدثـت في هـذا البلـد الأفريقـي تـم تدبيرهـا -حسـب بعـض المصادر - مـن دارفـور، مـا عـدا أول انقـلاب أطـاح بفرانسـوا تمبلبـاي الـذي كان أول رئيـس لتشـاد بعـد اسـتقلالها عـن فرنسـا. فالإطاحـة بالرئيـس فيليكـس مالـوم أو غوكونـي عويـدي ونـزاع حسـن حـبري مـع الرئيـس الحـالي إدريـس ديبـي ارتبـط بإقليـم دارفـور الـذي كان االقاعـدة الخلفيـة للنزاعـات التشـادية الداخليـة[28].

يتنبّـأ الجيولوجيـون بوجـود مخـزن هائـل للبـترول في منطقـة دارفـور ،إضافةً إلى غنـى المنطقـة بالمعـادن الثمينـة كالذهـب واليورانيـوم الّـذي يوجـد بكميّـات هائلـة جـدا [29]. ولكـون حـدود السـودان مـع دول الجـوار منبسـطة ولا حواجـز طبيعيـة فيهـا تمنـع حركـة تنقـل النـاس، لـذا توجـد قبائـل مشـتركة بـين دارفـور وهـذه الـدول. وقـد أسـهم الانتمـاء لقبيلـة تنتشـر في عـدة دول، في التأثـير بتكويـن أزمـة دارفـور وتداعياتهـا اللاحقـة. ونظـراً إلى البيئـة الصحراويـة وشـبه الصحراويـة الشـمالية لاقاليـم دار فـور، فقـد عمـدت القبائـل التـي تعتمد الرعـي وسـيلة للمعاش، إلى الترحـال باتجـاه الجنـوب والمناطـق الزراعيـة في مواسـم الجفـاف، واتفقـت مـع قبائـل الوسـط والجنـوب الزراعيـة عـلى نمـط معـين مـن خطـوط للسـير والانتقـال عـبر المناطـق الزراعيـة للوصـول إلى المراعـي أو ينابيـع الميـاه، ونظمـت هـذه العمليـة بشـكل لا يـؤذي المزروعـات للقبائـل الزراعيـة، ويسـمح لقبائـل الرعـي بالانتقـال

وتأمين حياتها وحياة القطعان بالحصول على الماء والكلأ. وقد نشأ عن هذا النمط من المعاش علاقات اجتماعية واقتصادية كالتزاوج والمصاهرات بين القبائل المختلفة، وأسست لحياة اجتماعية مشتركة عمّقتها ثقافة دينية واحدة وهو الإسلام، حتى أن إقليم دارفور يتميز بكثرة الخلاوي أو مراكز تدريس القرآن وتحفيظه [30]. وقد عاش الرحل والمجموعات المستقرة وشبه الرعوية والمزارعون في دارفور في انسجام تام منذ قديم الزمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهما، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار، وهذه العملية يتم تنظيمها في اتفاقيات محلية بين القبائل، وإن لم يخلُ الأمر - في أوقت الجفاف والتصحر- من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين في نطاق ضيق، سرعان ما كان يجري حلها. ولم يسمع أحد أن الاختلافات الإثنية والثقافية بين هذه المجتمعات التي تم استغلالها بصورة واسعة في هذا الصراع كان لها دور في أي خلافات بين مجموعتي القبائل المختلفة؛ حيث كان يتم حل النزاعات في مؤتمرات قبلية تنتهي بتوقيع اتفاقيات المصالحة بين أطراف النزاع، غير أن النزاعات والحروب القبلية اتسعت بصورة كبرى مع الوقت، وتشعب النزاع، وتدخلت أطراف دولية وإقليمية[31].

هناك عدة تفسيرات مختلفة لجذور الصراع الحالي. يدعم التفسير الأول فكرة النزاع على الأراضي بين رعاة الأغنام شبه الرحل والمزارعين غير الرحل[32]. والصراع حول الماء هو سبب رئيسي أيضا للنزاع.

زادت مخاوف انتقال الصراع في إقليم دارفور إلى تشاد المجاورة بعد أن ازداد عدد الهجمات على الحدود ، بسبب وجود مجموعات متقاتلة على جانبيها من قبائل أفريقية وقبائل عربية من الجهة الأخرى.أن الأمر لم يعد يقتصر على غزوات حدودية يؤكد المراقبون أنها ليست أمرا جديدا, بل تعداه إلى أعمال عنف عرقية ليست بدافع سرقة الماشية أو النهب [33].

كان اقليم دار فور اقليم واحد في السابق. وبعد صدور مرسوم جمهوري في عام 1993م والذي تم تطبيقه في عام 1994م والذى قضى بتقسيم اقليم دارفور الى ثلاثة ولايات ومن ثم اعادة تقسيم ولايات دارفور مره اخري الي خمسة ولايات بقرار جمهوري رقم (186) في عام 2011م .

رغم ذلك زادت النزاعات الادارية والقبلية بصورة كبيرة في الاقليم ، لان التقسيم الاداري الجديد ما هو الا ارضاء للقبائل دون مراعاة للمعايير المهنية

والادارية، وايضا ان حل وتسييس الادارة الاهلية يعتبر من الأخطاء الكبيرة،وان تكوين الادارة الجديدة التي خلقتها الحكومة بغرض الكسب السياسي والتي كان من المفترض ترقيتها وتحسين أدائها وتطويرها بما يتلاءم مع طبيعة هذه المجتمعات . قد أضرت كثيراً بالبلاد والغى دور الدولة كوسيط محايد لفض النزاعات بين المجموعات القبلية وشجع القبلية والجهوية لتحقيق الكسب السياسي .فكان لهؤلاء الشيوخ والعمد والنظار والسلاطين والشراتي دور كبير وخبرة وحنكة وحكمة في حل ومعالجة النزاعات وتسويتها وأن استبدال الهياكل التقليدية بمؤسسات رسمية قد اثبت عدم كفايتها في معالجة وتسوية النزاعات المحلية، وتشير الأدلة والشواهد الي ان عملية التحديث ادت الي اضعاف بل انهيار الهياكل العرفية التقليدية بدون توفير البدائل السليمة القابلة للتطبيق وتحقيق العدالة بموجب القانون العرفي.

ظل مجتمع دارفور مجتمعاً محافظاً ومتماسكا منذ فترة ليست بالقصير، لأنه يعكس مدي جدية وقوة وفعالية القبيلة في مجتمع دارفور، مع ملاحظة ان هنالك بعض التطور الداخلي للقبيلة يحدث من وقت الاخر. نتيجة لعوامل خارجية كالحرب والهجرة والنزوح بسبب الظروف المناخية، او نزاع بعض البطون داخل القبيلة لظروف اقتصادية او اجتماعية طارئة، ألا ان هذا التطور ظل في مجمله يتمحور حول مفهوم القبيلة كمؤسسة اجتماعية أساسية. ولكن رغم هذا التمحور القبلي فأن النقاء العرقي لا وجود له في الواقع المعاش, واصبحت القبيلة مفهوما نظريا لا علاقة له في الغالب بالنقاء العرقي، حيث نجد ان كل القبائل اختلطت وانصهرت.من هنا ندرك ان مجتمع دارفور قد تمازج عبر القرون وانصهر بدرجة من التمايز في كثير من المؤسسات خاصة المدارس بمختلف مراحلها حيث يتم القبول لها وفق مناطقهم وليس قبائلهم. لذلك كان التعايش السلمي تلقائياً بين القبائل حتى عهد قريب . هذه الصورة انقلبت اليوم راسأ علي عقب، ففي الثلاثة عقود الماضية تغيرت المفاهيم الي الجانب السلبي, وبدأت النعرات القبلية في النمو، واصبحت كل قبيلة تجعل الاخر ليس منافسا فقط ، بل عدوا ولابد من الاعداد لمنازعته.وتدميره ونهب كل ممتلكته وتهجيره [34] .

إن الإدارة الأهلية لها أثر كبير في إقناع الناس بالتعايش السلمي والتآخي ووضع حلول للنزاعات القبلية والفردية بصورة سلمية ترضي جميع الأطراف.و

أن الاعتماد على العرف والتقاليد أقوى أثرا من الحلول السياسية خاصة حينما يتعلق الأمر بصراع قبلي، لاسيما أن الآليات المتوارثة في حل النزاعات تعتمد على التراضي والتنازلات بين الأطراف. ولكن العديد من قيادات الإدارة الأهلية يرون إن تدخل السياسيين يفسد في بعض الأحيان جهودهم في حل النزاعات أو يعطلها، ويرون أن السبب في ذلك يرجع إلى أن السياسي يهدف في المقام الأول إلى تحقيق كسب سياسي ويتعجل بالتالي النتائج[35].

جمهورية تشاد :

جمهورية تشاد هي بلد غير ساحلي في وسط أفريقيا. تحدها ليبيا من الشمال والسودان من الشرق ، وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب، والكاميرون ونيجيريا من الجنوب الغربي، والنيجر من الغرب. و هي خامس أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة. وتنقسم تشاد إلى مناطق متعددة منها المنطقة الصحراوية في الشمال، و حزام منطقة الساحل القاحلة في الوسط ، ومنطقة السافانا السودانية الأكثر خصوبة في الجنوب. وتعتبر بحيرة تشاد، والتي يطلق عليها اسم البلد، أكبر الأراضي الرطبة في تشاد وثاني أكبر منطقة رطبة في أفريقيا. وتعد العاصمة انجمينا، أكبر مدينة في تشاد.

اللغات الرسمية في تشاد هي العربية والفرنسية. و تشاد هي موطن لأكثر من 200 مجموعة عرقية ولغوية مختلفة. ديانات تشاد هي الإسلام (55 ٪)، تليها المسيحية (40 ٪).تعتبر تشاد دولة داخلية لا تطل على بحر أو محيط خارجي، ويخترق تشاد نهران هما لوغون وشاري يلتقيان في العاصمة إنجمينا ويصبان في بحيرة تشاد الواقعة شمال غرب العاصمة انجمينا.

يتكون معظم القطر من أرض صحراء جافة، وهضاب صخرية. وسلسلة جبال تبستي في شمال غربي تشاد بها أعلى قمة في البلاد وهي قمة جبل إمي كوسي. ويبلغ ارتفاع الجبل 3,415م فوق مستوى سطح البحر. وتعزل مساحة كبيرة من السافانا في وسط تشاد الصحراء الشاسعة في الشمال، والتي تشكل جزءًا من الصحراء الكبرى(36) . بلغ عدد سكان تشاد 10,146,000 نسمة سنة 2005 حسب التقرير العالمي للسكان، 25.8 % منهم يعيشون في المناطق الحضرية و74.8 % في المناطق الريفية، ويتميز المجتمع التشادي بالشباب حيث 47.3 % من مجموع السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة[37].

الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به تشاد إذ تتوسط القارة الإفريقية رابطة العالم العربي عبر السودان التي تقع في شرقها وليبيا التي تحاذيها من الشمال، بالأفارقة عبر الدول التي تحاذيها وهي الكاميرون ونيجيريا والنيجر. تعد تشاد خامس أكبر دولة من حيث المساحة على مستوى القارة الإفريقية إذ تبلغ مساحتها مليون مائتين وأربعة وثمانين كيلو متر مربع إلا أن كثافتها السكانية تعد من بين أقل بلدان العام إذ تبلغ 5.6 نسمة للكيلو متر مربع، إذ يبلغ عدد سكان تشاد سبعة ملايين ونصف المليون نسمة. باستثناء بعض المرتفعات الواقعة في أطرافها [38].

يعيش أغلب السكان في الجزء الجنوبي الخصيب، أما معظم الجزء الشمالي من تشاد فصحراء. إن الفروق السياسية والاجتماعية والدينية بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب، جعلت الدولة في حالة حروب أهلية مستمرة منذ منتصف الستينيات. وبسبب الحروب الأهلية، ونقص الكثير من الموارد الاقتصادية، فإنها تعدّ إحدى أكثر الدول المتخلفة في العالم. لقد أدت الفجوة في التعليم، والنمو الاقتصادي بين سكان الشمال وسكان الجنوب إلى زيادة الصراع بينهما. ويعتقد سكان الشمال، بأنهم لايحظون بنفس الفرص التي تتوافر لدى سكان الجنوب.

يتألف سكان تشاد من عدد كبير من المجموعات الإثنية ومن اللغات واللهجات والأديان، نتيجة قدم إعمار المنطقة، وبسبب موقعها الجغرافي المتوسط جسراً بين الصحراء وعالم البحر المتوسط في الشمال، وبلدان الغابات المدارية ـ الاستوائية في الجنوب. وعلى تعقيد التركيب العرقي ـ الإثني الذي يضم نحو 200 فئة إثنية.تتصف الحياة الثقافية في تشاد بالتنوع الفلكلوري الشعبي، نتيجة تنوع السكان وكثرة المجموعات الإثنية وموروثها الثقافي في الفنون والآداب (المرويات) والرقص والغناء والرسم وفي العمران والعادات والتقاليد والطقوس الوثنية.[39].

منذ استقلال تشاد عن فرنسا في عام 1960، غرقت تشاد في الحرب الأهلية بين المسلمين العرب في الشمال والمسيحيين من شعوب جنوب الصحراء الكبرى في الجنوب. نتيجة لذلك، انتقل منصب الرئاسة في تشاد مرارًا بين الجنوبيين المسيحيين والشماليين المسلمين. وكلما وصل أحد الجانبين إلى السلطة، عادةً ما كان الجانب الآخر يشن حربًا ثورية مضادة له.

تورطت كل من فرنسا – القوة الاستعمارية السابقة – وليبيا – الجارة الشمالية لتشاد – خلال أوقات مختلفة في الحرب الأهلية. بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت الحرب الأهلية قد هدأت إلى درجة ما. في عام 1998م .اندلع تمرد مسلح في الشمال، بقيادة يوسف توغويمي، رئيس أركان الدفاع السابق لدى الرئيس ديبي. وفشلت صفقة سلام ليبية في عام 2002 في إنهاء النزاع. وفي عام 2003، تسرب النزاع القائم في منطقة دارفور السودانية المجاورة إلى تشاد عبر الحدود الفاصلة بين الدولتين. التحق باللاجئين السودانيين مدنيون تشاديون كانوا يحاولون الفرار من عنف التمرد وانتهى المطاف بهم إلى ملء المخيمات. وفي فبراير 2008، تحالفت ثلاث مجموعات متمردة فيما بينها ووحدت قواتها لتنفذ هجومًا على العاصمة التشادية إنجامينا. وبعد فشل هذ الهجوم في الاستيلاء على القصر الرئاسي، تعرض للردع بشكل حاسم، وأرسلت فرنسا جماعات عسكرية لمساندة الحكومة. وكان العديد من المتمردين حلفاءً سابقين للرئيس إدريس ديبي، واتهموه بالفساد الموجه ضد أعضاء من قبيلته [40] .

يرى المراقبون أن سبب تمرد الحركة الأخيرة في تشاد هو خلافات حول اقتسام عائدات النفط وليس خلافات سياسية ويقولون أن النفط الذي بدأ استغلاله عام 2003 كان نقمة على تشاد بدلاً أن يكون نعمة، وتميز تاريخ تشاد الحديث بالاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية، فتشاد المستعمرة الفرنسية السابقة شهدت عام 1975 انقلاباً أطاح بالرئيس فرانسوا تنبلباي، وفي عام 1965 شهد شمال البلاد تمرد استمر سنوات ، وفي عام 1982 وصل حسين حبري إلى السلطة بانقلاب عسكري، وفي عام 1990 أطاح بحسين حبري مستشاره الرئيس الحالي إدريس ديبي بانقلاب عسكري [41] .

وُقعت اتفاقية لإعادة الانسجام بين تشاد والسودان في 15 يناير 2010، لتوضع بذلك نهاية للحرب التي امتدت طوال خمس سنوات. أدى إصلاح العلاقات إلى عودة المتمردين التشاديين من السودان إلى وطنهم، وفتح الحدود بين البلدين بعد إغلاقها الذي استمر لمدة سبع سنوات، ونشر قوة مشتركة لحفظ أمن الحدود [42] .ولكن قام نزاع جديد عندما شنَّت عناصر من قبيلة الزَّغَاوَة في تشاد هجوماً بالأسلحة البيضاء على عشائر من ذات القبيلة في معسكر «زَغَاوة مَاي كَبَلُّو» للاجئين السودانيين شرق تشاد.وقبيلة الزَّغَاوَة تضم عدة عشائر، وتنشط ما بين السودان وتشاد، وكانت جزءا من النزاع الذي نشب في دارفور منذ عام 2003م.

وهي تتمتع بإمكانيات مالية وقدرات لوجستية كبيرة، وضعتها في مصاف القبائل الأغنى في دارفور وتشاد على حد سواء ،ولم يسفر هجوم معسكر «زَغَاوة مَاي كَبَلُّو» عن وقوع قتلى وسط «الحدَاحيد» وهي أقلية تنتمي لقبيلة الزَّغَاوَة، ولكن الذعر أجبرهم على ترك ممتلكاتهم والفرار بأرواحهم، ليحتموا بمنطقة الطينة السودانية بولاية شمال دارفور. والطينة السودانية -التي تقع بالجزء الشمالي الغربي لولاية شمال دارفور- تبعد عن الفاشر عاصمة الولاية بحوالي 418 كلم، ويفصلها عن الطينة التشادية واد صغير، وتعتبر « الطينتان» معقلاً رئيساً لقبيلة الزَّغَاوَة في كل من السودان وتشاد [43].

الزغاوة ويطلقون على انفسهم بيري بور هم قبيلة تعيش أساسا في تشاد والسودان، لهم وجود كبير في غرب السودان وخصوصا في دار فور، برز لهم دور كبير في نزاع دارفور تعدادهم 400,000 نسمة.ويقطنون المناطق المحاذية للحدود السودانية التشادية وتنقسم الزغاوة الي ثلاثة فروع الرئيسية ، ومن هذه الأفرع : وقي،توبا وكوبارا.

دار الزغاوة منطقة تقع بين تشاد والسودان وتمتد حدودها من شمال مدينة كتم الي شرق تشاد وجنوب مدينة الكفرة ليبيا.تضم منطقة دار زغاوة العديد من الوديان من أشهرها وادي هور ووادي سيرا ، تتميز قبيلة الزغاوة بحرفة الرعي والتجارة والزراعة المطرية نسبة للمناخ الصحراوي، تضم منطقة دار زغاوة عدة ادارات من ضمنها سلطان دار كوبي وسلطان دار كبكا وإدارة دار تور ،ودار الزغاوة هي منبع أساسي لوادي هور التي تعد واحد من أكبر اودية في دارفور. سميت بهذا الاسم نسبا لوجود قبيلة الزغاوة التي تعيش أساسا بين شرق تشاد وغرب السودان [44]. ويطلق الزغاوة كلمة (بري) على أنفسهم وهي كلمة تعني الزغاوة ثم يقسمون البِري الى ثلاثة أقسام كبيرة هي:

- الويقي: ولهم سبعة فروع رئيسية: التوار، الأرتاح، القلا، النيقير، أولاد دقيل، الكجمر، الكايتنقا.
- التوباء: وهم البديات وفروعهم وأقسامهم كثيرة.
- الوباراء: وهم زغاوة الكوبي ولهم فروع كثيرة.

تشهد العلاقات بين السودان وتشاد توتراً حرجا على الحدود، خاصة بعد الهجوم الذي شنته إحدى حركات التمرد الدارفورية على العاصمة السودانية الخرطوم،في العاشر من مايو/أيار 2008م، وتوجيه حكومة الخرطوم الاتهام المباشر إلى حكومة أنجمينا بالتورط في تدبير وتمويل الهجوم فضلا عن مساعدتها المستمرة لحركات التمرد في دارفور.ويعتبر العام 2005 عام النكسة والتوتر في مسار العلاقات السودانية التشادية حيث تمثلت النكسة في اتهام تشاد للسودان بتسليح ثلاثة آلاف متمرد عبر الحدود لزعزعة الأمن. لكن حكومة الخرطوم اتبعت سياسة التهدئة وفي سياقها بعثت بوفد رسمي إلى تشاد في أكتوبر من نفس العام، لاحتواء الأنفاس الساخنة الصادرة من تشاد غير أنها أخفقت. وعادت من جديد الاتهامات، حيث اتهمت تشاد السودان بتهديد أمنها، واتهم السودان تشاد بتأجيج الصراع في دارفور، ودعم الحركات المسلحة هناك. وعلى هذا النحو استمر التوتر بين الخرطوم وأنجمينا قائماً حتى أطلق الزعيم الليبي معمر القذافي مبادرة لحل الأزمة وإنهاء التوتر القائم بين الدولتين، وكان هذا في مطلع العام 2006م [45] التاريخ وحده لا يشفع لتحقيق علاقات متينة بين دولتي السودان وتشاد حتى ولو خدمت ذلك الجغرافيا والحدود المشتركة، فللسياسة حسابات أخرى خاصة إذا توفر عنصر الاضطراب وتعقدت الأزمات.فقد عملت أزمة دارفور التي اندلعت منذ العام 2003م على توسيع رقعة الاتهامات بين السودان وتشاد، وهاهي تشاد الدولة الجارة للسودان من جهة الغرب تلعب بالبطاقة القبلية على حدود التماس لخدمتها في حالة الوئام كما كانت تفعل في حالات الخصومة.

خريطة رقم(1)

التداخل القبلي السوداني التشادي[46].

المصدر: جيروم توبيانا: نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف 2011، ص 7تعكس حالة الحدود بين السودان وتشاد علاقات البلدين فتكون في وئام إذا سادت حالة التعايش السلمي بين القبائل على الحدود المشتركة، وتدخل في حالة اضطراب عندما يسهل التداخل أيضا فيما بينها في حالة النزاعات، ولجوء معارضي الدولة للإقامة في الدولة الجارة عبر هذه الحدود، التي يسهل اختراقها ويجدون من يأويهم ويحتوي معارضتهم بسلاحها وعتادها،وبالنظر إلى هذا الوضع فإنّه يتضح عمليا أنّ كل المشاكل بين البلدين سببها هذه الحدود التي يسهل اختراقها من الجانبين، نسبة لانقسام القبائل وتوزعهم بين البلدين وعلى طول الشريط الحدودي. وبهذا الوصف المرادف لطبيعة الأحداث على الحدود من تعايش وتوتر، نجد أنّ هناك عدة

عوامل أسهمت في الشد والجذب في العلاقات، وهذه العوامل هي عوامل أمنية تتمثل في احتواء معارضة البلدين، وعوامل اقتصادية تتمثل في النزاع على ملكية الأراضي الزراعية المتداخلة، واجتماعية تتمثل في وجود القبائل المشتركة وما ينشأ بينها من صراع من أجل البقاء والتكتل القبلي [47]. وبذلك تصبح دولة تشاد بالنسبة للسودانيين وكأنها ترتكز عند الخط الحدودي لإقليم دارفور، كما يتم اختزال السودان كله عند التشاديين في المنطقة المكونة لإقليم دارفور.

إن التنازع هو إحدى الظواهر التي تتسم بها الحياة و هذا ما تتميز به العلاقات بين الدول ، مما جعل هناك حركة مستمرة في الحياة ، و بما أن الإنسان أناني بطبعه فهو يسعى دائما للحصول على الأفضل حتى و إن كان ذلك بطرق غير مشروعة تخول له الاستحواذ على ممتلكات غيره، و هذا هو أصل النزاع او أسباب النزاعات التي يشدها المجتمع و التي تعود إلى تضارب المصالح و زيادة المنافسة على المستوى المتعارف عليه، لذلك فقد تعددت النزاعات تبعا لتعدد مسبباتها لذا دوافع كل نزاع تختلف عن النزاع الآخر.

المداخل النظرية والتفسيرية للنزاع :

المدخل البيولوجي : سيتم تناول هذا المدخل من خلال نظريتين هما النظرية الديمغرافية ونظرية الاحتياجات الانسانية.

النظرية الديمغرافية: انطلاقا من مسلمة "مالتوس"، حول عدم التناسق بين الإمكانيات الطبيعية و الزيادات السكانية الهائلة يدفع بالدول لغزو دول أخرى مجاورة (نزاع). فالدول قليلة السكان عبر التاريخ تكون مهددة من طرف دول أخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة. كما يشكل العامل الديمغرافي مصدر استقرار أو تهديد أمن دولة معينة.وقد أعاد طرح فكرة مالتوس "بول كينيدي" في كتابه (الاستعداد للقرن الـ20) قال بأن الهجرة تكون من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة فيؤدي ذلك إلى خلق حالة النزاع [48] .

نظرية الاحتياجات الإنسانية: هذه النظرية تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويورون أن عدم إشباع الأولي هو مصدر النزاعات وليس الثانية. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو

متطلب وليس احتياجاً. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلاً. و تشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مُشبعات لهذه الاحتياجات وطبعاً فد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم.[49]

المدخل الإيدلوجي: مفهوم الإيديولوجية: هي منظومة معرفية صارمة في الميدان السياسي، الاخلاقي، الديني والاقتصادي، تبني رؤية وتصور دولة ما لذاتها ولبيئتها الخارجية. ووظيفتها كمنظومة معرفية هي تفسير ذاتي ورؤية للآخر. والعامل الإيديولوجي من حيث الثقل يفسر أنه عامل محرك للنزاعات وعامل معبئ بالإضافة إلى أنه عامل غطاء للنزاعات [50].

مصادر النزاع (مسبباته):

يقصد بمصدر النزاع السبب الكامن وراء ظهور النزاع ، وسيساعد فهم وتنظيم مصادر النزاع في إمكانية التوصل لحله. كما أن فهم السلوك البشري يساعد في الكشف عن دوافع الافراد المنخرطين في النزاع، وتوضح عملية تحديد مصادر النزاع ملامح العلاقة بين المشاركين في النزاع ومن يسعون لتفاقمه واستمراره.ويتم في العادة تقديم مصادر النزاع برسم تخطيطي يطلق عليه دائرة النزاع، ومن هذه الأسباب او)المصادر(مايلي :

- نزاع العلاقات : ويحدث نتيجة لوجود عواطف سلبية قوية، مفاهيم خاطئة، ضعف في الاتصال أو سلوكيات سلبية متكررة. وتؤدي هذه المشكلات الى ما يطلق عليه نزاعات غير واقعية أو غير ضرورية نظرا لإمكانية حدوثها حتى في ظل عدم وجود
- الظروف الموضوعية للنزاعات مثل الموارد المحدودة أو أهداف متناقضة. ومن الممكن أن لا تنسجم شخصيات مختلفة في حال تواجدها أو التقاءها في أماكن مختلفة، وقد تعمل النميمة ونشر الشائعات كحافز لتدهور واتلاف العلاقات.
- نزاع المعلومات : ويحدث عندما يكون هناك نقص في المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات صائبة أو في حال تقديم معلومات خاطئة، أوفي حال كان هناك تضارب في المعلومات المتوفرة، أو في حال عدم الاتفاق بخصوص المعلومات ذات الصلة بموضوع أو قضية ما، أو عند تفسير المعلومات بطرق مختلفة.

- نزاع المصالح: ويحدث نتيجة للتنافس على احتياجات متضاربة وقد تكون هذه الاحتياجات فعلية أو مدركة. أي أن نزاع المصالح يحدث عند اعتقاد طرف أو أكثر أنه من أجل تلبية احتياجاته، لا بد من التضحية بمصالح طرف اخر .وتحدث الصراعات القائمة على المصالح حول قضايا أساسية (المال، الموارد المادية.. الخ).
- نزاع البنية : ويحدث بسبب النماذج الجائرة للعلاقات البشرية، وتتشكل هذه النماذج بواسطة قوى خارجية تفرض على اطراف النزاع. كما أن محدودية الموارد المادية أو السلطة، والوقت)القليل جدا أو الكثير(، والهياكل التنظيمية، وما إلى ذلك تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعزيز سلوك تصادمي (نزاع).
- نزاع القيم : ويحدث عند تضارب نظم المعتقدات الحقيقية أو المدركة "المعنوية"، والقيم هي المعتقدات والقيم التي يستخدمها الناس لإعطاء معنى لحياتهم. وليس من الضروري أن تؤدي القيم المختلفة لنزاع حيث يمكن للناس العيش معا في وئام بوجود نظم قيم مختلفة تماما.ولكن تنشأ نزاعات القيم فقط عندما يحاول الناس فرض مجموعة من القيم على الآخرين، أو إدعاء شرعية نظم حصرية من القيم حيث لا تسمح هذه النظم بالمعتقدات المتباينة[51].

حددت بعض الدراسات العناصر المتنازع عليها في في خمسة امور وهي كالتالي:

الموارد أو الثروة، مثل: الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية. الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيديولوجية(52). ومن مسببات النزاعات الأساسية هي العوامل السياسية والإقتصادية، كما إن الإستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وبخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات كما حدث فى دارفور، كما تلعب العولمة التي تجعل الأحداث التى تحدث في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة مع بعضها البعض دوراً في تأجيج الحروب، حيث إنها تعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الفقير والغني داخل الدولة نفسها، ويؤدي التفاوت في الثروات إلي الشعور بالإستياء ويعتبر من العوامل التى قد تقود إلى الحروب. إن من

أسباب النزاعات كذلك عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطان الدولة. ويمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات إلى الآتي:

النزاعات الدينية: وهي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو وضعية: كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.[53].

النزاعات السياسية: وهي الصراعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي تحدث في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو مسائل حدودية، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

النزاعات القومية: وهي الصراعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأتراك في تركيا.

النّزاعات حول الهويّة: تنشأ هذه الصّراعات حينَ يشعر أحد الأطراف بإهانة أو إهمال هويّته أو أيّ جزءٍ أساسيّ منها [54].

النزاعات الفكرية: وهي النزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أن يطبقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى، كالنزاعات الدائرة في البلاد الغربية وأمريكا بين العلمانيين والإسلاميين.

النزاعات الاقتصادية: وهي النزاعات التي تنشأ بين طرفين وطنيين أو دوليين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري، أو مالي [55].

في مناطق النزاعات المسلحه تتهدد مقومات التنميه البشريه التي لم تعد تنميه اقتصاديه وحسب. ذلك لان راس المال البشري هو الاساس في اي عمليه تنمويه ،الى جانب راس المال الطبيعي وما يشمله من موارد وثروات طبيعيه، وراس المال المالي الضروري في عمليات الانفاق لتنفيذ البرامج التنمويه. هذا بالاضافه الى تهديد مقومات الدوله وتفكيك هيكليتها من الداخل عندما يتفاقم النزاع الداخلي، فتزداد معاناه البشرمع ما يعني ذلك من تهديد للامن الوطني والاقليمي في بيئه تشهد تزايد اعداد اللاجئين والنازحين والفقراء وحالات سؤ التغذيه وانتشار الاميه [56]. مراحل النزاعات كثيره منها: مرحلة التكوين: تبدأ هذه المرحلة من اختلاف الفهم بين الأشخاص المنتمين لعمل معين، أو منشاة معيَّنة، أو حتى لدى العائلة أو القبيلة الواحدة حول أمر من الأمور المشتركة بينهم، فاختلاف الفهم والظن، وتباين التصور والتفكير، كل ذلك يهيئ ويمهد للنزاع.

مرحلة التصعيد والتأزم: تعقب مباشرة مرحلة التكوين، وفيها تظهر مواضيع النزاع أو مسائله للطرف المقابل، فتكون الأمور كالآتي: توتر فنزاع، فصراع، فعنف بأشكاله المختلفة.

مرحلة العداء الشديد والتناحر: تتبادل الأطراف مسؤولية الخطأ، فتكون النتيجة، الرفض والهجران والقطيعة.

مرحلة تحسن العلاقات والاستقرار: يعترف كل طرف بتقصيره نحو الآخر، وتعالج الأمور، ويتوقف العنف بكل صوره.

مرحلة الدخول في الحوار: وذلك بمساعدة طرف ثالث بهدف وضع حل للمشكلة [57].

توجدّ الكثير من الطُّرق المتّبعة لحلّ النزاعات، ومنها:

التّفاوض: هو الجهد المبذول من قبل طرفي النّزاع للتوصّل إلى اتفاقٍ يُحقّق مصالحهما، وتُعدّ خطوةً أولى جيّدة لكثير من أنواع النِّزاع [58]. التفاوض هو عملية اتصال بين شخصين او اكثريدرسون فيها البدائل للتوصل لحلول مقبولة لديهم او بلوغ اهداف مرضيه لهم [59]. يجبُ توجيه نظر الأطراف المُتنازعة إلى أنّهم يسعون سويّةً لمُهاجمة المشكلة وليس لمهاجمة بعضهم [60].

الوساطة: وتُعرّف بأنّها الجهدُ المبذول من قبل طرفٍ ثالثٍ مُستقلٍ عن أطرافِ النِّزاع، ويتمتّع بالحياديّة والشّفافية لمساعدة أطراف النّزاع على إدارة

أو حـلّ النّـزاع، وتَختلـفُ شرعيّـة الطّـرف الوسـيط وأسـلوب تدخّلـه تبعـاً لثقافـة المُجتمـع الّـذي حصـل فيـه الخـلاف [61] . وتُعتـبر الوسـاطة غـير ملزمـةٍ للأطـراف؛ كونهـا لا تُعـدُّ حكمـاً واجـبُ التّنفيـذ، إلّا في حـال توافـر نـصّ أو قانـون في ذلـك [62].

التّحكيـم: يُعـرّفُ بأنّـه الأسـلوب الـذي يقـومُ بـه الطّـرف الثالـث المُتدخِّـل في حـلّ النـزاع أو إدارتـه، والمُكلَّـف بإصـدار قـرارات مُلزمـة للأطـراف المتنازعـة، ويُعـدّ التّحكيـم أسـلوباً يُسـتخدم عـلى نطـاقِ النّزاعـات الدّوليـة وفي المؤسسـات الاقتصاديـة، كمـا يُعـدّ رائجـاً في المجتمعـات التّقليديـة، وهـو أكثـرُ الطُّـرق قربـاً مـن النّظـام القضائـي إلّا أنّـه أكثـرُ مـن الأخـير سرعـةً وأقـلّ رسـميّةً [63].

التّقـاضي: ويعـدّ الأكثـر شـيوعاً في طـرقِ حـلّ النزاعـات؛ إذ تتجّـه الأطـراف المتنازعـة لجهـةٍ مدنيّـة للفصـل بينهـا، ويُصـار تحديـد الحكـم إلى قـاضٍ ومُحلّفـين؛ إذ يهتمّـون بـسرد الأدلـة والاسـتماع للمعلومـات المنقولـة [64].

هنا اربعه طرق لتسويه المنازعات وديا وهي:

- الطرق الدبلوماسيه
- الطرق السياسيه
- الطرق التحكيميه
- الطرق القضائيه

الطـرق الدبلوماسـيه وتشـمل: المفاوضـه ، الوسـاطه، التحقيـق، توفيق.امـا الطـرق السياسـيه تشـمل: تسـويه المنازعـات الدوليـه في عهـد عصبـه الامـم المتحـده. تسـويه المنازعـات الدوليـه في ميثـاق الامـم المتحـده [65].

إن ظاهـرة النـزاع، كغيرهـا مـن الظواهـر السياسـية، تخضـع في دراسـتها لثلاثـة مسـتويات مـن التحليـل، وذلـك عـلى النحـو التـالي:

أ- الإطار المحلي للظاهرة .

ب- الإطار الإقليمي للظاهرة .

ج- الإطار العالمي للظاهرة (66).

أن العامـل الأسـاسي في النـزاع هـو الاعتقاد لـدى طـرف أو أطراف معينـة، بأن الأطـراف الأخـرى هـي العائـق أمامهـا، لحصولهـا عـلى بعـض المنافـع مثـل السـلطة، المـوارد، وغيرهـا، ولذلـك برأيهـا، يجـب أن تـزول[67].

خصائص النزاع : يعرّف «MACK and SNYDER" خصائص النزاع على الشكل التالي:

أ. ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.
ب. يتورط في النزاع طرفين على الأقل.
ج. تتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
د. سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل، الأضرار، إبادة الطرف الآخر، أو ضبط المعارضة.
هـ. يشمل النزاع أيضاً امتلاك السلطة أو ممارستها، أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.
و. للنزاع نتائج اجتماعية مهمة[68] .

أطوار(مراحل) النزاع:

أن النزاع والحرب يعتبران الأشكال الأساسية للنزاعات بين الدول، فإنه يجب الإشارة إلى الاختلاف ما بين (الحالة أو الموقف) وبين (النزاع)، علماً بأن (الحالة أو الموقف) تأتي قبل (النزاع) وذلك ما أكدت عليه المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة.

الطور الأول للنزاع:

ويكون في حالة متوسطة للتناقض الموضوعي للأطراف، يعّبر عنه بشكل تنازعي، يأخذ شكل (الحالة أو الموقف) الذي إما أن يستمر وجوده الذاتي (كحالة) أو يتحول إلى (نزاع).

الطور الثاني للنزاع:

إن طور النزاع الذي نتج عن هدف محدّد، أو ستراتيجية معينة، أو شكل صراع الأطراف، قد يطرح ردة فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، ولهذا تظهر في شكل نزاع، يملك طابعاً سياسياً أو قانونياً.

الطور الثالث للنزاع:

يظهر بشكل تورط في صراع بهذا الشكل أو ذاك مع الدول، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات بين الأطراف المتنازعة، والكلام هنا يدور عن اكتساب أي شكل من النزاع طابعاً سياسياً، يعبّر عنه بقابليته على تهديد السلم والأمن الدوليين، والشاهد العملي لمستوى هذا النزاع يعتبر حملات إعلامية على شخصية رسمية، أو على دولة متنازع معها، دعاية تخريبية، دعاية للحرب[69].

الطور الرابع للنزاع:

يظهر كأزمة سياسية دولية من شأن استمرارها، أن تعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين. وتستخدم الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل أيديولوجية، اقتصادية وسياسية والتي تتراوح ما بين أعمال التدخل

التخريبية والتي تشمل اعتداء على أشخاص أو تخريب مؤسسات الدولة الأساسية والتي يرتكبها أشخاص أخفوا هويتهم الرسمية، لكنهم بالحقيقة يعملون باسم وبتكاليف من الدولة المتنازع معها.

الطور الخامس للنزاع:

ينتقل أحد الأطراف إلى الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود ويعتبر هذا الطور كفترة ما بين مرحلتين، أولى، تنتهي معها مرحلة سلمية النزاع، وثانية، أحد الأطراف ينشئ تهديد غير مباشر باستعمال قواته المسلحة في النزاع. ويمثل هذا بحد ذاته انتهاك أحد الأطراف في النزاع لالتزاماته الدولية، ويعبّر عنه مثلاً، في حشد القوات المسلحة، أو في النزاعات الحدودية.

الطور السادس للنزاع:

ويعبّر عنه بالنزاع المسلح، وهو لجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوة ضد دولة أو دول أخرى، وهو ما نبذه ميثاق الأمم المتحدة صراحة عندما حرّم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها مع الدول الأخرى[70] .ليست العلاقات الدوليه دائما مستقره ثابته بين الدول ،فكثيرا ما يؤدى تعارض المصالح - وذلك بحكم ما يقوم بينها من صلات تجاريه وثقافيه وسياسيه - الى قيام الخلافات والنزاعات.

من الحكمه والحنكه ان تلجأ الدول الى الطرق السلميه لفض النزاع فيما بينها، وعلى هذا الطريق عقدت عده مؤتمرات اشهرها مؤتمرا لاهاي عام 1899م وعام 1907 لاحلال فكره التسويه في المنازعات وذلك بالطرق السلميه،ثم زادت الرغبه الصادقه من اجل محو شبح الحروب والفناء ،فدفعت العالم في القرن العشرين الى انشاء منظمات عالميه واقليميه تسهر على حفظ السلام وتسويه المنازعات بالطرق السلميه [71].

وإذا كانت الثقافة في أبسط صورة تعني «أساليب الحياة وطرقها»؛ فإن التعبير عن تلك الأساليب والطرق يضحى أمراً يوافق أو يتعارض مع الآخر؛ مما يترتب على ذلك إما تعايش، وإما تساكن، وإما تنافر واحتراب [72].

ان العالم كان يسير على قانون الغابه في علاقات الدول والقبائل بعضها مع البعض،فكل دوله تبغى على الاخرى ولا مانع يمنعها الا ان تكون ضعيفه لا تقوى على الاعتداء او يكون ثم ميثاق يحترم، ما بقيت القوتان متعادلتين ، فان احست احداهما بضعف الاخرى انتهزتها فرصه سانحه وانقضت عليها،

ولعل هذا هو الامر اليوم ،فان العرف الدولي القائم يسير على انه لا يكون سلم ثابت بين دوله واخرى الا بميثاق عدم اعتداء، وان الميثاق يبقى ما بقيت القوتان متعادلتان ، ومهما تكن قوه المنظمات الدوليه فانها لم تغير هذه الحقيقه الثابته، وان المجامله بين الاقوياء فيها قد تجعلها تغض العين عن ظلم الضعفاء من الدول ، واذا وجدت دوله قويه تناصر ضعيفه فالكيد للتي تنافسها في القوه، واذا كانت بعض المنظمات تجلس الضعيف بجوار القوي فالكلمه العليا فيها للاقوياء [73].

الدوله التي يشكل جزء من اقليمها طريقا طبيعيا للمرور الدولي- تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهه الدول التي لا مناص امامها من الالتجاء الى هذا الطريق، وذلك ما دامت الدوله صاحبه الممر علي درجه من القوه بحيث تستطيع درء تطلعات الدول المنتفعه، والا كان الموقع الجغرافي هنا سببا مهيئا لتعرض الدوله الضعيفه لمطامع الدول الاخرى. فالكل يعرف كيف ان المضايق والقنوات الدوليه - كا لدردنيل والبسفور و باب المندب وسيسل وغيرها ،وكقناة بنما و قناه السويس - كانت ولا تزال تشكل مراكز للاهتمام السياسي الدولي، دبلوماسيا واستراتيجيا، والكل يعرف كيف ان بريطانيا العظمي قد ارتكزت في التمكين لسياساتها الامبرياليه الى ضروره السيطره على مواقع المرور البري والبحري الى اطراف امبراطوريتها – مدخل البحر الابيض المتوسط) جبل طارق) ومدخل البحر الاحمر(مصر)ومخرجه (عدن) وهكذا [74] .

الحدود السياسية : هي خطوط وهمية من صنع البشر ولا وجود لها في الأصل[75] ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال،[76]. وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط، أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم والتي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة.

ترجع فكرة إقامة الحدود منذ القرن التاسع عشر، كما أن إجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن شائعة حتى نهاية القرن التاسع عشر. والدول لم تعهد سابقاً الخطوط للفصل فيما بينها، بل كانت متعارفة على إقليم التخوم، ولم يكن بينهما من هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام عندها الجمارك. [77].

ويعرف الحد في اللغة العربية بأنه الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حُدود (78).أما التخم -وجمعه تخوم- فهو الفصل بين الأرضين من الحدود والمعالم. والحدود كمصطلح جغرافي تعنى حافة الإقليم السياسي للدولة، كما أنَّ الحدود تسهم في خلق شخصيات جغرافية مميزة حضارية على جانبيه. ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها، وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة [79].

وهناك فروق جوهرية بين الحدود والتخوم. فكلمة تخوم توصف بأنها الواجهة المتقدمة لحضارةً ما. أما الحدود فهي توصف بأطراف الأراضي أو الإقليم الذي تحده. وبذلك تقوم التخوم في اتجاه الخارج، والحدود في اتجاه الداخل بالنسبة للدولة.

وتشمل الحدود بالاضافة الى سطح المساحة الارضيه القلاف الجوي والمياه الاقليميه حسب الاعراف الدوليه التي عادة أما ان تكون باتفاقيه جماعية اورغبة انفرادية ودوليه، تتماشى مع متطلبات الامن القومي والمصلحة الاقتصادية في ملكيه واستثمارالثروات الطبيعية الموجوده ضمن تلك المياة او الاقاليم او المدى الجوي [80]

هناك خمسة معايير رئيسية لتخطيط الحدود هي:

- المعيار الطبيعي، وهو ما يتعلق بتخطيط الحدود حسب التضاريس.
- المعيار القومي، وهو ما يتعلق بتأثير الحدود على الأمن القومي للبلاد.
- المعيار التعاقدي.
- المعيار الهندسي، أي شكل الحدود من الناحية الهندسية.
- معيار القوة.

المعيار الطبيعي:

هو الذي أوجدته الطبيعة دون تدخل من جانب الإنسان، مثل وجود الجبال والأنهار والبحار والصحراء والغابات أو أي فاصل طبيعي أخر.

فكرة الحدود الطبيعية، فهي وليدة فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي، عندما كانت تمثل إحدى أقوى الدول الأوربية، ورأت أن من حقها الادعاء بحيز أكبر من ما أسمته «الإقليم الطبيعي»[81] والحدود الطبيعية هي

الحدود الفاصلة بين الدول والتي تتماشى مع طبوغرافيه وتضاريس المنطقه المتعددة الانواع.

المعيار القومي وهو نتاج الإرادة المنفردة للدولة،أو الوحدة السياسية المعنية، ويقصد به أن يمتد خط الحدود بامتداد العناصر الأساسية في إنشاء الدول وتكوين القوميات كاللغة والثقافة والانتماء إلي عنصر معين. أيضًا من نتاج الحدود التي تتقرر بالإرادة المنفردة، الحدود العائمة أو الحدود المتحركة أو الحدود القصوي أو الحدود الآمنة. ومؤدي هذه النظرية- والتي تعتبر امتداد لنظرية الحدود القومية - أن الإرادة المنفردة للدولة هي وحدها الفيصل في إنشاء حدود دولها، وتمييز إقليمها عن غيره من الأقاليم، وقد سميت بالمتحركة أو العائمة لاعتمادها على القوة والنفوذ، والقوة ليست بحالة ثابتة أو جامدة وإنما قد تتعرض لشتى مظاهر التغير والتبدل، بحيث لا يصدق عليها وصف الثبات والاستقرار.

أما الحدود التعاقدية الهندسية : فترتبط بالقوى الاستعمارية وتنافسها العسكري، حيث كانت ترسم حدود المستعمرات بالتعاقد بين القوى الاستعمارية عندما كانت تتلاقى نفوذ القوى الاستعمارية، وذلك دون الاستناد لأي معيار طبيعي أو معيار قومي وبشري. ومن هنا ظهرت الحدود الهندسية التي تستند إلى خطوط الطول ودوائر العرض. وبناءً على ذلك نجد أن العديد من الجماعات العرقية الواحدة أو الشعب الواحد على سبيل المثال قد قطع أوصاله وشتت على دول مختلفة، مع تجاهل لكل ما هو قومي أو طبيعي [82]. ظهرت الحدود القومية كرد فعل لماني لسياسة فرنسا التوسعية. أي أن ألمانيا حددت حدودها على أساس القومية الألمانية للحد من التوسع الفرنسي [83]. وتتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة، وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها، وإن تميزت كذلك بسهولة التخطيط. فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشرياً واقتصادياً، كالحد المصري السوداني الذي يسير مع خط عرض 22° شمالاً، وفي طرفه الشرقي تكمن مشكلة مثلث حلايب القاطنة بقبائل البشارية والعبابدة والبجا التي تجول ما بين مصر والسودان دون اعتبار للحدود [84].

معيار القوة:

فهو القوة والقهر والاتفاقات الغير المتكافئة [85]..وهذه المعايير ليست في عزلة واحده عن الأخرى، إذ أن جميع الحدود في خريطة العالم السياسية إنما تعكس معيار قوة صانعها.

وهناك تصنيف اخر للحدود وهو كالاتي:

الحدود الاتفاقية :

تنشأ ويتقرر وصفها بعد سلسلة من المفاوضات بين الأطراف المعنية، ليتم من خلالها الوصول إلي معاهدة أو اتفاق بشأن تحديد الوضع النهائي لخط الحدود، ويتم على أساس من تحقق رضا الأطراف المعنية، دون اللجوء إلي استخدام القوة. والأخذ بهذه النظرية يضمن لخط الحدود الثبات والاستقرار.

الحدود الموروثة:

فهي تجمع - في جوهرها - ما بين خصائص الحدود المتحركة وخصائص الحدود الاتفاقية. وتشير إلي تلك الحدود التي رسمتها القوى الأوربية الكبرى أبان فترة استعمارها لأقاليم الشعوب الأخرى خارج أوربا، ومع زوال الاستعمار وحصول تلك الأقاليم على استقلالها، قامت دول جديدة ذات سيادة في نطاق هذه الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية واتجهت هذه الدول الجديدة إلي تبين الحدود التي ورثتها عن الاستعمار حرصًا منها على تجنب الفوضى والاضطراب في العلاقات الدولية وتحقيق الثقة والاستقرار[86].

الحدود الحضارية :

وتسمى أيضاً بالحدود الإثنوغرافية، وهي الحدود التي رُسمت لفصل مجتمعين سياسيين متجاوريين يتحدث كل منهما بلغة مختلفة، أو يدين كل منهما بدين مختلف، أو يميز بينهما عوامل ثقافية أخرى. وظهر هذا النوع من الحدود بعد الحرب العالمية الأولى. ويعده بعض الجغرافيون من أفضل أنواع الحدود السياسية لقلة المشكلات الحدودية به.

ومن أشهر الأمثلة على الحدود الحضارية هي الحدود في قارة أوروبا، خصوصاً في وسط أوروبا، فقد رسمت على أساس اختلاف اللغات بين شعوب أوروبا [87].

الحدود الاصطناعية:

فهي تلك العلامات التي يصنعها الإنسان لبيان الفواصل بين الأقاليم. وقد تكون حدودًا صناعية منظورة كالقوائم أو العلامات التي تحمل اللافتات، أو إهرامات من الخرسانة أو سور ممتد مثل الذي بنته الكويت مع العراق في 1993 م، وقد تكون أسلاكًا فاصلة أو خندقًا أو خطوطًا ملونة على الأرض. وقد تكون الحدود الاصطناعية غير منظورة، كخطوط الطول والعرض أو تلك التي تنبني على أوضاع قائمة، كالحدود القبلية أو مواقع المدن أو القرى أو الطرق [88].أن من أهم الأغراض التي تنشدها الدول من وراء تعيين حدودها مع بعضها البعض، ذلك الهدف المتعلق بحماية إقليم الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار لشعبها.

تمت تسوية حدود السودان بصفة عامة، بعد قيام الحكم الثنائي أو الحكم الإنجليزي المصري، وقد لعبت القوى الأوربية الاستعمارية دورًا كبيرًا في بلورة الحدود الحالية للسودان، والتي شاركت فيها بدرجات متفاوتة كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا، بالإضافة إلي دولتين إفريقيتين هما إثيوبيا ومصر [89].

كان لايطاليا دور في تعيين حدود السودان مع اريتريا وليبيا، وفرنسا لعبت دورًا في بلورة حدود السودان مع تشاد وأفريقيا الوسطي، وأما بلجيكا فقد قامت بتسوية حدود السودان مع الكنغو، بالإضافة إلي دور بريطانيا في تحديد حدود السودان مع يوغندا وإثيوبيا ومصر(90).ومن المفارقات التي تروى عن جهل واضعي تلك الاتفاقيات بالمناطق التي يقومون بتعيين حدودها، ما يروى عن أن بعض تلك الاتفاقيات وضعت بواسطة مجالس عقدت في أوربا ولم ير بعض أعضائها أفريقيا البتة. وذلك ما أورده (اللورد سالسبري) المندوب السامي لبريطانيا في مصر حين قال: كنت والسفير الفرنسي نتبادل الجبال والأنهار والبحيرات، ولكن كان يعترضنا عائق بسيط هو أننا لم نكن ندري أين توجد تلك الجبال والأنهار والبحيرات (91). ومع ترسيم الحدود الإدارية بين المستعمرات البريطانية والفرنسية وفقا لبروتوكول العاشر من يناير لعام 1924م والتي أصبحت بموجبه إفريقيا الاستوائية (تشاد وإفريقيا الوسطى) من نصيب فرنسا ، وأصبح السودان من نصيب بريطانيا،وفي هذا البروتوكول اتفق الطرفان ـ أي البريطانيين والفرنسيين على أن تكون كل الزغاوة

توبا (البديات) في الجانب الفرنسي أي تشاد وحاضرتهم بردباء، وكل الزغاوة (الوقي) في الجزء البريطاني أي السودان، وتقسيم الزغاوة الكوبرا(الكوبي) إلى قسمين بعضهم في الجانب الفرنسي أي تشاد وحاضرتهم هريبا وبعضهم في الجانب البريطاني أي السودان وحواضرهم الطينة وطندباي. فأصبحت بذلك جزء من القبيلة في الجانب الفرنسي فأصبحوا تشاديين، والباقي في الجزء البريطاني فأصبحوا سودانيين، وفي حالة تتبع الحدود لوادي أو تقطع بحيرة أو رهد نص البروتوكول على احتفاظ حقوق السقاية للسكان على الجانبين. ولكن هذا التقسيم عند الزغاوة تقسيم صوري وإداري أكثر منه اجتماعي ، فالقبيلة هي نفسها والعشائر والبطون هي ذاتها وكذلك اللغة وعليه فهم لا يؤمنون بهذا التقسيم بقدر ما يؤمنون بخريطة دار الزغاوة التي سبقت حدود البريطانيين والفرنسيين ومستعمراتهم والقرارات الإدارية الأخرى.

أن الطريقة التي تم بها وضع الحدود في أفريقيا، لم يراع فيها الإنسان ووضعه في القبيلة، وطبيعة الأرض وارتباطه وعلاقته بها ، وحتى وصف الحدود الذي جاء بالمعاهدات كان وصفًا قاصرًا وغير دقيق، وكل ذلك لجهل واضعي هذه الحدود إذ أن التحديد جاء ليتوافق مع مصالحهم كل في مناطق نفوذه.

السودان كغيره من الدول الإفريقية ورث حدودًا – بعد نيله لاستقلاله حددت دون إرادته، اتسمت بالعديد من النواقص والعيوب نتيجة لتعميم الوصف، وانقسام القبائل، وعدم التخطيط ووضع المعالم الواضحة على الأرض في معظم الأحيان، وحتى في الحالات التي تم فيها التخطيط كان الاعتماد فيها على معالم الحجارة والقناطير والتي أزيلت فيما بعد بفعل الطبيعة أو الإنسان [92].

بالرغم من ذلك فقد تعهد السودان كمعظم الدول الإفريقية، باحترام الحدود القائمة عند استقلالها وذلك خلال مؤتمر القمة الإفريقي بالقاهرة 1964 م، والتي صارت مبدءًا من مبادئ القانون الدولي – اصبح فيما بعد يطبق على النزاعات الحدودية بين الدول حديثة الاستقلال .

تعكس الحدود السودانية التشادية الان حالة الحدود القديمة (ولكن بشكل أقل دقة) التي كانت بين سلطنتي دارفور ووداي، وهي حدود تعود للفترة السابقة على الاستعمار، والتي كانت القوى الاستعمارية تحترمها بشكل عام، وقد كانت دارفور ووداي قوتين استعماريتين في حالة صراع مع بعضها البعض وكانت كل منهما تحاول الاستيلاء على مناطق ومجموعات سكانية

باستخدام القوة ،وكانت التجمعات المختلفة في المنطقة العاجزة بين القوتين قادرة على الاختيار بين) اللجوء لاحدى القوتين او التجارة بموقفها كحماية للمصالح الرئيسية لاحدى هاتين القوتين [93].

أن بروتوكول 1924 م أصبح تلقائيًا هو المنظم للحدود السودانية التشادية بعد استقلال جمهورية أفريقيا الاستوائية الفرنسية وانقسامها إلي دولتي تشاد وأفريقيا الوسطي ويبلغ طول خط الحدود المشتركة بين البلدين 1280 كيلو متر تقريبًا، يحازي ولايتي غرب وشمال دارفور، وتمثل ولايات دار فور موقعا استراتيجيًا مهمًا وحلقة وصل بين السودان ودول المغرب العربي ودول غرب أفريقيا المسلمة.

عند تناول حدود السودان مع تشاد فإن الجزء المعني من بروتوكول يناير1924م هو الجزء الذي يبدأ من نقطة اللقاء الثلاثي بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطي عند بحيرة تيزي حتى وداي هور والوديان الكبيرة والصغيرة ويسير الخط متتبعًا وداي هور من خط طول 24 شْرق ويسير حتى يتقاطع مع خط عرض 30-19 شْمال نقطة اللقاء الثلاثي بين السودان وليبيا وتشاد .

ان النزاع بين وقبيلة المساليت السودانية في الجنينة، وقبيلة الداجو التشادية في وقوز بيضة ، قائمة منذ عام1941م ، كما انه يتجدد بين كل فترة واخري مخلفا مشاكل جمة بين هذه القبائل وايضا بين الدولتين المعنيتين ، لذا بعد استقلال كلا من السودان وتشاد اهتماما بحل نزاعات هذه القبا ئل ولاسيما نزاعات المزارع في منطقتي (انياتا – واندبوكا) وكان اول اجتماع بين المسئولين من الجنينة وقوز بيضة في فبراير 1961 م، ونتيجه لعدم اتفاق هؤلاء المسؤليين علي وضع الحدود الدولية في المنطقتين المشار اليهما انفا لم يتمكن هذا الاجتماع من حسم النزاعات الحدودية بين هذه القبائل لكن تم تعيين مساحين من الدولتين المعنيتين لإعادة ترسيم الحدود. وفقًا لبروتوكول 1924 م .وقد تم اعتماد تلك الحدود في يناير 1962 م حيث و ضح فريق المساحين معالم الحدود ببناء عدد من ألاعمدة الخرسانية المسلحة وهي كالاتي: وأربعة في الحد الفاصل بين قرية شكوتي التابعة للمساليت، واندبوكا التابعة للداجو، ثلاثة في منطقة انياتا، كما قررت اللجنة عدد من الترتيبات لحل النزاعات الحدودية بين هذه القبائل منها السماح للمزارعين في الدولتين المعنيتين الزراعة

في أراضي الطرف الآخر مع فرض ضرائب عليهم، وتنظيم الرعي والسقي للأهالي من الجانبين، وايضا تنظيم مرور الرعايا من السودان وتشاد ، ومطاردة المجرمين و المسلحين علي هذه الحدود .

في عام 1971 م ظهر نزاع آخر حول منطقة كلبس لعدم وضوح معالم الحدود فيها حيث أن السلطات التشادية قامت ببناء معسكر للبوليس يعتقد انه أقيم داخل الأراضي السودانية و يبعد نحو 126 خطوة فقط من حدود القرية. ثم طرأت بعد ذلك إدعاءات في منطقة محافظة وادي صالح) قايا) تم تسويتها وإخراج القوات التشادية منها . والي غير ذلك من المشاكل التي نشأت بسبب ضعف معالم الحدود بين البلدين والتداخل القبلي على الحدود والتعقيدات القبلية السودانية والتشادية إضافة إلي الظروف الطبيعية نتيجة للجفاف والتصحر الذي ضرب المناطق الشمالية في البلدين والنزوح المكثف الداخلي تجاه المناطق الجنوبية من ولاية دارفور، ولجوء أعداد كبيرة من القبائل إلي نفس المنطقة واستقرارها في الأراضي السودانية واحتلالها بوضع اليد.

مقارنة بامتداد الحدود المشتركة بين البلدين لحوالي 1280 كيلو متر ووجود قبائل مشتركة وأخرى متباينة في عاداتها وتقاليدها على طول هذا الشريط الحدودي مع الأوضاع السائدة في مناطق الحدود، أن الاستقرار هو السمة الغالبة لهذه الحدود. في السنوات الأخيرة طرأت بعض العوامل التي أدت إلي عدم الاستقرار وتفاقم الحالة الأمنية وتصاعد النزاعات على الحدود وهذه العوامل هي:

العوامل الأمنية: تتمثل في الصراع التشادي الداخلي في فترة حكم سابقة للحكم الحالي، وما افرزه من لجوء أعداد كبيرة من المعارضين والهاربين ورواج تجارة السلاح والنهب المسلح والتهريب.

العوامل الاقتصادية: تمثلت في حيازة التشاديين على الأراضي الزراعية والجنائن السودانية والتي تركزت في المنطقة الحدودية الواقعة جنوب (خور برنقا) وحتى بحيرة) تيزي) وهي منطقة وعرة وتغطيها الغابات وتتخللها الوديان الكبيرة التي تتوفر على جوانبها المياه والحشائش للرعي، والأراضي الزراعية الواسعة فأصبحت هذه المنطقة جاذبة للتشاديين النازحين من الشمال بسبب الجفاف، كما تعتبر من أهم معابر تهريب الصمغ العربي والسكر إلي أفريقيا الوسطي، والسكر والمواد التموينية إلي تشاد. كما أدي خلو هذه المنطقة

مـن مظاهـر السـيادة والسـلطة، إلي إغـراء التشـاديين بالتفكـير في جمـع الضرائـب مـن الأهـالي رعـاة ومزارعـين.

العوامـل الاجتماعيـة: تتمثـل في وجـود القبائـل المشـتركة والنزاعـات القائمـة بينهـا ونجـد في الشريـط الشـمالي مـن الحـدود قبائـل مشـتركة هـي الزغـاوة والبديـات والرزيقـات الشـمالية والزياديـة، وفي الشريـط الجنوبـي مـن الحـدود توجـد قبائـل التعايشـة والبنـي هلبـة والهبانيـة والمسـيرية والسـلامات والفلاتـة والبرنـو والتراجـم إضافـة إلي الفـور والداجو.وقـد نزحـت للشريـط الحـدودي في المنطقـة الجنوبيـة الغربية قبائـل التامـا والبرنقـا مـع وجـود قبائـل المسـاليت والقمر وبنـي خـزام. وقـد أدت هذه العوامـل إلى عـدم الاسـتقرار وتصاعـد الخلافـات الحدوديـة، الأمـر الـذي جعـل حكومة السـودان تفكـر في ضرورة إعـادة توضيـح معالـم الحـدود المشـتركة بـين البلديـن وقـد ظلـت تنـادي بذلـك المقـترح خـلال اجتماعـات اللجـان الوزاريـة المشـتركة [94].

أمـا حـول العلاقـات السـودانية التشـادية فالتاريـخ خـير شـاهد عـلى الروابـط التـي تربـط البلديـن، فهنـاك تجانـس واشـتراك في قواسـم عديـدة فالمنطقـة التـي تعـرف حاليًـا باسـم جمهوريـة السـودان وجمهوريـة تشـاد كانـت منطقـة واحـدة تشـترك فيهـا العديـد مـن الممالـك والقبائـل وتتمتـع بخصائـص مشـتركة لغويـة ودينيـة وإجتماعيـة وثقافيـة، فكلمـة السـودان كانـت تسـتخدم كاسـم علـم يطلـق عـلى شـعوب المنطقـة التـي ينتهـي شـمالها إلي أرض البربـر وجنوبهـا إلي الـبراري وشرقهـا إلي الحبشـة وغربهـا إلي البحـر المحيـط، ومصطلـح السـودان مأخـوذ مـن لـون بـشرة السـكان في المنطقـة "السـود" ورغـم التداخـل الـذي حـدث في المنطقـة بـين العديـد مـن السـلالات البشريـة عـرب وغيرهـم، إلا أن المنطقـة احتفظـت بأسـم السـودان [95]. والجديـر بالذكـر أن الشـعبين التشـادي والسـوداني كانـا يعيشـان في تجانـس وتعـاون وتواصـل لا يحـد مـن حركتهمـا أو تنقلاتهمـا أي موانـع سياسـية أو جغرافيـة إلا بعـد دخـول القـوى الاسـتعمارية لهـذه المنطقـة وفـرض الحـدود والعوائـق بـين الشـعوب.

إن المتتبـع للأحـداث السياسـية والتطـورات التـي شـهدتها العلاقـات التشـادية السـودانية، والتـي كانـت نتيجـة للتنافـس الـدولي حـول السـيطرة عـلى المنطقـة وتأجيـج الصراعـات فيهـا، ودعـم القـوى المناوئـة لـكلا النظامـين مـن أطـراف أجنبية وهكـذا أصبحـت الدوائـر الاسـتعمارية في كلا البلديـن تحيـك المؤامـرات السياسـية تحـت سياسـة (فـرق تسـد) وتأليـب الأفـراد والنخـب عـلى الأنظمـة والدخـول في

معارك لا تخدم مصلحة البلدين أو الشعبين، بل كانت تكرس التجزئة والتمزق وتعميق التبعية للقوى الغربية المعادية لتطلعات وآمال الشعبين في الحرية والكرامة والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة [96] .

إن الرؤية المستقبلية لمسار العلاقات السياسية والعلاقات الثقافية خاصة وأن العلاقة بين الشعب السوداني والشعب التشادي على الأقل بالنسبة للقبائل المشتركة بين الدولتين والتي تمر بدرجة عالية من الدفء والانسجام والتي يمكن أن تسهم في خلق تقارب سياسي حقيقي بين الدولتين في انسياب حركة التجارة والتبادل الثقافي والتواصل الاجتماعي والتداخل الاثني والعرقي الحادث بين المجتمع التشادي والسوداني بشكل يجعل من الصعب التعرف على من هو التشادي ومن هو السوداني وعليه يمكن توظيف هذه العلاقة لبناء علاقات اجتماعية وسياسية وثقافية راسخة بين البلدين.ويقول نعوم شقير: أما شبه السود فهم من أقدم الأصول في البلاد ،ويري أنهم أولاد كوش بن حام الذين هاجروا إلي السودان بعد الطوفان، وسكنوا الحضر ومنهم معظم سكان دارفور من بلاد السودان (المصري)ومعظم سكان وداي وكانم وباغرمي وبرنو وسوكوتو وملي من السودان الغربي. كما تحدث شقيرعن قبيلة أخرى من سكان المنطقة اسماهم (التكارنة) ووصفهم بأنهم مهاجرو بلاد التكرور التي تقع إلي جنوب برنو المعروفة الآن)بالكتكو(، وعلي عمومًا يشمل مهاجري السودان الغربي كلا من الفلاتة والبرنو الباغرمي وغيرهم وهم متفرقون في جميع جهات السودان ولاسيما في دارفور وكردفان وسنار وكسلا وأكثرهم في القلابات [97].ويوضح كلام شقير هذا مدى التداخل الاجتماعي بين سكان المنطقة لانهم يتحركون في منطقة جغرافية منبسطة ليس بها عوائق طبيعية او صناعية، وهذه المنطقة التي سماها هي السودان وتشاد والكمرون ونيجريا وافريقيا الوسطي. أما اسم تشاد فهو تحريف للكلمة العربية (شط(وذلك لوقوعها على شط البحيرة التي تقع غرب المنطقة والتى تعرف ببحيرة تشاد، ومرت كلمة شط بعدة تحورات فقد تحولت من شط إلي) شت(بلسان الأهالي الذين ينطقون الطاء تاء ، وعندما دخل الاستعمار الفرنسي اصبحت تكتب بالفرنسية Tchad، وعندما كتبت Tchad باللغة العربية صارت تكتب (TCH) شين و كتبت تشاد .

أن أساس العلاقة بين البلدين هي العلاقة الحسنة التي نشأت بين مملكتي دارفور ووداي حيث وجدت القبائل المشتركة، وكان مفهوم الحدود عندهم أقرب إلي مفهوم تقسيم الولايات والمحافظات منه إلي تقسيم الدول.وقد استمرت الروابط قوية بين البلدين حتى في فترة الاستعمار الفرنسي والانجليزي للبلدين والذي حاول إضعاف هذه العلاقة وذلك لوقف جهود نشر الإسلام الذي كان خير الروابط الروحية التي تربط بين المسلمين في البلدين.شكلت العلاقات بين الشعوب في الحقب والفترات السابقة لاستقلال البلدين ركيزة قوية للعلاقة بين الحكومات الوطنية. فقد تعاقبت على البلدين في فترة مابعد الاستقلال حكومات عديدة وتراوحت العلاقة ما بين التحسن الشديد والتوترالشديد، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلي ثلاث حقب وذلك لتشابه أحداث كل حقبة في البلدين. فالحقبة الأولي التي تمثل تسلم الأحزاب للسلطة في البلدين شهدت اندلاع الثورة التشادية والتي كان لها أثرًا كبيرًا في تشكيل العلاقة بين البلدين. أما الحقبة الثانية فقد شهدت في جزء كبير منها علاقة قوية بين نظامي الحكم في البلدين)نظام نميري في السودان ونظام هبري في تشاد)، أما الحقبة الثالثة فهي تغطي فترة التحسن في العلاقات بين نظامي الإنقاذ في البلدين حيث شكلت فترةالتسعينات ازدهارًا في العلاقات صورته الزيارات والاتفاقات الموقعة بين البلدين [98].

العلاقات الرسمية في الحقبة الأولي كانت تتأرجح وتتراوح بين التفاهم والصداقة وحسن الجوار، وصلت في أحيان أخرى إلي درجة عالية من التوتر والعداء وربما كانت نقطة البداية هي نشأة جبهة التحرير الوطني التشادي المعروفة ب(فرولينات) والتي نشأت بهدف رفع الظلم والإطاحة بالنظام 1960 م. أن هذه الحركة قد ولدت في مدينة نيالا وهي نتاج لعدة تحالفات وحركات وأحزاب تشادية شمالية جمعها عداؤها لظلم)تمبلباى(ويقال أن الحكومة السودانية في ذلك الوقت قد دعمت تلك الحركة معنويًا وماديًا، كما منحتها تسهيلات بلا حدود داخل الأراضي السودانية لمهاجمة نقاط الحدود التابعة للحكومة التشادية في شكل حرب عصابات، ثم التراجع بعد تنفيذ عملياتها إلي الأراضي السودانية [99] . ونتيجة لمساندة السودان رسميًا وشعبيًا لحركة فرولينا ساءت العلاقات بين البلدين رغم نفي وزير الخارجية السوداني صلة حكومته بتلك الحركة، وكان رد الفعل هو مساندة تشاد لحركة التمرد في جنوب السودان)انيانيا .(وبذلك وصلت العلاقات إلي أدني مستوي لها خاصة

عندما عمدت حكومة تمبلباي إلي إغلاق حدودها المشتركة مع السودان في 1967 م ووصلت العلاقة إلي حالة اقرب إلي الحرب بين البلدين، الأمر الذي دعا رئيس جمهورية النيجر إلي التدخل وقام بتشكيل لجنة لإزالة أسباب التوتر بين الدولتين، وقد عقدت عدة اجتماعات آخرها عقد في عام 1968 م، وأسفرت عن انفراج محدود في العلاقات بين البلدين، وقضت بضرورة وضع ترتيبات أمنية في الحدود، وبعض التدابير لكبح جماح الثوار التشاديين من جانب السلطات السودانية، ومن الآثار السالبة لوضع الحدود السودانية التشادية، نجدها في عيوب تخطيط الحدود السابق وعدم وضع علامات ثابتة وواضحة الأمر الذي أفرز مشاكل عديدة أهمها التداخل القبلي والهجرة المستمرة للتشاديين إلي داخل ولايات دارفور بسبب الجفاف والتصحر والمشاكل الداخلية بدولتهم والتي أفرزت بدورها تهريب الأسلحة ومشاكل النهب المسلح وغيرها من المشاكل الأمنية الموجودة بولايات غرب السودان، ولا توجد فواصل طبيعية بين السودان و تشاد الشئ الذي تسبب في وجود حركة التداخل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين مواطنيها ، ومعلوم أن مواطني هذه المناطق الحدودية ما هم إلا امتدادات لنفس المجموعات الاثنية والكيانات القبلية التي تعيش في الجانب الآخر من الحدود الدولية وتم شطرها منذ أن تقاسمت الدول الأوربية قارة أفريقيا.[100] .

تتبع مساعي الإصلاح السياسي بين البلدين تقارب أمني تمثل في التوقيع على بروتوكول تأمين الحدود عام 2010م بين السودان وتشاد، فبالإضافة إلى الاتفاق على وقف أي دعم لحركات التمرد، وضع السودان وتشاد جدولا زمنيا لتشكيل قوات مشتركة من البلدين لتأمين حدودهما، وذلك بتبادل قيادة القوات كل ستة أشهر من مقر هذه القوات بمدينة الجنينة غرب دارفور.

كانت الاتفاقية الأمنية أساسا بين السودان وتشاد، ونشر بموجبها البلدان قوات مشتركة لمنع أي قوى معارضة لكل من النظامين من عبور الحدود بين البلدين.وفي قمة الخرطوم في مايو/أيار2011م تم تفعيل إنشاء القوات المشتركة لحماية الحدود، كما تم تنشيط البروتوكول العسكري بين السودان وتشاد، وإشراك جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن منظومة القوات المشتركة السودانية التشادية [101] .

ومـن أبـرز القبائـل المشـتركة بدرجـات متفاوتـة بـين القلـة والكثـرة في البلدين هـي:

- الشنابلة.	- بنى حسين
- الشكرية.	- الجعلية (الجلابة).
- المحاميد.	- العريقات.
- المسيرية.	- الجوامعة.
- بني هلبة.	- البدرية.
- أولاد بابا.	- المهادي.
- خزام.	- الكروبات.
- الماهرية	- أولاد حميد.
- الحيماد.	- الزغاوة.
- الهبانية.	- المساليت.
- السلامات.	- الداجو.
- النوابية.	- القمر.
- الترجم.	- البرقو.
- أولاد راشد.	- المية.
- أولاد مالك.	- المراريت.
- الجرارحة.	- الكبقة.
- الحوازمة	- البديات.
- الايرنقه.	- الأسموري.
- الفولاني.	- التاما.
- الكانمبو.	- الهوسا.
- التنجر.	- الباقرمي.
	- البرنو.

وهـذه القبائـل المشـتركة بـين تشـاد والسـودان، قـد أصبحـت تقيـم في البلديـن عـلى الحـدود المشـتركة بـين السـودان وتشـاد والتي يبلـغ طولهـا 1300 كيلـو مـتر ولا تلغـى بـالا للحـدود السياسـية التـي تفصـل طـرفي القبيلـة الواحـدة فى البلديـن الجاريـن, ولا تعـترف بالحدود المصطنعـة بـين البلديـن، ففـي كثـير مـن

هـذه القبائـل تكـون القيـادة القبليـة موحـدة في البلديـن, وعـلى سـبيل المثـال قبيلـة المسـاليت في تشـاد والسـودان فـان سـلطانهم يقيـم في ألجنينـه بالسـودان, وكذلـك الأمـر ينطبـق عـلى قبائـل الزغـاوة والقمـر(102)

الخاتمه:

وهنـاك حكمـة مفادهـا أنـه : (عندمـا يوجـد فـرد يسـود السـلام وعنـد وجـود اثنـين ينشـأ النـزاع وعنـد وجـود أكثـر تبـدأ التحالفـات). هـذه المقولـة تشـير إلى القانـون التاريخـي الـذي يحكـم حيـاة البـشر بشـكل عـام، وسـواء تعلـق الأمـر بالمجتمعـات الوطنيـة أو عـلى المسـتوى الـدولي فقانـون النـزاع والتصـارع هـو الـذي يحكـم الكـون. ومهمـا كان شـكل الوحـدة الإنسـانية، أسرة، قبيلـة، أمـة فإنهـا محكومـة بقانـون الـصراع تلـك قاعـدة تاريخيـة... لا تحتـاج إلي إثباتـات مجهـدة.

لا تسـيرُ الحيـاة عـلى سـطح الأرضِ بـودٍّ دائمـا، لكـن تتخلّلهـا النّزاعـاتُ وتحـدُثُ فيهـا الصراعـات؛ حيـثُ يُعـدُّ الاختـلافُ بـين النّـاس سُـنةً اللـه في كونـه، وقـال تعـالى: (وَلَـوْ شَـاءَ رَبُّـكَ لَجَعَـلَ النَّـاسَ أُمَّـةً وَاحِـدَةً ۖ وَلَا يَزَالُـونَ مُخْتَلِفِـينَ، إِلَّا مَـنْ رَحِـمَ رَبُّـكَ وَلِذَلِـكَ خَلَقَهُـمْ). لا تَسـتطيعُ الْمُجتمعـات البشريّـة أن تعيـشَ عـلى مبـدأ الاتّفـاق دون أن يكـونَ هنـاكَ نـزاعٌ ، إذ إنّ التنـازُع مُحـرّكٌ يُحـرّك الشـعوب للأمـام بـدلا عـن الجمـود، حيـثُ إنّ الاتفـاق والاتحـاد يخلِـقُ تماسـك المجتمعـات، إلّا أنّـه في ذات الوقـتِ يخلُـق الجمـود ويقتـل التطـوّر والازدهـار، ويُقعِـد الشـعوب عـن التكيّـف لظـروف الحيـاة المسـتجدّة.

البعـض يـرى أن النـزاع في دارفـور، هـو نـزاع بـين عـرب وأفارقـة، والبعـض الآخـر يـري أنـه نـزاع بـين رعـاة ومزارعـين عـلى الأرض والمـاء والـكلأ، بينمـا يـرى بعـض المحللـين أن نـزاع دار فورهـو تنافـس سـياسي داخـلي عـلى السـلطة والثـروة، بـين تيـارات وأحـزاب وقـوى مختلفـة داخـل النظـام وخارجـه. كمـا أن الكثـير ممـن يتابعـون لعبـة الأمـم يدركـون أن أزمـة دارفـور هـي نـزاع اسـتراتيجي دولي، ينـدرج ضمـن لعبـة الـصراع عـلى المصالـح والمـوارد بـين الـدول الكـبرى، والتنافـس في مـا بينهـا.

إن التداخـل القبـلي السـوداني التشـادي سـاعد عـلى تدهـور الأوضـاع بـين البلديـن ممـا ادي الي وقـوع الكثـير مـن النزاعـات الحدوديـة في هـذه المنطقـة، ولقـد لعبـت الظـروف الطبيعيـة والجغرافيـة والاجتماعيـة في منطقـة غـرب السـودان المتاخمـة لـشرق تشـاد دوراً كبـيراً في جمـع القبائـل وفرقتهـا نتيجـة نـدرة المـوارد،

وشح الأمطار، أو انعدامها لسنوات طويلة، وهو وضع يؤدي بالضرورة الى نزاعات قبيلة حدودية في غياب المسالة القانونية ، فضلاً أن السودان وتشاد كانا يعانيان من مشكلات عدم اندماج وطني مما انعكس سلبا علي هذه المنطقة ومن ثم أدي الى نزاعات بين القبائل الحدودية واضطهاد إثني، وعرقي .واضف علي ذلك وراثة السودان وتشاد لحدود غير واضحة المعالم بتفاهمات بين القوى الاستعمارية ، مما كان له أثره في التداخل القبلي السوداني التشادي، ومن ثم نزاع لاينتهي بين القبائل الحدودية بين البلدين.

النتائج:

1. أن النزاع في المنطقة الحدودية بين السودان وتشاد هو نتاج الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها سيطره كاملة.
2. هناك تشابة كبير بين القبائل الحدودية في السودان و التشاد، رغم ذلك فان القبلية ضاربة بأطنابها بين هذه المجتمعات، مما ادت الي اضعاف الانتماء للوطن ومن ثم تذكي النعرات القبلية والجهويه بين الحين والاخر.
3. حيازة التشاديين للأراضي الزراعية السودانية المتاخمة للمنطقة الحدودية الواقعة جنوب)خور برنقا(حتى بحيرة تيزي، وزراعتها والسيطره عليها.
4. وجود قبائل مشتركة مثل الزغاوة والبديات والرزيقات. فهي تعيش في الحدود بين السودان وتشاد،ورغم التداخل الاجتماعي بينها لكن يكثربينها نزاع مستمر.
5. إن خط الحدود الذي يفصل بين السودان من جهة وتشاد من جهة تم وضعه بعدد من الاتفاقيات وتم تخطيطه ببرتوكول 1924 م.
6. إن برتوكول 1924 م الذي يوضح خط الحدود انطوى على بعض العيوب منها عدم دقة ترسيم الحدود وعدم وضوح معالمها، الأمر الذي أدي إلي وجود مشاكل قبلية مختلفة على الحدود .
7. النزاعات القبلية بسبب المراعي ومساراتها والآبار والمزارع تشكل السواد الاعظم من نزاعات الحدود بين السودان و تشاد، بالإضافة إلى مشاكل اللجوء بسبب هذه النزاعات ، سوا من السودان الي تشاد او العكس .
8. طبيعة الأرض المنبسطة والغير واضحة المعالم في مناطق الحدود بين السودان وتشاد ووجود القبائل المشتركة ، تعتبر من العوامل التي أدت إلي التداخل الاجتماعي و التواصل القبلي بين قبائل الولايات الحدودية في السودان وتشاد.

التوصيات:

1. معالجة عيوب برتوكول 1924 م الذي يوضح خط الحدود بين دولتي السودان وتشاد ومن هذه العيوب عدم دقة ترسيم الحدود وعدم وضوح معالمها.
2. تكملة مشروع إعادة ترسيم الحدود السودانية التشادية والذي نفذ منه 40 % من طول الحدود البالغ 1280 كيلو مترًا،وذلك في عام1995 م . مع العلم بأن هناك إجراءات فنية ومالية متفق عليها بين البلدين منذ عام 2001 م ولكن لم يتم التنفيذ لاسباب تخص دولة تشاد في ذلك الزمان وايضا للنزاعات القبلية بين الدولتين.
3. توطيد وتطوير العلاقات بين السودان و تشاد، وتوسيع التعاون في كافة المجالات ، والعمل على حل مشاكل الحدود ثم تنفيذ عمليات إعادة ترسيم الحدود.
4. تكثيف الوجود الامني والإداري في المناطق الحدوديه بين السودان وتشاد للحفاظ على الاستقرار والأمن بالمنطقة للحد من النزاعات القبلية، مما يؤدي الي تنمية المنطقة وتطويرها .
5. تشكيل لجان مشتركة بين السودان وتشاد للمحافظة على العلامات الحدودية التي تم وضعها من قبل،و الإشراف عليها وصيانتها، وتقديم تقارير دورية عن حال هذه العلامات، بما يسمح للدولتين المعنيتين اتخاذ التدابير اللازمة حسب الحالة التي تكون عليها العلامات.
6. اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالنزاعات القبلية الحدودية بين السودان ودول الجوارعامه ، وبين السودان وتشاد خاصة، وذلك لوضع السودان المتميز بطول حدوده ومجاورته لعدد من الدول، والتي لايوجد بينها حدود واضحة .والتي لا تخلو من ا لنزاعات القبلية المستمره .
7. يجب على السودان وتشاد أن يسعيا لتسوية النزاعات الحدودية القبلية عند حدوثها وبالوسائل السلمية، مع اشراك الاداره الاهلية في ذلك، دون تاخير اذ أن التأخير في حلها سلميا قد يؤدي الي نشوب مواجهات عسكرية بين الدولتين المعنيتين.

المصادر والمراجع:

(1) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور - لسان العرب - دار احياء التراث العربي- بيروت – ط2 -1999- ج-6 ص 173.

(2) قسم البحوث والدراسات - الجزيرة نت - www.aljazeera.net ، news ، international .

(3) دارفور.. التاريخ والقبائل والجنجويد- الجزيرة نت .www.aljazeera. net ، news ، international .

(4) الموسوعة الشاملة - تاريخ تشاد - نسخة محفوظة 9 مارس 2016 م - على موقع واي باك مشين. تاريخ الولوج 27/06/2020م.

(5) محمد بن منظور – مرجع سابق- ص 173.

(6) Qualities of a Leader - Online Leadership Guide -6 Personal MBTI Type Analysis". qualities-of-a-leader.com. December 26, 2011. Archived from the original on March 22, 2012. Retrieved 8 April 2013.

(7) مجد الدين محمد الفيروز آبادي الشيرازي -القاموس المحيط – تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة - ج -3 بيروت مؤسسة الرسالة - 1407هـ - ص 205.

(8) -8 غاستون بوثول وآخرون - الحروب والحضارات، - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - سوريا -1984- ص 24.

(9) إبراهيم محمد العناني - اللجوء إلى التحكيم الدولي- بيروت- دارالفكر العربي - -1973 ص 202.

(10) طلال مشعل - طرق حل النزاعات - مقال منشور في النت -https://maw doo3.com/ مايو ٢٠١٧ م - ص3.

(11) صلاح الاركوازي -النزاع Dispute والصراع -Conflict مقال منشور في النت kitabat.com م- 2020م – ص3.

(12) أحمد سرحال - قانون العلاقات الدولية – بيروت -1990- ص 29 .

(13) شفيق الحوت - الفرق بين الصراع والنزاع - جريدة الاتحاد (أبو ظبي) 2000-م- ص5.

(14) هايل الجازي - مفهوم الصراع الدولي- مقال منشور في النت -https://maw
19 - /doo3.com ديسمبر 2016م.

(15) احمد عبد الونيس شتا - حدود مصر الدولية - مرآز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1993 - م - ص .101

(16) "The World Factbook – Central Intelligence Agency".www.cia.
gov. مؤرشف من الأصل في 11 أبريل 2020.

(17) "The World Factbook – Central Intelligence Agency".www.cia.
gov. مؤرشف من الأصل في 26 ديسمبر 2018.

(18) هايل الجازي - معلومات عامة عن السودان- مقال منشور في النت: https://
mawdoo3.com/٦% أبريل ٢٠١٦ م.

(19) احمد الحسين عبد الرحمن – حدود السودان الدولية – بحث زمالة الأكاديمية العسكرية -1997 م – ص. 9

(20) فيصل عبد الرحمن على طه - القانون الدولي وتسوية منازعات الحدود -دار الأمين للطباعة - 1999 م – ص . 4

(21) محمد عبد الرحيم عنبر – الموسوعة الشاملة للمبادئ القانونية في مصر والدول العربية 4 - 2000 - ص .

(22) 22-»Congressional Reps Give Update on Troubled Darfur Region of Sudan". Pbs.org. 2005-02-17. .2014 مؤرشف من الأصل في 19 يناير
. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2020م

(23) Rossin, Richard (01-03-2007). « Du Darfour au Soudan », no 3, 2007, p. " [من دارفور إلى السودان]. Revue Outre-Terre (باللغة الفرنسية)
(3): 29–40. مؤرشف من الأصل في 02 سبتمبر 2019. اطلع عليه بتاريخ 02 سبتمبر 2019.

(24) قسم البحوث والدراسات-الجزيرة نت -www.aljazeera.net › news › inter-
national

(25) عون الشريف قاسم - موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء الأعلام والأماكن - شركة آفروقراف للطباعة والتغليف ج -2 الخرطوم 1996-م- ص 1017.

(26) موسى المبارك الحسن - تاريخ دارفور السياسي (1882م – 1898م)- دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر- الخرطوم 1970-م ص 16.

(27) سليمان يحيى محمد - انعكاس صورة المرأة في المثل الشعبي مقرونة بدورها في مجتمع دارفور- رسالة دكتوراه - معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية- جامعة الخرطوم 1999-م - ص 69.

(28) قسم البحوث والدراسات - الجزيرة نت - -www.aljazeera.net › news › in› ternational

(29) مراد الشوابكة - أين تقع دارفور:: 30 /https://mawdoo3.com يونيو 2019م – ص 2.

(30) احمد آدم بوش- جدلية العلاقات بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور- ملف السلام (2) - مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا – 2003م - ص 21.

(31) -31قسم البحوث والدراسات الجزيرة نت - -www.aljazeera.net › news › in› ternational

(32) Straus, Scott (يناير– فبراير 2005). «Darfur and the Genocide Debate". Foreign Affairs. 84 (1): 123–133. doi:10.2307/20034212. نسخة محفوظة 24 أبريل 2015 على موقع واي باك مشين.

(33) قبائل حدود تشاد والسودان.. من صراع الكلأ إلى صراع العرق- مقال منشور في النت 2006-international› news› www.aljazeera.netم.

(34) -34 هيثم محمدين ادم - اسباب النزاعات القبلية في دارفور مقال منشور في النت - salaamedia.org › - سلام ميديا - مايو 2020م.

(35) عبد الحكيم طه - الإدارة الأهلية بدارفور تلعب دورا مهما في حل النزاعات .www 2006 reportsandinterviews› news› aljazeera.netم.

(36) الموسوعة الشاملة – نسخة محفوظة 9 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.– تاريخ الولوج 27/06/2009 م.

(37) 37–http://hdr.undp.org/en/data — الناشر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مؤرشف من الأصل في 12 يونيو 2019. اطلع عليه بتاريخ 1 مايو2020م.

(38) Azevedo, M J, Roots of Violence: History of War in Chad, (Routledge, 1998)

(39) ثقافة تشاد الموسوعة العربية– نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين– تاريخ الولوج 27/06/2020 م.

(40) «Chad". Canada & The World Backgrounder. 76 (1): 102–3. Sep–tember 2010. مؤرشف من الأصل في 18 أبريل2019م.

(41) علي الظفيري – أسباب وأطراف الصراع الدائر في تشاد– www.aljazeera.net › programs › behindthenews–

(42) «World Report 2011: Chad". Human Rights Watch. مؤرشف من الأصل في 9 يونيو 2015. اطلع عليه بتاريخ 06 يونيو2020م.

(43) إسماعيل تيسو–الخرطوم – مأساة عابرة للحدود.. اشتباكات قبلية في تشاد تفجر أزمة إنسانية بدارفور الجزيرة – 2020 – www.aljazeera.net › news م.

(44) –44 هارون سليمان يوسف – الزغاوة تاريخ وتراث 3– أكتوبر 2012م – ص3.

(45) –45. محمد خليل كاره – السودان وتشاد على صفيح ساخن.. والقادم أسوأ– 2020 مؤسسة دبي للإعلام–عالم واحد – البيان www.albayan.ae › one–world – يوليو 2008م – ص2.

(46) جيروم توبيانا: نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان– مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية – جنيف ٢٠١١ م – ص ٧.

(47) منى عبد الفتاح – السودان وتشاد «على حدود النار» – مقال منشور في النت .www aljazeera.net › opinions – 2013م – ص 1.

(48) النظريات المفسرة للنزاعات الدولية – مطبوعة جامعية – كلية العلوم السياسية والقانونية – جامعة أحمد منتوري– قسنطينة 2012–م – ص12.

(49) عبد اللطيف بن عريبة - النزاع المثلث - جامعة منتوري - قسنطينة – الجزائر- 2011م – ص 22.

(50) Introduction to Conflict Resolution: Concepts and DefinitionPd-f,https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/RAMSBOTH-AMCh01.pdf,

(51) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليمن- مشروع التماسك الاجتماعي- دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات- 2012 م – 33.

(52) -52- صلاح الاركوازي- النزاع Dispute والصراع . -Conflict kitabat.com- 2020 - -wwwص3

(53) عبد الله قرباع - مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل- الموسوعة السياسية .-Copyright © Political Encyclopedia www.politics -dz.com – 2019م – ص4.

(54) طلال مشعل - طرق حل النزاعات - مقال منشور في النت .https://mawdoo3.com/ - ١٠ مايو ٢٠١٧م – ص 2.

(55) عبد الله قرباع – مرجع سابق – ص 20.

(56) عدنان السيد حسين - العلاقات الدوليه في الاسلام - المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت 2010-م – ص440.

(57) إبراهيم العبيدي - مفهوم النزاعات - مقال منشور في النت -: -https://maw-doo3.com/ 28 ديسمبر2016م – ص 3.

(58) زياد الصمادي - حل النزاعات - جامعة السّلام التابعة للأمم المتحدة - طوكيو2010- م - ص 55.

(59) امير تاج الدين – التفاوض (علم - فن- مهاره) - كنوز للنشر والتوزيع - القاهره – د - ت ص10.

(60) سعد الخالدي - مهارات التفاوض وإدارة النزاع – مدرسة هارفرد للتفاوض - المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع. 2014م – ص 4.

(61) زياد الصمادي - مرجع سابق – ص 55.

(62) حسن ناصر المحنّه (11-5-2009)، «حل النزاعات لناشطي المجتمع المدني»، الحوار المُتمّدن، اطّلع عليه بتاريخ 30-4-2017

(63) زياد الصمادي - مرجع سابق – ص 56.

(64) PON STAFF (6-2-2017), "What are the Three Basic Types of Dispute Resolution? What to Know About Mediation, Arbitration, and Litigation", The President and Fellows of Harvard College, Retrieved 30-4-2017.

(65) رمضان بن زير العلاقات الدوليه في السلم - الدار الجماهيريه للنشر والتوزيع والاعلان - مصرا ته - الجماهيريه العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكيه العظمى 1989 م- ص 169 .

(66) عبد الله قرباع - مرجع سابق – ص5

(67) كمال حمّاد النزاع وإدارة النزاع- - الجامعة اللبنانية - العدد 27 - كانون الثاني 1999م3 – ص 30.

(68) أحمد يوسف أحمد - الصراعات العربية - العربية 1945--1982 بيروت 1996م – ص 33.

(69) كمال حمّاد – ص 7.

(70) Joseph, Himes, Conflict and Conflict Management, Athens, 1980, Wright Q, International law and the United Nations, Bombay, 1960.

(71) رمضان بن زير- مرجع سابق - ص 169.

(72) مكونات الثقافة وأزمة دارفور- قراءة جديدة - www.aljazeera.net- مايو 19, 2018م – ص 2.

(73) الامام محمد ابو زهره - العلاقات الدوليه في الاسلام - دار الفكر العربي- القاهره - 1995م - ص 51.

(74) محمد طه بدوي و ليلى امين مرسي - اصول علم العلاقات الدوليه - المكتب العربي الحديث – الاسكندريه - 1989 ص79

(75) محمد زاهر سعيد السماك - الجغرافيا السياسية المعاصرة - دار الأمل للنشر والتوزيع - أربد - ط 11--1998م – ص 44.

(76) بيتر تايلور وكولن فلنت - الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر-ترجمة : عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد- سلسلة عالم المعرفة - الكويت – 2003م – ص 56.

(77) خالد المسالمة - الأرض العربية المحتلة - الأحواز، مطبعة جامعة الرور، بوخوم، ط 3 2008-م – ص34.

(78) صلاح عبد الجابر عيسى - مدخل إلى جغرافية الوطن العربي- مطابع جامعة المنوفية - شبين الكوم2004-م- ص 12.

(79) Jones, S S.P, Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG, 1959, NO. 44.

(80) Boggs, S.W., International Boudaries Astudy of Boundary 80- Functaions and problems, New York, 1940.

(81) رامز هاشم محسن العذاري- مفهوم الحدود السياسية - شبكة جامعة بابل- نظام التعليم الالكتروني -2013 www.uobabylon.edu.iq

(82) بيتر تايلور وكولن فلنت - مرجع سابق- ص 279.

(83) محمد محمود إبراهيم الديب- ماهية الجغرافيا السياسية - مجلة المنهل - العدد -538 1997م - ص 113.

(84) القدس مدينة السلام وقبلة الأديان. مجلة النبأ- 2000. نسخة محفوظة 21 سبتمبر 2011 على موقع واي باك مشين - اطلع عليها في 2020م.

(85) «مثلث حلايب» يفجر أزمة مكتومة بين القاهرة والخرطوم - شبكة الإعلام العربية - نسخة محفوظة 15 سبتمبر 2009 على موقع واي باك مشين- اطلع عليها في 2020م.

(86) 1830 – 1848: ماقبل آذار/مارس وحركة كنيسة باولوس (بولص).حقائق عن ألمانيا. نسخة محفوظة 24 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين-اطلع عليها في 2020م.

(87) احمد عبد الونيس شتا – مرجع سابق - ص 114

(88) ماهر حمدي عيش- الجغرافية السياسية-دار الوثائق- شبين الكوم2005-م-ص116.

(89) على إبراهيم - القانون الدولي العام الجزء الثاني – دار النهضة العربية- القاهرة – 1997 م - ص237.

(90) على حسن عبد الله - الحكم والإدارة في السودان- دار المستقبل العربي 1986م – ص85

(91) البخاري عبد الله الجعلي –دبلوماسية الحدود في أفريقيا « حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا وارتريا – " مطابع الباكر – الدوحة 2000 م. ص4

(92) إخلاص حسين عبد الله - حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته معدولتي تشاد وأفريقيا الوسطي – رسالة ماجستير- جامعة الخرطوم- 2006 م – ص77

(93) قتيبة عبدالعظيم - التداخل القبلي السوداني- التشادي واثره علي العلاقه بين البلدين1960-1990م- مجلة مداد الاداب- الجامعة العراقية – د.ت- ص430.

(94) إخلاص حسين عبد الله - مرجع سابق –ص 78

(95) آمال محمد عبيد – العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية –جامعة أفريقيا مرآز البحوث والدراسات الإفريقية – ابريل 2001 م – ص 21

(96) رأفت الشيخ غنيمي - علاقات تشاد بمصر وليبيا والسودان المربع الذهبي- بحث قدم في المؤتمر العلمي الدولي بمناسبة احتفال تشاد بمرور خمسين عاما على استقلالها- أنجمينا ـ تشاد2011-م- ص 16

(97) نعوم شقير – جغرافية وتاريخ السودان – دار الجيل - بيروت – 1967 م – ص144

(98) إخلاص حسين عبد الله - مرجع سابق –ص 90.

(99) محمد شريف جاكو – العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان –مكتبة مدبولي 1997 م - ص1.

(100) التجاني مصطفى محمد صالح – الصراع القبلي في دارفور – شركة مطابع السودان للعملة المحدود 1999 م- ص 25

(101) منى عبد الفتاح- مرجع سابق – ص 2

(102) الطيب إدريس حلولو- العلاقات التشادية السودانية بين الواقع وأفاق المستقبل (رؤية تاريخية سياسية تحليلية)- مقال منشور في النت .journals.uofg.edu gjesh ، index.php ، article - 2019 ،psd.

دور التنمية الاقتصادية في استقرار إقليم دارفور

د. آمال جاد الرب علي فضل المولى

أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا
كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهري

المقدمة :

شهدت خطط التنمية الإقتصادية إخفاقات عديدة في السودان مما أدى إلى فشلها في تحقيق أهداف السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة في السودان ودارفور بصفة خاصة وهذا بدورة أدى إلى عدة أزمات وعقبات في البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على الأجل الطويل، يجب على السودان أن يضع استراتيجية لاستثمار باقي إيرادات الموارد في أشكال بديلة لرأسال مال. وتشير المحاسبة المتعلقة بالثروة إلى وجود عدد من العوامل ذات الأثر الكبير في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى تنمية اقتصادية مستدامة عبر تنويع الاقتصاد وتحقيق استقراره بتحويل الموارد المتاحة إلى أشكال بديلة من رأس المال من أجل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتحديث الزراعة، سيكون لتحديث الزراعة يصفة عامة في السودان لها أهمية بالغة للنمو الذي يشمل الجميع بمنافعه؛ لأنقطاع الزراعة يشغل أكثر من 80 %من مجموع السكان ويسهم بثلث إجمالي الناتج المحلي. وثلث أراضي السودان قابلة للزراعة، لكن 20% منها فقط تجري زراعته. ويعتمد السودان على الواردات الغذائية؛ لأن مجموع إنتاج الحبوب لا يغطي إلا 6 % من الاستهلاك السنوي من الحبوب. ويضر الاعتماد على الواردات الغذائية ،وخاصة في المناطق الريفية. غير أن إن عاش الزراعة ومن ثم تنويع مصادر الاقتصاد يتطلب توجيه السياسات توجيها جديدا يشدد على قطاعات الموارد غير الطبيعية القابلة للتداول، وتغيير الاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي ويتمثل التحدي في تشجيع وتسهيل الصادرات في مجالات مثل الزراعة وكذلك تصنيع المنتجات الغذائية، ولهذا الغرض ستستفيد هذه القطاعات استفادة كبيرة من الاستثمارات العامة الممولة بباقي إيردات الموارد الطبيعية المستنزفة في السودان، وذلك –على سبيل المثال – عن طريق

تحسين البنية التحتية للنقل بغرض الحد من تكلفة نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق. يمكن أن تلعب صادرات الذهب دوراً في الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنويعا في مصادره، وخاصة في تمويل العجز التمويلي[1].

مجال الدراسة يتمثل واحد من الأقاليم الكبرى في السودان الذي عرفت حولات سلبية بارزة في جميع المجالات لا سيما المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وهو إقليم دارفور الذي يقع في غرب البلاد مسه الدمار الكبير بفعل الاهمال في تطبيق الخططالتنموية لموارده المحلية الكثيفةوالصرعات والمشكلات الأهلية التي أدت إلى الهجرة وعدم مواكبة التخطيط لمجمل الآثار الاقتصادية والاجتماعيةوالعمرانيةالتي يتعرض لها الإقليم وما نتج عنه ركود اقتصادي كبير، يمتلك هذا الإقليم عدة ميزات طبيعية وبشرية تؤهله لان تكون نقطة إنطلاقة مهمة لتطوير إقليم دارفور بصفة خاصةوالسودان بصفة عامة.

أهميةالبحث:

تقاس أهمية تطور التنمية الاقتصادية في الآتي:

1. أنها المصدر الوحيد لسد حاجات السكان الضرورية منتوفير للسلع الغذلئية لإقليم دارفور وغيرها وعدم إستنزاف عملات حرة نتيجة لإستيرادها من الخارج كما أنها تسهم في حل مشكلات الإقليم وإستقراره.
2. تطور التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور يتيح فرص عمل في مجالات اقتصادية زراعيه وصناعيه وحيوانية وتعدينية وغيرها لكثير من شرائح السكان مما ينتج عنها محاربة الفقر والبطالة والنهب المسلح ومن ثم تؤدي لاستفرار الإقليم.

مشكلة البحث:

إقليم دارفور غني بموارده الطبيعية والبشرية ولكن يعاني الإقليم من تدهور كبير في مشاريع التنمية بسبب فشل الخطط التنموية مما أنعكست أثاره السلبية على الإقليم في عدم استقراره وهجرة السكان وظهور الصراعات والحروب الاهلية وغيرها وتتلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

- ماهي الموارد الطبيعية والبشرية في إقليم دارفور ؟
- كم تبلغ المساحة المزروعة والمحصودة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في إقليم دارفور ؟

- ما هي مساهمة النشاط الصناعي والتعديني في تطور إقليم دارفور؟
- ما العقبات التي تواجه مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور وما آثارها على حياة السكان؟
- ماهي الفرص المتاحة للإستثمار الاقتصادي في إقليم دارفور ؟
- ما الحلول والمقترحات لحل المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على أنماطالإنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي في إقليم دارفور. .
2. مناقشة العوامل التي أسهمت في وجود الانشطة الاقتصاديةفي إقليم دارفور.
3. تحليل تطور المساحة المزروعة والمحصودةوالإنتاج والإنتاجية لمحاصبل الحبوب في إقليم دارفور.
4. توضيح أنماط الصناعة والمعادن في إقليم دارفور.
5. معرفة العوامل التي أثرت على التدهور التنمويفي إقليم دارفور.
6. وضع الحلول والمقترحات لحل المشكلات التي تواجه مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور.

فرضيات البحث:

يفترض البحث الأتي :

1. توافر العوامل الطبيعية والبشرية من أكبر العوامل التي اسهمت في تنوع الانشطة الاقتصادية في إقليم دارفور.
2. يمتاز إقليم دارفور بمميزاتعديدة مما يجعله يمكن أن يعلب دور اقتصادي في مجال التنمية الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي وكذلك الصناعات الإستخراجية (المعادن) مما يسهم في تطور الإقليم واستقراره.
3. من أكبر العقبات التي تواجه تدهورالتطور التنموي في إقليم دارفور مشكلة الجفاف والصراعات والمشكلات السياسية وسوء التخطيط ولها آثارها في هجرة السكان وعدماستقرار الإقليم.

منهجية البحث :

أتبع البحث المناهج التالية :

تم استخدام المنهج الوصفي في وصف العوامل الطبيعية والبشرية والمشاريع الاقتتصادية بولاية دارفور الكبرى ووصف العقبات والمشكلات التى تواجه تطور المشاريع الاقتصادية وأثرها على السكان، ثم استخدم البحث المنهج الإقليمي لدراسة إقليم دارفور وأنشطته الاقتصادية في كافة ولاياته ،وكذلك استخدم المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمشاريع التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور، كما استخدم المنهج التحليلي الإحصائي في تحليل البيانات الاحصائية لمشاريع التنمية الاقتصادية بالإقليم.

طرق جمع المعلومات:

تحتوي أساليب البحث وأدواتة علي الآتي:

أولاً :المعلومات الثانوية:

تم جمع المعلومات الثانويةمن الكتبوالمصادر العلمية الموجودة بمكتبات الجامعات بولاية الخرطوم التي لها صلة بموضوع البحث.

ثانيا: المعلومات الأولية:

تم الحصول عليها من التقارير الإحصائية من الجهات ذات الصلة التي تتمثل في وزارة الزراعة والصناعة الإتحادية والجهاز المركزي للإحصاء .

حدود البحث

تشتمل على الأتي :

1. الحدود الزمانية في الفترة من 1970-2011م لمعرفة التطور التاريخي لمشروعات التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور.
2. الحدود المكاني : هي حدود ولاية دارفور الكبرى التي تقع في غرب السودان أنظر خريطة (1).

خريطة (1)موقع إقليم دارفور

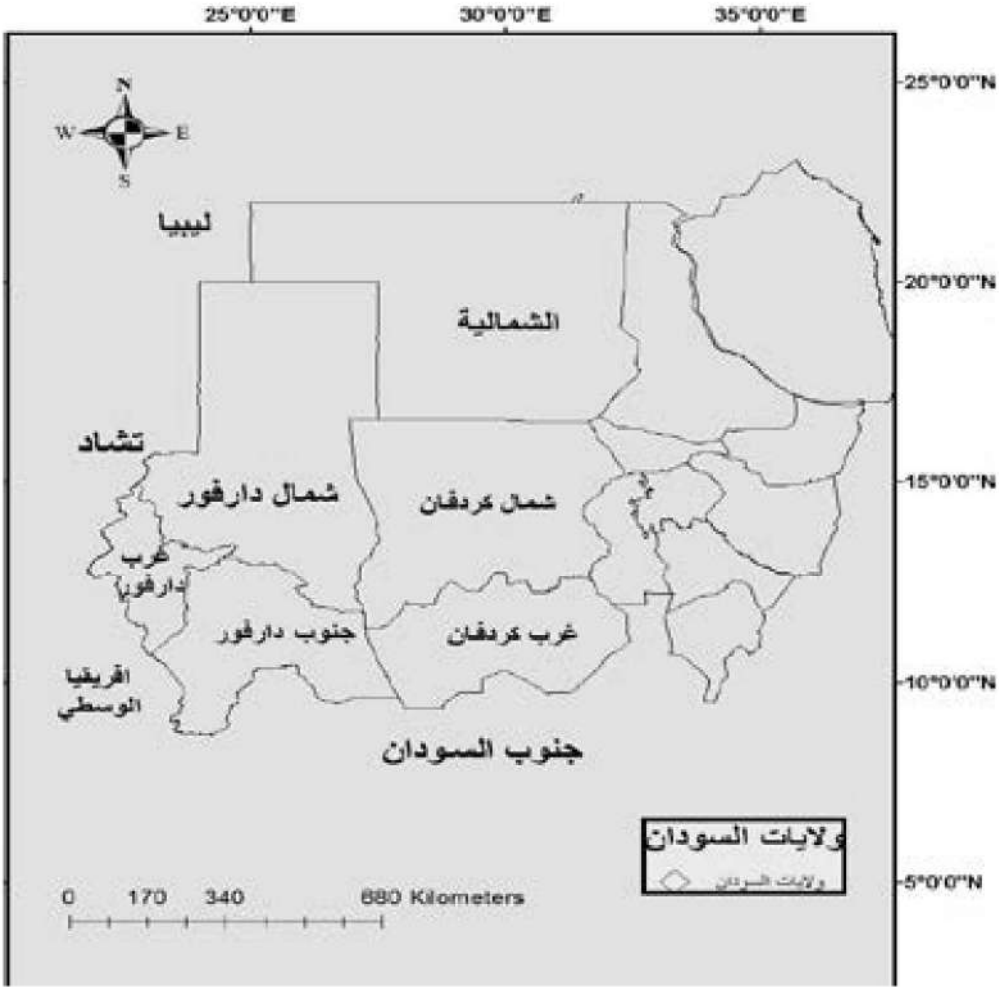

المصدر : عمل الباحث 2020

المقومات الطبيعية والبشرية في إقليم دارفور:

خصائص البيئة الطبيعية لأي منطقة هي نتاج مجموعة من العناصر الطبيعية يشترك كل عنصر منها في إكساب صفات تميزهاعن غيرها ويكون الاختلاف والتباين بين البيئات على أساس الاختلاف في صفات هذه العناصر وتعد دراسة البيئة بعناصرها المختلفة أساساً لفهم إمكانياتها ومدى ملاءمتها للأنشطة السكانية المختلفة[2] وهي:

العناصر الطبيعية:

تتمثل الجوانب الطبيعية بمنطقة الدراسة في الآتي :

• الموقع والمساحة:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان وتبلغ مساحته ب(510كيلومتر مربع) وتقدر بربع مساحة السودان الحالية البالغة (882.000. 1كيلومتر مربع) ، انظر خرطة (1) تقع دافور الكبرى غرب السودانكانت تشمل إ ثلاثة ولايات حتى عام 2011 ثم تم تقسيمها بعد ذلك إلى خمسة ولايات ، ولاية شمال دارفور وغرب دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور وتعتبر من الأقاليم الكبرى في السودان انظرخرطة (2) ، تقع بين دائرتي عرض 9 ش- 20ش ، وبين خطي طول 21.49 ق –27 ق وتحدها شمالاً وشمالها الشرقي ولاية الشمالية ويحدها من الشرق ولاية شمال كردفان وغرب كردفان أما من ناحية الشمال الغربي دولة ليبيا ومن الغرب دولة تشاد ومن ناحبة الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى ومن الجنوب تحدها دولة جنوب السودان ، هذا الموقع جعل إقليم دارفور يسيطرعلى إقليم شاسع له أهمية في العلاقات المكانية سواء كانت اقتصادية أواجتماعية مع دول الجوار كما أنها تلعب حلقة وصل مع دول غرب أفريقيا والمغربالعربي.

خريطة (2) توضح ولايات السودان

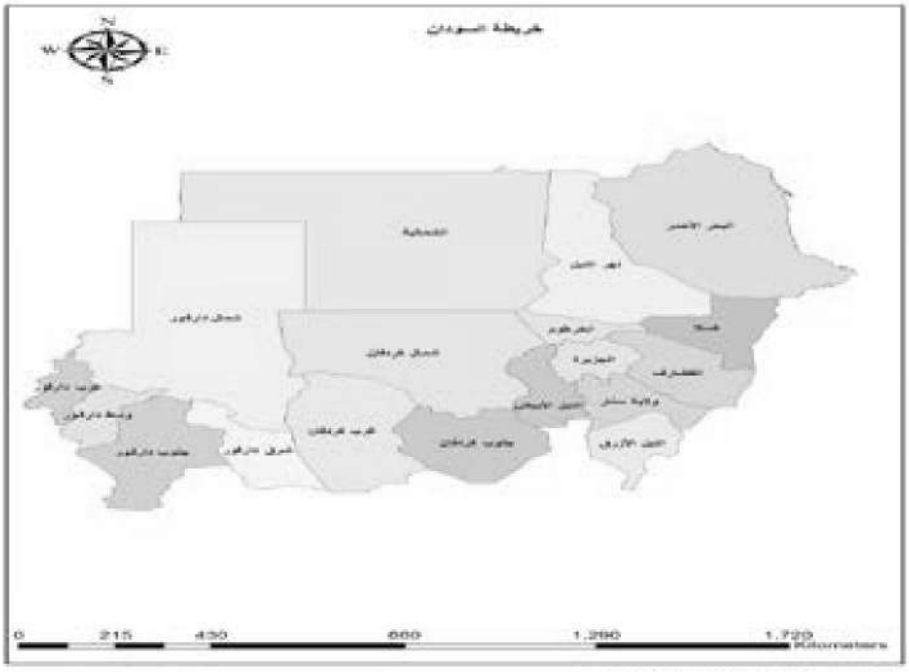

التركيب الجيولوجي:

يمكن تقسيم التكوينات الجيولوجية لولاية دار فور الكبرى من ناحية التكوينات الصخرية إلى قسمين على النحو التالي[3] :

أ/ صخور معقد الأساس فترة قبل الكمبري.

ب/ صخور الغطاء الرسوبي الفاينروزي . أنظر خريطة (3)

أ/ صخور القاعدة الأساسية:

صخور الأساس في إقليم دار فور تنتمي لفترة ماقبل الكمبري تتكون من الشيست ووالكوارتيزايت والرخام ومتدخلات نارية (حمضية وقاعدية). تغطي صخور معقد الأساس مساحات شاسعة خاصة الجزء الغربي حتي منطقة حفرة النحاس وتمتد داخل تشاد وأفريقيا الوسطى كما تظهر مكاشفها بين رواسب العصر الرباعي والحديث في المنطقة الواقعة غرب جبل مرة وحول كتم والفاشر وتمتد شمالاً حتى وادي هور ومنطقة جبل راهب .

صخور الأساس يمكن أن تكون مصدراً لكثير من الخامات المعدنية ذات القيمة الاقتصادية مثل الذهب والنحاس والحديد والالماس وبعض خامات المعادن الصناعية ففي الكنغو الديمغراطية (إقليم شابا) أكتشفت كميات هائلة من خامات كبرتيد النحاس في صخور رسوبية وبركانية متحولة من عصر ما قبل الكمبري وهذا الأقليم اليوم من أهم مراكز تعدين النحاس في العالم . وجيولوجية جنوب غرب السودان نفس جيولوجية إقليم شابا مما يشير إحتمال وجود خام النحاس بحفرة النحاس بنفس الكميات .الصخور البركانية مكونة لجبل مرة وميدوب وتمتد أعمارها الجيولوجية في العصر الثلاثي والعصر الرباعي وتتكون من صخور قاعدية وحمضيةومتوسطة بالإضافة إلى صخور الفتات البركاني(الكلاسية).

ب/ التكوينات الرسوبية:

تتمثل في تكوينات الصخور النوبية (الحجر النوبي الرملي) ،وتكون الحجر الرملي النوبي بواسطة الحركات الرأسية التي أدت إلى تغيير العلاقة بين اليابس والماء ثم أحدثت إرسابات في عصر الجوارسي والكرتياسي في الزمن الثاني يتمثل ذلك في رواسب طبقية مصفوفة تعلو صخور القاعدة بالمنطقة ،يتكون من الحجرالرملي والطيني تكويناته تحتوي على حجر غريني وحجر طيني وحصوي ويوجد به تلال صخرية مبعثرة،فالغطاء الرسوبي يمتد في عمره

الجيولوجي من البابلوزي إلى العصر الحديث بالقرب من الحدود مع دولة تشاد ،وتوجد صخور رملية يرجع تاريخها الجيولوجي إلى العصر الأوردوفيشي والسيلوري وأما صخور الحجر الرملي النوبي العائد للعصر الطباشيري تغطي مساحات كبيرة ومتفرقة بالولايات الثلاثة، صخور العصر الثلاثي تمثلها جبل تاقيرو وجبال حول واحه النوبة وتكوين وأم روابة في الجزء الجنوبي من المنطقة ، تكوينات العصر الرباعي تتمثل في رواسب الصحارى أما رسوبيات الوديان والسهول إمتدادها في شمال ووسط وشرق دارفور الكبرى حيث تشمل هذه الرواسب الطين والطفل والرمل والحصى،فالصخور الرسوبية عموماً تحتوي على مخزون عال من المياه الجوفية والمواد الكربوهيدرونية والمعادن الصناعية .

خريطة (3) التركيب الجيولوجي في

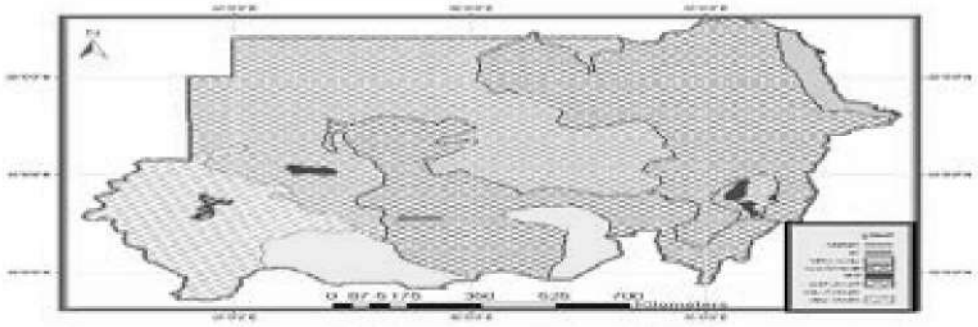

السطح – التضاريس :

تضاريس منطقة الدراسة هي امتداد لسطح السودان الذي يتميز بسهول واسعة التي تتميز بانبساطها وميلانها التدريجي من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي فإقليم دارفور في غالبه سهول منبسطة تتكون بشكل أساسي من هضبة قاحلة تغطيها شمالًا الرمال الصحراوية، والنصف الشرقي من دارفور مغطى بالسهولوالتلالالمنخفضة من التربة الرمليةمع وجود سلسلة بركانية في الوسط تتمثل في جبل مرة الذي يمتد مئات الاميال منكاس جنوباً إلى ضواحي الفاشر شمالاً ويغطي مساحة 12,800 كلم مربعويعد أعليقمة في السودان ، يتكونمن سلسلة من المرتفعات بطول 240 كلم وعرض 80 كلم، تتخللها الشلالاتوالبحيرات البركانية فهو عبارة عن حقل بركاني في سلسلة من القمم البركانية أوجدها الإنفجار القوي الذي أرتفع فيه جبل مرة إلى 3042متر(10,000 قدم) فوق مستوى سطح البحر ،ويقع معظمه في دار

زغـاوه في وسـط دار فـور فهـو شـديد التـضرس ممـزق السـطح بسـبب تعريـة مكوناتـه البركانيـة غـير المتجانسـه مـن اللافـا وتتكـون صخـور جبـل مـرة مـن الجرانيـت والنيـس والفلسـبار والكوارتـز والديورايـت وهنالـك كتـل صخريـة أقـل إرتفاعـاً هـي تـلال ميـدوب المنعزلـة إلى الشـمال الشرقـي مـن جبـل مـرة إرتفاعهـا (1600 مـتر) بالإضافـة إلى التـلال البركانيـة المتناثـرة بمسـمياتها المحليـة مثـل : جبـل أبـو قـران ، جبـلتقـابو، جبـل فشـار، جبل أم كردوس، جبـال الـداجو، جبـل نيـالا وجبـل قارسـيلا[4].

جميـع القمـم براكـين خامـدة بـدار فـور الكـبرى وفوهـة جبـل مـرة تعـرف محليـاً باسـم دريبـا وبهـا بحيرتـان الكبـيرة ضحلـة ومالحـة في الشـمال الشرقـي والأخـرى في الجنـوب الغربـي هـي أكثرهـا عمقـاً وأقـل ملوحـة ومعظـم المجـاري المائيـة المتجهـة إلى الغـرب في منطقـة جبـل مـرة تحـت نظـام وادي أزوم، وادي كاجـا ووادي صالـح ووادي دبيـاري وتتخللالسلاسلالجبليةالسـهول ولأراضيالخصبـة الصالحةللزراعـة، والمنطقةالصحراويةتوجدفيهاالصخورالرمليـة والحجريـة في مسـاحة واسـعة تمتـد في شـمال الإقليم.ويعتبرسـهل الإقليـم بصفـة عامـة سـهلاً منبسـطاً فهـذا عامـلاً لـه أهميتـه في إكسـاب هـذه المنطقـة صفـات معينـة فأصبحـت هـذه البيئـة العمليـة لهـا القـدرة عـلى أن تمهـد الأرض وتجهزهـا للزراعـة فهوسـهل ملائـم للإنتـاج الزراعـي بشـقيه النباتـي والحيوانـي وتعتـبر السـهول مـن أكثـر مظاهـر السـطح أهميـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة ممـا جعـل هـذه المنطقـة مراكـز جـذب سـكاني وانتشـار العمـران بكثافـة خاصـة في وسـط وجنـوب دارفـور بالإضافـة إلى كثافـة المجـاري المائيـة التـي تتمثـل في انتشـار الأوديـة الموسـمية في الإقليـم.

التربة في إقليم دارفور:

توجـد التربـات المحليـة (التربـات البركانيـة) فـوق الصخـور الأصليـة في إقليـم دارفـور (طفحيـة) وتختلـف فيمـا بـين صلصاليـة في العديـد مـن الوديـان عبـارة عـن أحـواض مـن الطميـذات التربـة الكثيفـة والغنيـة ،وطفيليـة رمليـة بالقـرب مـن مجـاري الأنهـار والأوديـة وعـلى أسـفلها تظهـر تربـة حمـراء تنمـو عليهـا أشـجار شـوكية كمـا في منطقـة جبـل مـرة مقصـورة عـلى المنطقـة الجبليـة تظهـر عـلى هيئـة دلتـاوات المجـاري المائيـة وهـي تربـات عميقـة وغنيـة. ، بينماتربـة القـوز تربة هوائيـة تقـع شرق دارفـور وهـي تربـة قليلـة الخصوبـة بوجـه عامتحتفـظ بميـاه المطـر .

تعتبر أراضي القوز من مناطق الزراعة المطرية الرئيسية فهي تعطي محصولاً جيداً من الدخن في دارفور.فهي تربة عميقة يميل لونها إلى الأصفر المائل إلى الأحمر أو الأسمر بأحمرار والتحليل الميكانيكي الصلصال يقل عن 50 % والرمل الخشن والناعم 80 % وتسود الرمال الخشنة بصفة خاصة فهي فقيرة تنخفض فيها نسبة الفوسفات والكالسيوم والمادة العضوية. كما توجد التربة الصحراوية في شمال الإقليم عبارة عن مفتتات بأحجام مختلفة فقيرة في المواد العضوية لفقرها في الحياة النباتية والحيوانية وتكثر فيها الأملاح وتظهر فيها الكثبان الرملية بكثرة كارسابات هوائية[5].

المناخ:

أعلي درجات الحرارة نجدها في إقليم دارفور تفوق 43 درجة في فصل الصيف الحار ويزداد الوضع سوءاً مع هبوب العواصف الرملية الآتية من الصحراء خاصة في الفترة من شهر إبريل إلى سبتمبر، هذه المناطق الواقعة مابيندائرتي عرض 17- 20 ^{0} ش تفتقر تماماً إلى هطول الأمطار .فالنظم الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة توجد في شمال وأواسط إقليم دارفورتمتد من دائرة عرض 14^{0} ش إلى 17 ^{0} ش من خصائص هذا النظام قلة الأمطار تتراوح مابين 300ملم في جنوبه وتتدرج إلى 150 ملم في شماله ،هذه الأمطار يعتمد عليها معظم النشاط الزراعي فيمكن وصفها بالمتذبذبة ، فإن الطبيعة غير المستقرة للأمطار إضافة إلى قصر موسمها يرفع من درجة هشاشة النظم الزراعية المطرية في الإقليم، متوسط الحرارة في السنة يقدر بحوالي 27 درجة[6].

يقع نطاق السافناقليلة المطربين دائرتي عرض 10˚– 14˚ش، من مارس إلى نوفمبر والجفاف من ديسمبر إلى فبراير تنخفض درجة الحرارة في الشتاء 25˚م والرياح الشمالية الغربية في الشتاء تعمل على خفض درجة الحرارة وعندما تتراجع الرياح الشمالية الغربية إلى الشمال ينتهي الفصل الجاف ويتعرض الاقليم لغزو الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية ويكون الفصل مطير وتنخفض درجة الحرارة إلى 14˚م فصل المطر يتراوح أربعة شهور في الشمال وسبعة في جنوبه وتبلغ قمة المطر في يوليو وأغسطس يتراوح معدل الامطار السنوي300ملم في الشمال إلى 800 ملم في الجنوب .يتكون الغطاء الشجري في التربة الطينية من الأشجار الشوكية انظر خريطة (4)مثل الكتر في المناطق الشمالية الأكثر جفافاً أما عند إزدياد المطر جنوباً فالأشجار السائدة هي

اشـجار الطلـح والهجليـج والهشـاب ، النواحـي الجنوبيـة التربـة خفيفـة وصخريـة فالأشـجار ذات الاوراق العريضـة مثـل الهبيـل والصهـب والـدورت وتختلـط معهـا أشـجار شـوكية أمـا في الغـرب التربـة الرمليـة توجـد فيهـا نفـس الأنـواع مـن الأشـجار ولكـن في معـدلات أمطـار أقـل ، يتميـز الغطـاء العشـبي بقلـة التنـوع بينما يـزداد أنـواع الأشـجار ذات الأوراق العريضـة ليشـمل الأبنـوس والغبيـش والتبلـدي والعرديـب والحميـض وأبـو السروج [7].شـجر الهشـاب يشـكل حـزام يعـرف بحزام الصمـغ العربـي وقـد ينمـو الهشـاب منفـرداً اومختلطـاً مـع الـذي ينتـج صمـغ أقـل مرتبـة منـه (الطلح)ومـن جهـة أخـرى يضـم قسـم السـافنا قليلـة المطـر مناطـق متميـزة في الغطـاء الشـجري المحيـط بهـا هـي :مناطـق تربـة البقـارة في كل مـن ابـو جابـرة وتلـس وبـرام تحتـوي عـلى أشـجار الجوغـان والانقاتـو والدبكـر والجميـز توجـد في جنـوب ودار فـور حتـى تندمـج مـع المنطقـة غزيـرة الامطـار.

نظـام الجنوبـي المهـدد بالفيضانـات : تقـع هـذه المناطـق تحـت خـط العـرض 10 شـمالاً يقـع نطـاق السـافنا غزيـرة المطر،أصبحـت في شـكل هوامـش بعـد الانفصـال عـلى حـدود جنـوب دارفـور التـي تحتـوي عـلى معـدلات أمطـار تـتراوح بـين 800 ـ 1000ملـم . يشـكل الغطـاء الشـجري مـن غابـات ذات أوراق عريضـة وتشـمل أنـواع ذات أخشـاب فاخـرة مثـل المهوقنـي والفوبـا والبـو والصهـب والبـاي بالإضافـة إلى الهبيـل والـدورت، ماعـدا منطقـة جبـل مـرة التـي لهـا طبيعـة مختلفـة ممـا جعـل مناخهـا مختلف(البحـر الأبيـض المتوسـط) مـع زيـادة معـدلات الأمطـار بهـا تشـكيلات نباتيـة تختلـف عـن السـهول المحيطـة بهـا بسـبب تأثـير الإرتفـاع يوجـد بهـا البـودو والعرعـر كمـا يوجـد نوعـين مـن الزيتـون. وهنالـك غابـات المرتفعـات العاليـة مغلقـة خاليـة مـن الحشـائش ، كماتظهـر في جبـل مـرة غابـات المنطقـة المعتدلـة البـاردة تتشـابك أغصانهـا مثـل شـجر النقربـاد والكومـي[8].

هـذه الأشـجار جميعهـا في إقليـم دارفـور تشـكل مـورد اقتصـادي للثمـار أوالصمـغ العربـي أوللاخشـاب أو قـود حيـوي أو أغـلاف للثـرة الحيوانيـة أضافـة للحشـائش والأعشـاب وغيرهـا مـن الفوائـد .

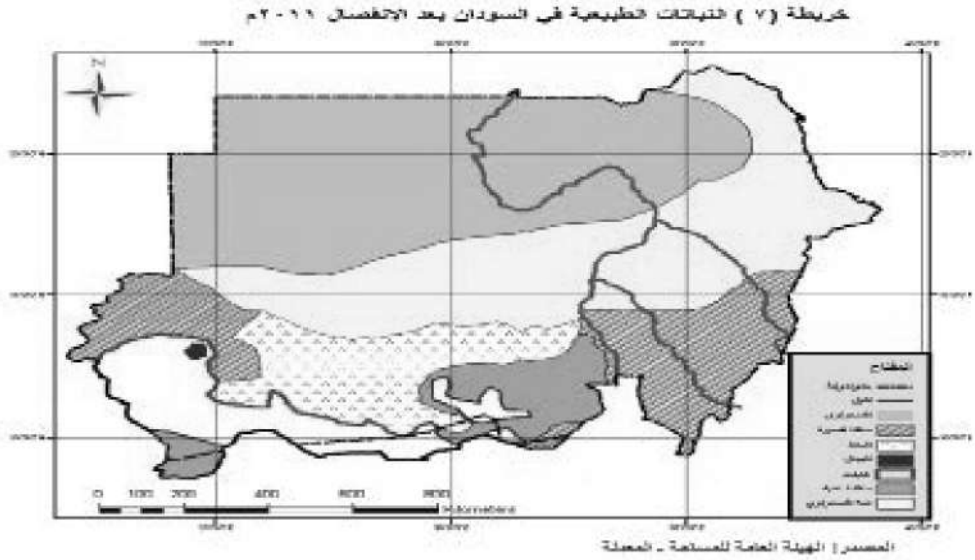

الموارد المائية

تتكون الموارد المائية في إقليم دارفور من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية ومن برك وأودية عبارة عن مجاري مائية موسمية التي لا تتدفق إلا خلال موسم الأمطار إلى الوديان الكبيرة وتفيض غالبا عندما تتساقط الأمطار وتتدفق من ولاية غرب دارفور غربًا إلى دولة تشاد لمسافة مئات الكيلومترات. ويعتبر جبل مرة خزانًا للمياه للمنطقة بأسرها ،توجد أودية ومجاري مائية متعددة يصل إيرادها السنوي ما يفوق 344 مليون متر مكعب، كما أن أهم مصادر المياه الجوفيه بالولاية حوض البقارة الذي يقععلى بعد (80) كيلومتراً جنوب مدينة نيالا وتقدر طاقته التخزينية بحوالي (1000) مليار متر مكعب وتغذيته السنوية تتراوح ما بين20-17 مليون متر مكعب وقد اكدت البيانات الطبغرافية الحديثة التي رصدتها الأقمار الصناعية عن وجود بحيرة عملاقة عريقة في القدم تقع في أعماق الولاية الهائلة .

يوجد تحت سطح الأرض في شمالإقليم دارفور مياه جوفية مثل حوض البقارة والحوض النوبي الصحراوي وحوض أم كدادة وحوض ساق النعام وغيرها، كما يوجد معظم المجاري المائية المتجهة إلى الغرب في منطقة جبل مرة تحت نظام وادي أزوم، وادي كاجا ووادي صالح ووادي بياري ، كما يوجد وادي نيلا ووالكوع ووادي ابرة وغيرها بالإضافة للمياه الجوفية[9].

هـذه مصـادر يمكـن أن يخطـط لهـا في مشـاريع حصـاد الميـاه لحـل مشـكلة نقـص الميـاه بإقليـم دارفـور مـن خزانـات وسـدود بحيـث تكـون السـدود في الأوديـة منهـا مخصـص للزراعـة ومنهـا مخصـص لـشرب الإنسـان ومنهـا لـشرب الثـروة الحيوانيـة حتـى يتـم تجنـب الإحتـكاكات بفعـل الـصراع عـلى مصـادر الميـاه .

العناصر البشرية:

تتمثل في:

حجم سكان إقليم دارفور

تعـد العلاقـة بـين حجـم ومسـتوى السـكان مـن ناحيـة وكميـة وقيمـة المـوارد الاقتصاديـة مـن ناحيـة أساسـاً هامـاً لتحديـد الأقاليـم السـكانية عـلى خريطـة العالم ، وتعتمـد تلـك الأقاليـم عـلى شـخصية المجتمـع الحضاريـة ومسـتواه الاقتصـادي والاجتماعـي وعلاقاتـه الخارجيـة بالمجتمعاتالأخـرى، فالخاصيـة الطبيعيـة للمـكان يمكـن اسـتخدامها بطـرق علميـة لإشـباع حاجـات الإنسـان ،عـلى الرغـم مـن تبايـن التوزيـع الإقليمـي للمـوارد في الدولـة الواحـدة فـأن الـدول تخطـط لمواردهـا الاقتصاديـة لكـي تصـل إلى تنميـة متوازنـة لـكل أقاليمهـا حتـى تتقاسـم الدخـل القومـي في النهايـة وتنتقـل السـلع والخدمـات مـن الأقاليـم الأحسـن حـالاً إلى الأقاليـم الأقـل مـوارداً [10] .

إن زيـادة السـكان ومايتبعهـا مـن تغيـرات في توزيعهـم الجغـرافي وتركيبهـم الكمـي والنوعـي وخصائصهـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة لهـا تأثـيرات كبـيرة في المتغـيرات التنمويـة.

تضـم ولايـات دافورمجموعـة مـن القبائـل التـي اتسـمت بالتمـازج منـذ القـدم بين المجوعـات الزنجيـة الإفريقيـة والعنصر العربي الوافدمن شـمال وغـرب افريقيا ومجموعـات البربرمـن شـمال إفريقيـا ممـا أدى ألى تغيـير التركيبـة السـكانية للإقليـم منهـا الفـور في منطقـة أعـالي وسـفوح جبـل مـرة وتنتـشر مجموعـات منهـا في معظـم ولايـات دارفـور وقبيلةالتامـا والمسـاليت في ولايـة غـرب دارفـور والداجـو والتنجـور والبرتـي في شـمال دارفـور ومـن أكـبر القبائـل العربيـة في ولايـة جنـوب دارفـور الرزيقـات والتعايشـة والهبانيـة وبنـي هلبـة والسـلامات والفلاتـة وغيرهـم وفي شـمال دارفـور المحاميـد والمهريـة والعريقـات والرزيقـات وفيهـاو أيضـاً لقبائـل البربريـة مـن شـمال أفريقيـا الزغـاوة والميـدوب والقرعانوالكالمبـو[11].

يتـوزع هـؤلاء السـكان عـلى ثلاثـة ولايـات ثـم تـم تقسـيم ولايـات دارفـور

بعد عام 2011م إلى خمسة ولايات ،من الجدول (1)يتضح المساحة والتعداد السكاني على حسب تعداد 2008م [12] ويبلغ حجم سكان عالى (**7515445 نسمة**) ويمثل إقليم دارفور الثاني من حيث حجم السكان في السودان تاتي مرتبتها بعد ولاية الخرطوم وهذا الحجم يشكل قوة رخيصة في مشاريع التنمية المختلفة بالإقليم ، إذ تمثل ولاية جنوب دارفور الأولى في إقليم دارفورإذ تبلغ نسبة 55% من جملة حجم السكان في الإقليم ويظهرإستقرارالسكان بهذه المنطقة بكثافة؛ نسبة لوجود الأرض الخصبة المعطاءة ذات الإنتاج العالي ووفرة كمية الأمطار.

الجدول (2)يبين حجم سكان الريف هم الأكبر حجماً وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لهم ، ثم يليهم حجم سكان الرحل هم القبائل الرعوية ويتركزون أساساً في ولاية جنوب دارفور لتناسب الظروف المناخية وتوافر الماء والمرعى وهم رعاة البقر وأما رعاة الإبل يتركزون في شمال دارفور حيث يتناسب المناخ مع رعي الإبل، ثم يليه سكان المدن يقل فيها حجم السكان لان المدن لاتتوافر فيها فرص العمل، كما أن نسبة النوع متفاربة بين الجنسين في كافة ولايات الإقليم جدول (2).

الجدول (1)نسبة النوع لسكان إقليم دافور

الولاية	الذكور	الإناث	الجملة	المساحة / كلم
شمال دارفور	1079936	1033690	2113626	296.420
غرب دارفور	639907	668318	1308225	79,460
جنوب دارفور	2157535	1936059	4093594	127,300

المصدر: تعداد 2008

الجدول (2)أنماط السكن إقليم دافور

الولاية	حجم سكان المدن	حجم سكان الريف	حجم سكان الرحل	جملة سكان الولاية
شمال دارفور	365,765	1,351,576	396,285	2,113,626
غرب دارفور	226,340	847,574	234,311	1,308,225
جنوب دارفور	882,187	2,232,106	979,301	4,093,594
الجملة	**1474292**	**4431256**	**1609897**	**7515445**

المصدر: تعداد2008

أما بالنسبة للبنيات التحتية ضعيفة في إقليم دارفور مما أصابها الدمار الكبير ولكن هنالك طريق نقل بري مهم ، فهو خطالسكةحديد يصل العاصمة والميناء وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون إقليماً تجارياً بارزاً في السودان. ويحقق الاستقرار في اقتصاده واستقرار السكان .

الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور:

يمكن أن نتناول ملامح عامة عن إقتصاد إقليم دارفور وعكس المعاناة فيه بسبب قصورالتخطيط التنموي وهو يعكس الفجوة مابين المناطق الفقيرة والغنية،فأن قاعدة الإنتاج الاقتصادي فيإقليم دارفورتتركز بصورة أساسية على الزراعة التقليديةالتي تلبي ما تحتاجه الأسرة فقط وليس نظاماً تجارياًبالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تتمتع بنصيب أكبر في السوق بالإضافة إلى الصناعات المنزلية والحرفية البسيطة،علىالرغممنإرجاعالحكومات السودانية المتعاقبة ضعف التنمية في دارفورإلىإحداث الصراعات والازمات القبليةالجاريةفي الإقليم ولكن يمكن أن نشير إلى جملة من المشكلات التي أثرت على التنمية الاقتصادية في الإقليم وبالتالي أثرت على كل مناحي الحياة لسكان الإقليم وخاصة عدم استقرارهم سنطرقلها لاحقاً بالتفصيل وهي:

1. الجفاف
2. صراع الموارد.
3. ضعف الخطط الاقصادية والاجتماعية .
4. الخلل السياسي .
5. ظهور الحركات المسلحة.
6. الحد السياسي الذي فصل عدد من القبائل من بني جلدتها.
7. ضعق البنيات التحتية.

ولكن يمكن أولاً مناقشة مشاريع التنمية الافتصادية فيإقليم دار فور كما يلي :

الزراعة:

يعتبر النشاط الزراعي الحرفة الرئيسية لسكان دارفور ووسيلة لكسب العيش واصبح يشكل أهمية بسبب الزيادة المضطردة للسكان ، وتحتل محاصيل الحبوب الرئيسية مكان مهمة في التركيب المحصولي مثل الدخن والذرة ,وتعتبر المصدر الرئيسي للغذاء إضافة إلى بقايا المحاصيل الذي يمثل

علف للحيوانات وكذلك أهمية الذرة الرفيعة بصفة خاصة كعلف للحيوان . فالقطاع الزراعي يعتمد أساساً على الأمطار التي تهطل في المنطقة بالإضافة إلى ما يتم زراعته في بطون الوديان وعلى ضفاف الوديات عن طريق الري الصناعي.فالزراعة تشكل حجر الزاوية في استراتيجتها للنمو والأمن الغذائي والحد من الفقر وخلق فرص العمل فهي من أكبر التحديات الإنمائية في السنوات القادمة بسبب زيادة حجم السكان و زيادة أسعار الغذاء فهي من الأهداف العالية للحد من الجوع والتناقص في العمالة يسبب الأزمات في إقليم دارفور.

تتدرجكمية الأمطار منالشمال ما بين 150_ 300 إحتمال فشل زراعة المحاصيل فيها إذا أنخفضت عن ذلك ، أكثر من 300 - 800هي المناطق التي تتلائم فيها زراعة المحاصيل أكثر من السابق بسبب طبيعة المناخ والتغيرات السريعة التي تحدث فيه بسرعةويصعب التنيوء بدقة مواعيد الأمطار وتوزيعها الأمر الذي يزيد من مخاطر الزراعة المطرية عموماً بإقليم دارفور،تجود فيها زراعة الدخن والذرة والفول السوداني وزهرة الشمس والسمسم والقطن والصمغ العربيوالفواكهة والخضروات وحب البطيخ والكركدي والبقوليات .

دارفور لها امكانات زراعية تجعلها كفئة أن تؤهلها لحلأزمة الغذاء فى العالم إلى جانب المواقع الأخرى في السودان الأن السودان عامة يعاني من ازمة انتاج غذائية، ووتضاعفت قيمة استيراد الغذاء لعشرات المرات منذ إعلان الاستراتيجية القومية الشاملة في بداية التسعينيات من (27) مليار الى 1,2 بليون دولارخلال العام 2010 م يسير فى تزايد واستيراد مستمر.وخلال فترة العشرين عاماً الماضية تدهورت القطاعات الزراعية والصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعيبصورةكبيرةفي إقليم دارفور ولم تعط العناية الكافية من اجل التطور والنماء. وتعاني محاصيل الحبوب من انخفاض في مستوى الانتاج ، وبالتالي انخافض الدخل والاستثمار ، والادخار ، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب الصرعات الأهلية وعدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد من الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي يكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالاتويمكن أن نتناول المحاصيل الزراعية الغذائية في إقليم دارفور على النحو التالي:

تحليل المساحة المزروعة والمحصودة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في إقليم دارفور:

تشكل مناطق الزراعة التي تزرع في القطاع المطري أهمية كبيرة للسكان، والنطاق الذي تقع فيه ولاية شمال دارفور تتراوح فيه كمية الأمطار من 150ملم -300ملم فهي معرضة إلى التذبذب وعدم الإنتظام في الهطول لذلك؛ فإن كمية الأمطار من أهم العوامل التي تحدد نوع المحصول والانتاجية وفي كثير من الأحيان تتأخر الزراعة بسبب تأخر هطول الأمطار وتؤثر في الإنتاجية.

تشير الإحصاءاتالزراعية في لفترة من عام 1970 – 2011ملإقليم دار فور على حسب الإحصاءات الواردة من وزارة الزراعة الإتحادية لولايات دار فور الكبرى[13]لفترة إثنين واربعين سنة لمعرفة معوقات التنميةالزراعية لهذا الإقليم الكبير، تم تقسيم هذه الفترة إلى مراحل كما موضحة في الجداول أدناه : فكانت عن طريق جمع جملة المساحة المزروعة والمحصودة خلال كل عشر سنوات لكل مرحلة من هذه السنوات كما يلي :

أولاً : محاصيل الحبوب في ولاية شمال دارفور :من أهمها:

الدخن:

يظهر الجدول (3) الأراضي المزروعة دخن من عام1970- 2011م بلغت جملة الأرضي المزروعة دخن (59266ألف فدان)والمحصودةمنهذهالأرضي (33415 ألف فدان) حيث تبلغ نسبتها56%من جملة المساحة المزروعة، كما يوضح الجدول (3) جملة الأرضي المزروعة دخن كل عشرة إعوام التي تعكس صورة عن مراحل التطور في المساحة المزروعةوهي في إتساع مستمر،ما يحصد منها مقارنة بالمزروعةقليلاً جداً، قد ينقص عن نصف الأراضي المزروعة كما في الفترة من عام 1980- 1989م إذتبلغ النسبة 49 % أما في الفترات الأخرى تزيد عن النصف قليلاً .أما بالنسبة للإنتاج والإنتاجية في الفترة 1970م -2011م إدني إنتاج21 ألف طن وأعلاها 261 ألف طن بينما أدني إنتاجية 23 كيلوجرام للفدان وأعلاها إنتاجية كانت 190 كيلو جرام للفدان، بالرغم من التوسع الأفقي في المساحة هنالك إنخفاض في الإنتاجية، وزيادة الإنتاج كانت تبعاً للتوسع الأفقي. وتشيرالبيانات إلى عدم تطوير زراعة الدخن والذرة وتحديثها والإهتمام بهما مقارنة بأهميتهما كغذاء ؤئيسي لإنسان المنطقة.

يبينالجدول(4) جملة الأراضي المزروعة ذرة في شمال دارفورفي الفترة من

عـام 1970– 2011م تبلـغ (4218ألـف فـدان) والأراضي المحصـودة منهـا بلغـت جملتها(2539ألـف فـدان)وتمثـل نسـبتها 60 % مـن جملـة المسـاحة المزروعـة، ويتضـح مـن الجـدول (4) أن جملـة مسـاحة الأراضي المزروعـة ذرة تمثل مسـاحةقليلة جـداً مقارنـة بمسـاحة الدخـن ولكـن المحصـود منهـا تزيدعنهـا قليـلاً؛ لأن الدخن هو الغـذاء الرئيـسي للسـكان ، وكذلـك هـذه الولايـة تقـع في نطـاق الإقليـم الصحـراوي وشـبه الصحـراوي التـي تتـدرج فيـه كميـة الأمطـار مـن صفـر في الشـمال إلى 300ملـم جنـوب الولايـة ، بمعنـى أن الزراعـة تنحـصر في نطـاق خـط تسـاوي المطـر مابـين(150 ملـم إلى 300ملـم)معرضـة لتذبـذب كمـا أن التربـة رمليـة فقـيرة لاتصلـح لزراعـة الحبـوب الأخـرى (القمـح والـذرة) لذلـك توجـد الأرضي المزروعـة ذرة نسـبتها قليلـة وكثـيراً مـن المزارعـون يزرعونالـذرة في نطـاق زراعـة الدخـن ممـا يسـهم في تدنـي الإنتـاج والإنتاجيـة لمحصـول الذرة.وعـذا يسـهمغي صراع الموالـد

جـدول (3) المسـاحة المزروعـة والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة للدخـن بولايـة شـمال دارفـور

المسـاحة (الـف فـدان) (الإنتـاج طـن فـدان) (الإنتاجيـة كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	7965	4723	59%	41- 65	93-172
1980- 1989م	12207	5927	49%	12-73	23- 121
1990- 1999	17191	9817	57%	13- 251	41- 135
2000-2011	21903	12948	59%	24- 102	30- 190
جملة	59266	33415	56%		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

جـدول (4) المسـاحة المزروعـة والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة للـذرة بولايـة شـمال دارفـور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبةالمئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	551	343	62%	11-2	192 -49
1980-1989م	573	327	57%	10-1	158 -40
1990- 1999	632	428	% 68	15-1	250 -77
2000-2011	2462	1341	55%	17 -2	185 -5
جملة	4218	2539	60%		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محاصيل الحبوب بولاية غرب دارفور:

بالنسـبة لولايـة غـرب دارفـور المسـاحة المزروعـة دخـن وذرة وقمـح في لفـترة مـن عـام 1970 – 2011م لولايـة شـمال دار فـور إلى أن جملـة المسـاحة المزروعـة خـلال عـشر سـنوات لـكل مرحلـة وهـي:

مـن عـام 1970- 1979م بلغـت جملـة الأرضي المزروعـة دخـن (1976 ألـف فدان)والمحصـودة منهذهـاالأرضي المزروعـة (1321 ألـف فـدان) حيـث تبلـغ نسـبتها 6 7% مـن جملـة المسـاحة المزروعـة وفي نفـس الفـترة بلغـت الانتاجيـة إدنـي إنتاجيـة للفـدان(320 كيلوجـرام فـدان) بينمـا أعـلى إنتاجيـة كانت(713كيلوجـرام فدان)،بينمـا بلغـت جملـة المسـاحة المزروعـة 1980- 1989م (3231 ألـف فـدان) وجملـة المسـاحة المحصـودة منهـا(2012 ألـف فـدان)تمثـل نسـبتها 62 % مـن جملـة المسـاحة المزروعـة وفي هـذه الفترة بلغـت إدنـي إنتاجيـة للفـدان (79 كيلوجرام فـدان)، بينمـا أعـلى إنتاجيـة كانـت (512 كيلوجـرام فـدان)، بينمـا جملـة المسـاحة مزروعـة فيعـام1990-1999 (5530ألـف فدان)،حيثبلغـت جملـة الأراضيالمحصـودة منهـا(3884 ألـف فـدان) تمثـل نسـبتها 78 % مـن جملـة المسـاحة المزروعـة بلغـت فيهـا إدنـي إنتاجيـة للفـدان بينمـا (226 كيلوجـرام فـدان)، أعـلى إنتاجيـة

كانت (325كيلوجرام فدان)، أما جملة المساحة المزروعة في عام 2000-2011م (4811ألف فدان)وبلغت المساحة المحصودة منها(2897ألف فدان) تمثل نسبتها 75 % من جملة المساحة المزروعة، بلغت فيها إدني إنتاجية للفدان بينما (145 كيلوجرام فدان)، أعلى إنتاجية كانت (310كيلوجرام فدان).

التوسع في المحاصيل الأكثر إنتاج وأعلى إنتاجية ربما يرجع ذلك للتحسن النسبي في معدلات الأمطار، وتقلص المساحة المزروعة بسبب إنخفاض معدلات الأمطار، كما يرجع تدني الإنتاج لكبر المساحة المزروعة ،وكذلك تدني الإنتاج أيضاً يرجعلزراعة الأراضي بعض الحدية لان الزراعة تعتمد على القطاع المطري وأن نظم ووسائل الإنتاج تقليدي لم يتم تسميدها بالإضافة إلى مشكلة الآفات الزراعية وقلة المدخلات المستخدمة ويزرع الدخن في الأراضي الرملية قليلة الأمطار متدنية الخصوبة وبصورة تعاقبية في نفس السنة أدى إلى انخفاض مستوى الانتاج ، وبالتالي يؤدي إلى انخافض الدخل والاستثمار، والادخار،لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع ، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب الصرعات الأهلية وعدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات.

جدول (5) المساحة المزروعة والمحصودة ولإنتاج والإنتاجية للدخن بولاية غرب دارفور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبةالمئوية للمساحة للمحصودة منجملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	1976	1321	% 67	38 -76	320 -1352
1980- 1989م	3231	2012	% 62	14- 86	97- 512
1990 -1999	5530	3884	% 78	15- 138	169- 368
2000-2011	4811	2897	75%	39- 191	145- 310
الجملة	15348	10114	66%		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

جـدول (6) المسـاحة المزروعـة والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة للـذرة بولايـة غـرب دارفـور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	1328	1083	82%	80-20	597-182
1980- 1989م	2701	2244	83%	71-9	384 -49
1990- 1999	2889	2232	% 68	-16 138	533 -83
2000-2011	2462	1341	% 77	328-31	379 166-
جملة	9380	6900	% 74		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محصول القمح :

كمـا تشـير إلى أن محصـول القمـح بـدأ زراعتـه في ولايـة غـرب دارفـور حديثـاَ فبـدأ عامـي 1995/ 1996و عـام 1996/ 1997 توقـف ، فعـادت زراعتـه مـره أخـرى عـام 2005م ويبـن الجـدول (7) جملـة المسـاحة المزروعـة (53 ألفـدان)؛ والمحصـودة منهـا(45 ألـف فـدان) تمتـل نسـبة85% مـن جملـة الأراضي المزروعـة ، ترجـع زراعـة محصـول القمـح في هـذه الولايـة للتحسـن النسـبي في معـدلات الأمطـار، ومـشروع حصـاد الميـاه، في موسـم زراعـة القمـح الشـتوية وهـذا يشـجع زراعـة القمـح كمحصـول نقـدي يحسـن مـن الوضـع الاقتصـادي للمـزارع ولكـن يتضـح مـن الجـدول قلـة الأراضي المزروعـة وتدنـي الإنتـاج والإنتاجيـة.

جـدول (7) المسـاحة المزروعـة والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة قمـح

بولايــة غــرب دارفــور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج -أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
2011-2005	53	45	% 85	8 -1	1000 -500

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محاصيل الحبوب بولاية جنوب دارفور:

تشــير الإحصــاءات الزراعيــة لمحاصيــل الحبــوب عــلى حســب السلاســل الزمنيــة في لفــترة مــن عــام 1970 – 2011م لــوزارة الزراعيــة بالنســبة لولايــة جنــوب دارفور لــكل مرحلــة كمــا يــلي:

يبــين الجــدول (8) والجــدول (9) إحصــاءات محصــول الدخن والــذرة إذ تســجل ولاية جنــوب دارفــور أعــلى مســاحات زراعيــة في إقليــم دارفــور، نســبةلطول فصل الأمطار(ســبعة شــهور) وإرتفــاع كميــة ووفــرة الأمطــار (1000ملــم –600 ملــم) ووجــود عــدد كبــير مــن الخــيران الموســمية بالمنطقــة بالإضافــة إلى خصوبــة التربــة ولكــن مقابــل ذلــك تقــل نســبة الأراضي المحصــودة منهــا كمــا تقل نســبة الانتــاج والإنتاجيــة، فكلما قلــت المســاحات الزراعية يقــل الإنتــاج وكلمــا زادت المســاحة الزراعيــة يزيــد الإنتــاج ، هــذا يعكــس التمدد الأفقــي دون الــرأسي، ويظهــر الجــدول (8)أدنــى انتاجية بالنســبة للدخــن تتراوح مــن15- 54كيلــو جرام للفــدان في عــام 2000- 2011م بينمــا أعــلى إنتاجيــة للفــدان تــتراوح مــن64 -209 كيلــو جــرام للفــدان ، وأمــا الإنتــاج والإنتاجيــة بالنســبة لمحصــول الــذرة متدنــي منــذ عــام 1970 -2011عــلى الرغــم مــن أنــه اكثــر مســاحة مزروعــة في إقليــم دارفــور في هــذه الولايــة وأيضاً المســاحة المحصودة تشــكل نســبة عالية تــتراوح مــن 65% - 88% منجملــة الأراضي الزراعية وتتدنــي الإنتــاج والإنتاجيــة لمحاصيــل الحبــوب في هــذا الولايــة مــردة مشــكلة الحشــائش والأفــات الزراعيــة بســبب طــول فــترة المطروكثافة الحشــائش .

جـدول (8) المسـاحة المزروعـة دخـن والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة للدخـن بولايـة جنـوب دارفـور

المساحة (الف فدان)(الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	8516	4942	58%	64-131	148-326
1980 -1989م	11137	5955	53%	25- 145	46-232
1990 -1999	27392	10206	37%	26- 209	55-271
2000-2011	28648	17374	61%	15- 54	32- 259
االجملة	57693	38477	67%		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

جـدول (9) المسـاحة المزروعـة والمحصـودة ولإنتـاج والإنتاجيـة للـذرة بولايـة جنـوب دارفـور

المساحة (الف فدان)(الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
1970 -1979	1871	1578	84%	2-11	49- 192
1980 -1989م	3349	2958	88%	1-10	4- 188
1990 -1999	5664	3770	% 67	1-15	77- 250
2000-2011	13826	8935	65%	2- 17	5- 185
جملة	24710	17241	70%		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

القمح :

من الاحصاءات المتاحة في الجدول (10) يتركز زراعة القمح بصورة أساسية في ولاية جنوب دارفور بصورة أكبر من ولاية غرب دارفورمن حيث المساحة، دخل كمحصول حديث في المنطقة عام 1990م وهذا يوضح مجالات إنتاج جديدة وفرص تجارية غير مستغلة ،بالإضافة إلى ولاية غرب دارفور،يتضح من الجدول (10)جملة المساحة المزروعة عام 1990م- 2000م بلغت(119ألف فدان) وجملة المساحة المحصود منها (99 ألف فدان) بنسبة 84% وهي نسبة عالية أما بالنسبة لإنتاجية الفدان أعلى إنتاجية وأدنى إنتاجية تتراوح ما بين (1-13 كيلو جرام فدان) كما يظهر الجدول (10) أيضاَ المساحة المزروعة والمحصودة من عام 2000م- 2011م ويتضح تدني المساحة المزروعة في هذه الفترة، كما أن هنالك زيادة في الإنتاجية للفدان ، هذا يعني أن هنالك فرصة كبيرة لتحسين الإنتاجية لهذا المحصول متى ما أتبعت الوسائل الحديثة في الإنتاج. زراعة الفمح حديثة في كل من جنوب دارفور وغرب دارفور ، كان السبب في ذلك زيادة حجم السكان وكما يعبر عن تغيرالنمطالغذائى الشعبالذي كان السائد(من الدخن والذرة) إلى الغذاء من القمح.

جدول (10) المساحة المزروعة والمحصودة ولإنتاج والإنتاجية قمح بولاية جنوب دارفور

المساحة (الف فدان (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة اللمحصودة	النسبة المئوية للمساحة اللمحصودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
2000 -1990	119	99	% 83	13-1	857-286
2011-2001	89	48	% 54	11 -1	1000333-
جملة	208	147	% 71		

المصدر:عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محاصيل الحبوب الزيتية في إقليم دارفور :

أولاً: السمسم:

بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم في عشرة سنوات من عام 1970 – 1979 في ولاية شمال دارفور(551 ألف طن) والمحصود منها(402 ألف طن) أذتيلغ نسبة المحصود منها72%من جملة الأراضي المزروعةيتراوح الانتاج فيها مابين(1- 2 ألف طن في السنة) والإنتاجية (17- 54 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1980 – عام 1989 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم (617 ألف طن) والمحصود منها (449 ألف طن) وتيلغ نسبتها73% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج (1-2 ألف طن في السنة) وتبلغ الإنتاجية فيها مابين (13-34 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1990- 1999 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم (365ألف طن)والمحصود منها (297ألف طن)وتيلغ نسبة المحصود منها81% من جملة الأراضي المزروعة و تتراوح كمية الإنتاج فيها مابين (1- 2 ألف طن في السنة) والإنتاجية(20-71 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011مبلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم (574ألف طن)والمحصود منها(379 ألف طن) إذ تيلغ نسبة المحصود منها66% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها مابين (1-3 ألف طن في السنة)والإنتاجية (20- 71 كيلوجرام فدان)

في ولاية غرب دارفور:

بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم في عشرة سنوات من عام 1970 – 1979(724ألف طن) والمحصود منها (573 ألف طن) وتيلغ نسبتها 79% من جملة الأراضي المزروعةو يتراوح الإنتاج فيها مابين(4- 13 ألف طن في السنة) والإنتاج (90- 206 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1980– عام1989بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم (748) والمحصود منها(660ألف طن)وتيلغ نسبة المحصود منها88% من جملة الأراضي المزروعة ، ويتراوح الإنتاج فيها مابين (4- 15 ألف طن في السنة)والإنتاجية (57- 244 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1990- 1999 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسم (531 ألف طن) والمحصود منها(408 ألف طن)إذ تيلغ نسبة المحصود منها77% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها مابين (1- 17 طن في السنة) والإنتاجية(67- 225 كيلوجرام فدان)بينما عام2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة سمسم(1106

ألف فدان) المحصود منها (707 ألف فدان)تيلغ نسبتها64% من جملة الأراضي المزروعةوتتراوح كمية الإنتاج فيها مابين(2- 12 ألف طن في السنة) والإنتاجية (71-308 كيلوجرام فدان).

في ولاية جنوب دارفور بلغت الأراضي المزروعة سمسم في كل عشرة سنوات من عام 1970–1979 (498ألف فدان) والمحصود منها (352 ألف فدان) إذ تيلغ نسبتها71% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها مابين (1-4 ألف طن في السنة)والإنتاجية (57- 130 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 – عام 1989 بلغت الأراضي المزروعة سمسم (521 ألف فدان) والمحصود منها (377ألف فدان) تمثلبنسبة 72%من جملة الأراضي المزروعةوتتراوح كمية الانتاج فيها مابين (1-5 ألف طن في السنة) والإنتاجية (36- 154كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1990- 1999 بلغت الأراضي المزروعة سمسم(282ألف فدان) والمحصود منها(212 ألف فدان)تيلغ نسبتها75% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج فيها مابين (1- 4 ألف طن في السنة)والإنتاجبية (30- 167 كيلوجرام فدان)، بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة سمسم (430ألف فدان) والمحصود منها(244ألف فدان) أي تيلغ نسبة المحصود منها57% من جملة الأراضي المزروعةوتتراوح كمية الانتاج فيها مابين(1-4 ألف طن في السنة) والإنتاجية(56- 133 كيلوجرام فدان).

2/ الفول السوداني :

بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني في كل عشرة سنوات من عام 1970 – 1979 في ولاية شمال دارفور (635 ألف فدان) والمحصود منها (397 ألف فدان) أي تيلغ نسبة المحصود منها63% من جملة الأراضي المزروعةويتراوح الانتاج فيها مابين (5- 14 ألف طن في السنة) والإنتاجية (186- 257 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 – عام 1989 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (750 ألف فدان) والمحصود منها (458 ألف فدان) أي تيلغ نسبة المحصودة منها61% من جملة الأراضي المزروعةوتتراوح كمية الإنتاجفيها مابين (3-11 طن في السنة) والإنتاجية (58- 200 كيلوجرام فدان) ،في عام 1990- 1999 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني(837 ألف فدان) والمحصود منها (591 ألف فدان) أي تيلغ نسبة المحصودة 71%من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها مابين (1- 30 ألف طن في السنة) والإنتاجية (56- 300 كيلوجرام

فـدان) ، بينمـا عـام 2000-2011م بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (2106 ألـف فدان)والمحصـود منهـا (1561 ألـف فـدان) أي تبلـغ نسـبة المحصـودة 74% مـن جملـة الأراضي المزروعـة ، وتتراوحكميـة الإنتـاج فيهـا مابـين (11- 73ألـف طـن في السـنة)والإنتاجيـة (134- 342 كيلوجـرام فـدان).

بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني في عـشرة سـنوات مـن عـام 1970 – 1979 في غـرب دارفـور (892ألـف فدان)والمحصـود منهـا (743ألـف فـدان) أي تبلـغ نسـبة المحصـودة 83%مـن جملـة الأراضي المزروعـة ويـتراوح الانتـاج فيهـا مابـين (16- 46 ألـف طـن سـنة) والإنتاجيـة (309 - 514كيلوجـرام فـدان) ، وفي عـام 1980 – عـام 1989 بلغـت جملـة الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (1661ألـف فـدان) والمحصـود منهـا (1354 ألـف فـدان) أي تبلـغ نسـبة المحصـود منهـا 82% مـن جملـة الأراضي المزروعـة ويـتراوح الانتـاج فيهـا مابـين (3- 101 ألـف طـن في السـنة)والإنتاجيـة (133- 378 كيلوجـرام فـدان) ، في عـام 1990- 1999 بلغـت حملـة الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (1891ألـف فـدان) والمحصـود منهـا (1553 ألـف فـدان)، تبلـغ نسـبة المحصـود منهـا 82%مـن جملـة الأراضي المزروعـة و يـتراوح الإنتـاج فيهـا مابـين (3- 160 ألـف طـن في السـنة) والإنتاجيـة (81- 500 كيلوجـرام فـدان) بينمـا عـام 2000-2011م بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (2556 ألـف فـدان) والمحصـود منهـا (1690 ألـف فـدان) وتبلـغ نسـبة المحصـود منها66%مـن جملـة الأراضي المزروعـة ويـتراوح الإنتـاج فيهـا مابـين (13- 77 ألـف طـن في السـنة) والإنتاجيـة (171- 378 كيلوجـرام فـدان) .

في ولايـة جنـوب دارفـور بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني في كل عـشرة سـنوات مـن عـام 1970 – 1979 (5627 ألـف فـدان) والمحصـود منهـا (2395ألـف فـدان) أي تبلـغ نسـبة المحصـودة 43% مـن جملـة الأراضي المزروعـة ويـتراوح الإنتـاج فيهـا مابـين (73- 191 ألـف طـن في السـنة) والإنتاجيـة (228- 377 كيلوجـرام فـدان) ، وفي عـام 1980 – عـام 1989 بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (6102 ألـف فـدان) والمحصـود منهـا (4740ألـف فـدان) أي تبلـغ نسـبة المحصـود منها78%مـن جملـة الأراضي المزروعـة وتتراوحكميـة اللإنتـاج فيهـا مابـين (23- 191 ألـف طـن في السـنة) والإنتاجيـة (78- 294 كيلوجـرام فـدان)، وفي عـام 1990- 1999 بلغـت الأراضي المزروعـة فـول سـوداني (10213 ألـف فـدان) والمحصـود منها(7853ألـف فـدان) المحصـودة 77% مـن جملـة الأراضي

المزروعةويتراوح الانتاج فيها مابين(56- 400 ألف طن في السنة) والإنتاجية (149- 280 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (15805ألف فدان) والمحصود منها (11861 ألف فدان) تبلغ نسبة المحصودة 75%من جملة الأراضي المزروعة ويتراوحالإنتاج فيها مابين (30 – 623 ألف طن في السنة) والإنتاجية (224- 360 كيلوجرام فدان) .

يتضح من تحليلالنتائج السابقة لمحاصيل الحبوب الزيتية أن هنالك فروق كبير في المساحات المزروعة سمسم وفول سوداني من ولاية لأخرى وكذلك في نوع المحصول، فمحصول الفول السوداني تتسع مساحته أكثر من محصول السمسم وفي بعض الولايات تعادل مساحة الفول ثلاثة أضعاف مساحة السمسم كما في ولاية جنوب دارفور لأن محصول السمسم سريع التلف ومعظم العمل فيه بالطرق التقليديةبسبب قلة الالات الزراعية مما يعرض المزارع للخسارة لذلك يتحاشاه المزارع ومن الملاحظ أن المساحة الزراعية في كل فترة من الفترات في إزدياد ولكن لم يتم حصاد كل المساحات المزروعة وكما أن تتغير المساحات من موسم لاخر حسب الأسعار والعائد على المزارع.وكذلك بسبب عددمن المشكلات الطبيعية والبشرية والسياسية سنتعرض عليها لاحقاً . كما أن الإنتاجية ضعيفة متذبذبة ، فالمزارع يزرع محاصيل مختلفة فينفس الحيازة نسبة لتفتت ملكية الحاكورة وصغر الحيازة وعدم وجود دورة زراعية علمية واضحة تتعاقب فيها المحاصيل كما أن تتسم الإنتاجية في القطاع المطري بالتدني والتذبذب من سنة بعد أخرى بسبب تذبذب الأمطار.

الخضر والفواكهة:

تمتاز أراضي جبل مرة التي تقع على اتفاع 10000 متر فوق سطح البحر بخصوبة التربة ،وتقدر مساحتها بحوالي 29 ألف كيلومتر مربع. وتتراوح كمية الأمطار فيها بين 800 و1000 مليمتر سنوياً. ويسودها فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء بارد ممطر مما يجعلها تصلح لزراعة محاصيل لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الأخرى مثل الفراولةوالتفاح، كما تمارس فيها الرعي والزراعة الآلية على نطاق ضيق وكذلك زراعة الغابات.

تزخر ولاية دارفور الكبرى بزراعة الخضر والفاكهة خاصة منطقة جبل مرة وتشتهر بزراعة الموالح منذ القدم أن نظام ري متقدم في الزراعة المطرية التقليدية من الجداول والاودية والخيران في دارفور، وذكر التونسي أن

الخضروات والفواكه موجودة في جبل مرة لمئات السنين ولايسكنة إلا بطون الكراكيت وأن نظام الري ادخله المغامرين من المرويين وزراعة الفواكهة كانت على سفوح الجبال بالحيضان[14] زراعتها دربها المريون من أرض كوش إلى جبل مرة وهولاء أكثر قدرة ونشاطاً من قبائل الفور.

الثروة الحيوانية :

يتضح من الجدول (11) توزيع الثروة الحيوانية في إقليم دارفور في جميع ولاياتها[15]، ولكن بكثافة وبالأخص في مناطق السافنا الغزيرة المطر في ولاية غرب دارفور وجنوب دارفور،يسود النمط الرعوي التقليدي في معظم أنحاء الإقليم حيث المراعي الطبيعية والترحال من أجل الكلأ والماء وفيه يتم تربية الحيوان بأعداد كبيرة .ويتم سحب جزء يسير من القطيع للبيع بالمدن الكبيرة ولأغراض الصادرلأنها تعاني من مشكلات عديدة خاصة تقليل البور بإدخال محاصيل أخرى واتساع المساحات الزراعية .قد مثلت الثروة الحيوانية خلال العام 1984م 50 %من ميزان المدفوعات السوداني و2 %من مجمل الناتج الوطني حيث كان نصيب المنطقة)دارفور (من الثروة لحيوانية30 %بينما تضم المنطقة 25 %من إجمالي حجم الثروة الحيوانية في السودان ،كما أن عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة يشكل مشكلة كبيرة عن فوائد الثروة الحيوانية.

بالإضافة إلى ذلك هنالك عدد من أنشطة التي يمكن تسهم في تنمية تطور إقليم دارفور من غاباتكمااسلفنا ذكرها في المناخويساهم الصمغ العربي في منطقة محدودة في شرق دارفوريبالإضافة إلى مورد السياحة والحياة البرية .

جدول (11) تقديرات أعداد الثروة الحيوانية موزعة علي الولايات المختلفة 2004م

الولاية	الأبقار	الضأن	الماعز	الإبل	الجملة
شمال دارفور	652064	3531302	2804904	436356	7424626
جنوب دارفور	3995880	3609558	2910351	82345	10598134
غرب دارفور	3840816	3668250	3416499	315302	11240867

المصدر : الإحصاء والمعلومات - وزارة الثروة الحيوانية والسمكية 2006

المعادن في إقليم دارفور:

إقليم دارفور غني بموارده المعدنية وصخورة الصناعية فهي غير مستغلة متى ماخطط لها فهي واعده في حل مشكلة التنمية الاقتصادية وتوفر فرص عمل للشباب وتدر عملات صعبة إذا استثمرت هذه الموارد ، فأن التفكير في استثمار واستغلال هذه الموارد سيلتزم أجراء المزيد من الاستثمارفي مجال الدراسات وعمليات البحث والتنقيب الجيولوجي والاستكشافات الجيوفيزيائية والجيوكميائية بهدف تحديد النوعية وحساب الإحتياطي مما تساهم في نهضة الإقليم واستقرار السكان. من المعادن المتواقرة في إقليم دارفور هي:

خامات النحاس بجنوب غرب دارفور والزنك والرصاص بغرب دارفور،رواسب العطرون توجد في شمال دارفور في واحتي العطرون والنخيلة. كما يوجد الحديد وفي ولاية جنوب دارفوربمنطقة حفرة النحاس10 مليون طن كبرتيد نحاس و2,7% نحاس،البترول في ابوجابرة ، ومصفاة ابوجابرة طاقتها 2 الف برميل يومياً وستعدل الى 5 الف برميل يومياً، كما يتوفر خام الحديد بمنطقة كرنوى شمال كتم بدارفور والكمية بليون طن و90% اكسيد حديدويوجد الحديد البنى الاكثر تركيزا بمناطق جبال دارفور[16]

ويمكن أن نناقش أهم المعادن بولاية دارفور الكبرى :

كالأتي :

مجموعة الفلزات الثمينة غير الحديدية ، مجموعة الفلزات والسبائك الحديدية، مجموعة المعادن والصخور الصناعية ومادة الطاقة ويمكن تحليلها كمايلي[17]:

1/ مجموعة الفلزات واللافلزات الثمينة :تشتمل على:

أ/ الذهب :

يوجد بمنطقة حفرة النحاس مصاحب للنحاس واليورانيوم في عام 1979م نفذت شركة شفرون (سودان) برنامج مسح جيوكيميائي إقليمي بمنطقة حفرة النحاس حيث تم جمع 35عينة صخرية و18 عينة ترابية واحجار29بئر(حفر دوار) ثم تقدير الإحتياطي بحوالي6109445طن متري ذهب و165/طن و150جرام /طن موليبدنوم وكذلك ويتواجد الذهب بمنطقة كاروني ، يتواجد أثار قديمة تدلل على تعدينه بالمنطقة كما يوجد في منطقة سنقو بجنوب دارفور وفي شمال دارفور بجبل عامر:

ب/ الالماس :

برنامج المسح الاستطلاعي أثبت عن وجودالالماس بالسودان بدأ تنفيذه في أوائل السبعينات بواسطة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) ومصلحة الجيولوجيا والثروة المعدنية في جنوب غرب دارفور في المناطق المتاخمة لحدود لجمهورية أفريقيا الوسطى في مساحة تقدر بحوالي(10000كلم^2) أي ما تعادل 5.4% من مساحة السودان ومناطق تعدين الماس في أفريقيا الوسطى في منطقة (NZAKO وquamdja kawvadjia) تبعد عن الحدود السودانية 50كلم حيث الالماس الرسوبي يوجد في السطح عدم التوافق الفاصل بين رواسب الخيران المنحدرة من الأرض السودانية إلى داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى ، حدد بعض الجيولوجين الإحتمالات وجود مصادر رواسب (صخور كمبرلايت ولامبورولايت) بالسودان ربما توجد داخل حزام التمزق والفوالق الذي يمتد باتجاه شمال شرق – جنوب غرب الواقع بين حفرة النحاس وحدود جمهورية أفريقيا الوسطى .

أن البيانات الجيولوجية بالسودان واعدة ومهياة لمثل هذه التمعدنات خاصة وأنها تحمل بين ثناياها تكوينات لصخور فوق قاعدية وتكون منبينها صخور حاملة لأنابيب الألماس دفينة تحت غطاء رسوبي ولكن عمليات الاستكشاف الالماسي تحتاج إلى تقنيات متقدمةوإستثمارات كبيرة ، تستخدم بعض أنواع الالماس وخاصة الثمينة والشفافة منها كالاحجار الكريمة للزينة وأماالنوع الأسود (الكربونيدو) فيستخدم كمواد للصنفرة وصناعة ادوات القطع الشديدة الصلابة .

2/مجموعة الفلزات غير الحديدية : تشتمل على :

أ/ النحاس:

يتواجد النحاس بجنوب دارفور وشمال بحر العرب وفي منطقة حفرة النحاس التي تقع في دائرة عرض45 9 ش مع تقاطع خط طول 08 24ق معروفه منذ أكثر من مئاتي عام .

يتواجد النحاس في حزام من الصخور المتحولة تمتد بإتجاه الشمال الشرقي لمسافة 100كلم طولاً ويتواجد من مجموعة كبريتدات وأكاسيد النحاس ، وفي هذا الحزام يوجد الخام في شكل عروق في نطاق القص والفوالق التي أصابت المنطقة ، منذ عام 1921 توالت الدراسات في تلك المنطقة من مختلف

الدراسات الأجنبية والمحلية كان أخرها برنامج الأمم المتحدة الأنمائي1968-1973م واشتمل البرنامج على تقييم الخام الموجودة حول قرية سونغو في شمال الحزام المذكور حيث تم حفر العديد من المجسات العميقة التي بلغ عددها90بئراً وتم حفر50خندقاً استكشافياً مع تنفيذ العديد من الخرائط الجيولوجية والجيوكميائية في الجزء الأوسط من المنطقة المدروسة قدر الخام بحوالي 7.8 مليون طن نسبة تركيز عالي4% حتى عمق200أزداد بعد ذلك إلى إحتياطي مختزل قدره 20 مليون طن نسبة تركيز5.77 نحاس.

يوجدخام النحاس قي حفرة النحاس مصاحب للذهب واليورانيوم والموليبدبوم ويوجد الانتاج في جبل جانفي وجبل تيريزول وخور سيري وجبل بيشاره وجبل شيري يرونجووجبل ورانجا وجبل خضرا وجبل ياتا بانا، كما يوجد بها خامات المعادن والصخور الصناعية مثل صخور النيس الجرانيتي يستخدم كحجر مجروش لرصف الطرق وتشييد الكباري والسدود .

تعد الصخور بكل أنواعها في ولاية دارفور الكبرى ذات قيمة اقتصادية في مجال العمارة والهندسة المدنية من طرق وجسور وسدود والطوب الأحمر وفي صناعة الزجاج والأسمنت ومواد الديكور مثلاً يوجد الرخام النقي الأبيض يدخل في صناعة السكر والورق والأسمنت كما تضفي عليه ألوان زاهية وجميلة تصلح لأغراض الزينة والديكور كما يوجد النيس الجرانيتي كمكاشف صخرية متفرقة مابين نيالا وكاس والثاني في جبل بيرو الواقع شرق مدينة رهيد البردي كما يوجد الكوارتيز بالقرب من مطار نيالا وعلى طول الطريق مابين نيالا وكديكا وفي شكل تلال تمتد من نيالا إلى عد الفرسان ومن مدينة رهيد البردي حتى كبم شمالاًويوجد داخل قرية سنقو وشمالها وجنوب حفرة النحاس حتى حدود دولة جنوب السودان بوجد الرخام غرب منطقة دوليبة وعلى بعد 20 كلم شمال غرب مدينة رهيد البردي وعلى بعد 50كلم شمال غرب مدينة نيالاوفي جنوبها جنوب خور أبشي ويوجد الحجر الجيري الطباشيري من بئر مايديقا وجنوب غرب نيالا، ويوجدجنوب حفرة التحاس ، بقع الجزء الجنوبي من جبل مرة في أفصى شمال ولاية جنوب دارفور ويتكون من صخور البازلت ويمكنأن تستغل في رصف الطرق والأعمال الإنشائية الأخرى وهنالك رواسب الكبريت والملح المصاحبة للنشاط البركاني فالملح يستغل بواسطة الأهالي من بحيرة دريبا، كما يوجدخام الكايولين حول مدينة عد الفرسان وعلى بعد25 كلم جنوب شرق المدينة[18].

يوجد الحجر الرملي في وسط وشرق ووجنوب شرق ولاية جنوب دارفور هنالك عدة جبال حول مدينة عد الفرسان وحول قرية جامع أبو عجورة وبالقرب من بليلة وشمال شرق قرية توقا وجنوب قرية دريب الريح وشمال قرية بيت حراز أما الحجر الرملي والطيني يوجد شمال عرديبة أمقاش وحول قرية توقا وشمال وشمال شرق قرية طوال[19].

هذه تمثل معادن عديدة غير مستغلة يمكن تلعب دور كبير في إفليم دار فور في الصناعات الإستخراجية وتسهم في تنمية الإقليم وإستقراره ومخاربة الفقر ، كما أنها أنها وافرة في الطبيعة وكلفة إنتاجها قليلة مقارنة مع كلفة المعادن الأخرى وهذا يسهم كنشاط يوفر فرص عمل للشباب وتحل مشكلة البطالة وتدر عملة صعبة للبلاد إذا ماتم تخطيطها وإدخالهاغي دائرة الإنتاج والاستثمار .

ب/ البوكسيت:

تعتبر ترسيات البوكسيت المصدر الرئيسي لإنتاج الألنيوم وهومنافساً للحديد والنحاس في العديد من استخداماتها حيث أنه فلز خفيف الوزن وصلب وموصل للكهرباء وبقاوم التآكل الكميائي بدرجة عالية ، أكتشف البوكسيت في السودان في الثمانينات في منطقة شمال دارفور في منطقة وادي هور التقييم الأولي 40 ألف طن ويتوقع زيادة هذه الكمية بعد إجراء مسوحات جولوجية في شمال وغرب هذه المنطقة وأظهرت قيمة التحاليل الكيميائية أن نسبة الألومينا تتراوح بين 33 – 37 %.

استخدامات البوكسايت الألونيوم:

1. نسبة لخفة وزن الألونيوم وصلابته ساعد في نهضة صناعة الطيران .
2. صناعة السيارات .
3. في الصناعات الكيميائية ويدخل البوكسايت في صناعة الشب (كبريتات الألونيوم) المستخدمة في تنقية مياه الشرب .
4. مادة كلوريد الألونيوم المستخدم في تكرير البترول وإزالة الألوان في صناعة السكر.
5. الصناعات الكهربائية .
6. في الصناعة مواد الصقل .
7. الاستخدام الأوسع للبوكسايت في صناعة الأواني المنزلية والصناعات الإنشائية.

8. باقي صناعة البوكسايت يستخدم في صناعة الأسمنت البوزلاني ويمكن الإستفادة من كل الخام [20]

معدن البوزولانا:

توجد في منطقة جبل مرة وجبل ميدوب بدار فور ، وتستخدم البوزولانا في صناعة الاسمنت لنخفيف تكاليف البناء خاصة السكن الشعبي ، وعند خلط البوزولانا مع الأسمنت البوزنلاندي بنسب مختلفة يسخدم في بناء الأجسام الخرسانية الضخمة مثل السدود والكباري لتقليل التشققات التي تحدث عند استخدام الأسمنت البوزنلاندي لوحده، كما تستخدم في الأماكن التي تتواجد فيها الأملاح والكبريتات والقلويات لمقاومتها العالية لهذه المواد، وتستخدم البوزولانا في أسمنت آبار النفط خاصة في الأعماق الكبيرة التي لا يصلح فيها استخدم الأسمنت البوزنلاندي العادي، بالإضافة إلى استخدامها كمادة مالئة في تعبيد الطرق والمطارات وقد نجحت التجربة في استخدامها في البلاط و الموزايكو والمونة والبياض[21]. وهذا مورد طبيعي متاح غير مكلف في استخراجه بسبب وجوده على السطح ويحل كثير من مشكلات مشاريع التنمية في الإقليم ويوفر فرص عمل للشباب في المشايرع المدنية بدلاً من الإنخراط في الصراعات بسبب البطالة والفقر.

الصناعة في إقليم دارفور:

الصناعة تعبر عن الإستفادة من المواد الخام المنتجة محلياً من موارد زراعية ومعدنية وخلافها والتي كما ذكرت أعلاها في إقليم دارفور ، يمكن إستغلالها بصورة تعظم من قيمتها المضافة من خلال العمليات التصنيعية بتحويلها إلى مواد تحقق إشباع أكبر لدى المستهلك مما يوفر مبالغ ضخمة كانت تذهب نحو إستيراد هذه السلع من الخارج. لدى الصناعة قدرات كامنة إذا تم الإستفادة منها يمكن أن تحقق عائدات معتبرة في سلع الصادر ويمكن أن توفر فرص عمل للشباب وكذلك كميات من العملات الأجنبية من خلال التركيز على تصنيع السلع التي تتمتع بميزات نسبية عالية ولها المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. إن الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة للصناعة المحلية تجعلمقدرة هذا القطاع على أن يحمل على عاتقه عبء النهضة الاقتصادية والتنموية بالبلاد[22].

تلعب الصناعات الصغيرة والحرفية دوراً هاماً وحيوياً في إقتصاديات دول

العالم المتقدمة والنامية فقد أصبحت تحظى بإهتمام القائمين بالأمر في كافة الدول وذلك بإعتبارها مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة وعاملاً حيوياً في زيادة الدخل القومى ومصدراً مغذياً للمشروعات الكبيرة ووعاءً رحباً لتعبئة المدخرات الوطنية هذا بالإضافة الى ما لها من مرونة التوطن الجغرافي والتكيف مع ظروف كل منطقة فالصناعات الصغيرة والحرفية بطبيعتها جزءاً هاماً من النسيج الإقتصادي للدول كما أنها تتميز بقدر كبير من المرونة مما يجعلها أكثر قدرة علي التغلغل في الريف والمدن الصغيرة هذا بالإضافة الي إستخدامها لمواد وعمالة محلية كان يمكن أن تكون عاطلة دون قيام صناعات تساعد علي قيامهاوتوزيعها وإنتشارها في ولايات البلاد المختلفة.فالصناعات الصغيرة والحرفية تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الإجتماعية فى السودان وهى من أكثر القطاعات الإنتاجية توفيراً لفرص العمل ومورداً هاماً للدخل والمعيشة خاصة للقطاعات ذات المهارات والإمكانات المحدودةوتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة والحرفية في :

- توفير فرص ومجالات العمل.
- سهولة التاسيس والانشاء.
- سهولة التوطين.
- تنمية روح الادخار.
- خفض معدلات التضخم.
- تنمية الاستثمار.
- دعم برامج التنمية الصناعية.
- إذكاء روح المبادرة والإبتكار والتخصص.
- تعظيم الناتج المحلى.

9)تنويع هيكل الناتج الصناعى وزارة الصناعة[23]

المشاكل والمعوقات التى تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية

أولاً: دعم القوانين والتشريعات:

- عدم وجود قوانين منظمة للصناعات الصغيرة والحرفية.
- تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الصغيرة والحرفية.

ثانياً: مواقع اقامة المجمعات الصناعية

من الملاحظ أن جميع الصناعات الصغيرة والحرفية متفرقه وغير منتظمة داخل المدن والاحياء السكنية مما شكل عدم إستقرار الحرفيين فى مجمعات ثابته للانتاج والتدريب والجودة التى تخلق المنافسة للتسويق الخارجى ومما يؤدي الى مظهر غير حضاري وتلوث بيئي مع ضعف عملية المناولة.

يمثل قطاع الصناعات الغذائية الجزء الأكبر في هيكل الصناعة في إقليم دار فور (أنظر الجداول أدناه)، من حيث حجم الإستثمارات وعدد المنشآت وحجم العمالة، ويضم هذا القطاع صناعات غذائية متعدده ترتبط بصناعات ونشاطات أخري تغذيها وتتكامل معها في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة لتنتج سلعاً ومواد غذائية ومنتجات ثانوية ووسيطة ذات قيمة عالية. وتتمثل في الزيوت النباتية والمشروبات قطاع المطاحن والمخابز[24] .

ولاية دارفور الكبرى بها موارد أقتصادية يمكن أن تستغل صناعياً وتوفر فرص عمل للسكان وتوفر عملات صعبة للتنمية وتطوير المنطقة واستقرارها، وتمتاز الولاية بموارد الإنتاج الزراعي والحيواني والغابات والمعادن ، يظهر الجدول (12)أكبر قاعدة للصناعات التحويلية الكبيرة والصغيرة بولاية دارفور الكبرى ويمكن مناقشتها على النحو التالي:

ولاية جنوب دارفورتشكل المنشآت الصناعية الكبيرة نسبة (75%) من جملة المصانع الكبيرة بإقليم دارفور بينما المنشأت الصغيرة تبلغ نسبتها73% من جملة المنشآت الصناعية الصغيرة وهذه المرتبة الأولى التي تحوزها ولايةجنوب دارفورمنجملة المنشأت الصناعية فيإقليم دارفور نسبة؛ ماتوفره الولاية من موارد اقتصادية زراعية وحيوانية وغابات ، ثم يليها ولاية شمال دارفور بنسبة (19 %)، وأخيراً ولاية غرب دارفور التي تشكل أدنى نسبة (6 %)،وأيضاًولاية شمال دارفور تأتي في المرتبة الثانية بنسب 20 %منحيث عددمنشآت الصناعات الصغيرة ثم تليها غرب دارفور.

عدد المنشآت المتوقفة تتركز في ولاية جنوب دارفوروتشتمل 37 مصنع كبير للأغذية والمشروبات ومصنع لتهيئة الجلود ومصنعان للصناعة المواد والمنتجات الكيميائية و57 مصنع للصناعات المنتجات التعدينية وغير المعدنية ومصنع تشكيل المعادن وتبلغ جملتها 98 مصنع كبير متوقف ولكن في الولايات الأخرى ولا توجد مصانع متوقفة وهذا يشير إلى أنها ولاية واعدة بالصناعات

التحويلية متى ما خطط لحل المشكلات والعقبات الصناعية للمصانع المتوقفه .

تمتاز ولاية جنوب دارفور في المرتبة الأولى لحجم القوى العاملة في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة بنسبة 83% و73% على التوالى لأنها يوجدبها حجم سكاني كبير وتمتلك منشآت صناعية كثيرة بسبب ما تمتلكه من موارد كما ذكر سالفاً وهذه تشكل قوة عمل رخيصة أماولاية شمال وغرب دارفور تاتي بحجم عمالة أقل تبعاً لقلة عدد المنشآت كما يبينها الجدول (12).

الجدول (12) حجم المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة والمستخدمين فيها بإقليم دارفور

اسم الولاية	المنشأت الكبيرة	النسبة	المستخدمين	النسبة	المنشأت الصغيرة	النسبة %	المستخدمين	النسبة%
شمال دارفور	23	19	303	10	1158	21	2789	20
غرب دارفور	7	6	223	7	355	6	978	7
جنوب دارفور	92	75	2477	83	3999	73	9989	73
الجملة	122		3003		5512		13756	199

المصدر : عمل الباحث أعتماداً على بيانات وزارة الصناعة 2013

تصنيف الصناعات بالمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة بولاية دارفورالكبرى على حسب نتائج المسح الصناعي2005م [25]:

يتضح من الجدول (13) قلة عدد المنشأة الصناعية الكبيرة بولاية شمال دارفور حيث يبلغ عددها 23مصتعاً

والمستخدمين فيها 303 عامل وتتمثل المضانع في مصنع زيت ومصتع شعيرية ومصنع صابون يالاضافة إلى 20 مصنع للطوب الأحمر وهذا يوضح تدهور التنمية الصناعية بالولاية بما فيها من موارد زراعية خاصة الحبوب الزيتية التي يمكن أن تسهم في قطاع صناعة الزيوت وكذلك يما تذخر به الولاية من ثروة حيوانية ومعدنية .

جدول (13) الصناعية الكبيرة شمال دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	993	2112
الخشب	3	6
المواد والمنتجات الكيماوية	2	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	80	459
تشكيل المعادن	60	174
صناعة الأثاث	20	34
الجملة	1158	2789

المصدر :عمل الباحث إعتماداً على بيانات وزارة الصناعة2005

الجدول (14)يشير إلى الصناعات الصغيرة بولاية شمال دارفور إذ تمثلالأكثر عدداً للمنشأت الصناعية (**1158منشأة**) والأكثر في توفير فرص عمل(**2789مستخدم**)وهذا يشير إلى أهمية الصناعات الصغيرة والحرفية في اقتصاديات المنطقة، فهي الأساس الذي يمكن ان يتطور وتحل كل عقباته ويدعم من الجهات الرسمية إلى أن يصل إلى مرحلة الصناعات الكبيرة ، الجدول (14) يظهر أهمية صناعة الأغذية والمشروبات إذ تشكل أعلى حجم بولاية شمال دار فور (993 منشآة) وكذلك حجم الفوى العاملة ، وتتمثلفي مخابز، ثلج ،قشارة ،معصرة زيوت ، طاحونة دقيق إلى الصناعات والتعدينية تشكيل المعادن والحدادة (الورش) ، وغير التعدينية صناعة الطوب الأحمر (الكمائن) وهذه توفر فرص عمل للسكان ومصدر دخل إضافي .، وكذلك هنالك صناعات تراثية تقوم بها المرأة الدارفورية (من منسوجات قطنية وأعمال السعف والخزف وغيرها)

جدول (14) المنشآت الصناعية الصغيرة شمال دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	2	25
المواد والمنتجات الكيماوية	1	30
التعدينية وغير التعدينية	20	248
الجملة	23	303

المصدر:عمل الباحث إعتماداً على بيانات وزارة الصناعة2005

امـا بالنسـبة لولايـة غـرب دارفـور تمثـل نـوع الصناعـة الكبـيرة وعـدد العمالـة قليلـة جـداً (7 منشـأة)جدول (15)مقارنـة بالولايـة الأخـري في ولايـة دارفور الكـبرى وتركـز عـلى نـوع واحـد فقـط وهـي المنتجـات التعدينيـة وغيرالمعدنيـة وهـذا يوضـح ضعـف مشـاريع التنميـة في هـذه الولايـة الحدوديـة عـلى الرغـم مـن توافـر المـوارد الطبيعيـة فيهـا ممـا يؤثـر عـلى عـدم الاسـتقرار وهجـرة السـكان كلمـا قـل حجـم السـكان ومراكـز في الولايـات الحدوديـة يؤؤثـر عـى الأمـن القومـي والأقليمـي بسـبب تغـول السـكان المجاوريـن في الـدول الحدوديـة عـلى الأراضي الزراعيـة والرعويـة المجـاور لهـم ويقـود الدولـة لحـروب خارجيـة تؤثـر عـلى عـدم اسـتقرار السـكان .كمـا يوضـح الجـدول (16) حجـم االمنشـآت الصغـيرة والعمالـه ،تتصـدر صناعـة الأغذيـة والمشروبـات بعـدد منشـأ أكـبر(225) وحجـم عمالـة أكـبر(581) ثـم تليهاصناعـة دبـغ وتهيئـة الجلـود والـسروج والأحذيـة نسـبة لوجـود الثـروة الحيوانيـة ويمكـن أن تحـدث إلى مصانـع كـبرى وتسـهم في الصادربالأضافـة إلى صناعـة تشـكيل المعـادن (ورش حـدادة) ثـم صناعـة الخشـب نسـية لوفـرة الغابـات فيهـا وهـذا يمكـن أن تتطـور هـذه إلى صناعـات متعـددة كبـيرة مـن خشـب وورق ، وأثـاث فاخـر لوفـرة المـوارد الطبيعيـة فيهـا .

جدول (15) المنشآت الكبيرة بولاية غرب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
المنتجات التعدينية غير المعدنية	7	223

المصدر:عمل الباحث إعتماداً على بينات وزارة الصناعة2005

جدول (16) المنشآت الصغيرة بولاية غرب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	225	581
دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية	49	135
الخشب	26	73
الالات والمعدات	1	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	3	22
تشكيل 14المعادن	45	142
صناعة الأثاث	6	21
الجملة	355	978

المصدر:عمل الباحث إعتماداً على بيانات وزارة الصناعة2005

يتضح من الجدول (17)أكبر قاعدة للصناعات التحويليةبولاية جنوب دارفور من حيث أنماطها وحجم المنشآت الكبيرة والعمالة(92 منشأة)بالإضافة كبر حجم العمالة (2477عامل).مثلصناعة الأغذية والمشروبات تشمل كل من الزيوت والشعيرية والمطاحن والعصائر والمربات بالإضافة إلى دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية نسبة لتوفر الثروة الحبوانية ومن الغابات الصناعات الخشبية و صناعة الأثاث و الالات والمعدات المنتجات التعدينية غير المعدنية و تشكيل المعادن وغيرها.

جدول (17) المنشآت الكبيرة بولاية جنوب دارفور

نوع الصناعة	المنشآت الكبيرة العاملة	المستخدمين في الصناعات الكبيرة
الأغذية والمشروبات	28	873
المنسوجات	1	188
الخشب	2	30
صناعة الطباعة والنشر	1	12
المنتجات التعدينية غير المعدنية	57	1321
المواد والمنتجات الكيماوية	1	22
المطاط واللدائن	2	31
الجملة	92	2477

المصدر:عمل الباحث إعتماداً علىبياناات وزارة الصناعة 2005

كما يبين الجدول (18) جملة المنشآت الصناعية الصغيرة بولاية جنوب دارفور من الأغذية والمشروباتالتي تشكل أعلى حجم من حيث العدد(2318منشأة) وحجم العمالة(5690عامل)ومن الغابات تتم الصناعات الخشبية وصناعة الأثاث(نجارة) والالات والمعدات والمنتجات التعدينية (تشكيل المعادن من حدادة وورشوغيرها ، وغير المعدنية مثل صناعة الطوب الأحمر (الكمائن) والصناعات الحرفية المرتبطة بأعمال المرأة الدارفورية.

جدول (18)المنشآت الصناعية الصغيرة بولاية جنوب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	2318	5690
صناعة منتجات التبغ	1	8
دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية	219	411
الخشب	272	614
الالات والمعدات	1	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	498	1808
تشكيل المعادن	547	1155
صناعة الأثاث	143	299
الجملة	3999	9989

المصدر:عمل الباحث إعتماداً علىبياناات وزارة الصناعة 2005

ماتم منافشته أعلاه بشير إلى أن دارفور الكبرى غنية بالموارد الطبيعية وبها حجم سكاني كبير، فهي تعاني من قصور تنموي في شتى المجالات الصناعية فلابد من وضع إستراتيجيات وخطط وسياسات تنموية ، للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والصناعية بما يحقق الترابط بين برامج التنمية في شتى المجالات السياسات الاقتصادية حتى يمكن تتحقق نهضة دارفور وينعم ساكنيها بالاستقرار والتنمية . كما تعتبر المرأة الريفية محور التنمية الزراعية المستدامة في كثير من الدول النامية ويسهم دورها في إقليم دار فور في الزراعة يتركز عملها في أراضي الزراعة المطرية،حيث يقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية ابتداءاً من فلاحة الأرض حتى الحصاد تتحمل المرأة عبء أكثر العمليات الزراعية، وتنتج معظم غذاء الأسرة،. وبالرغم من إسهامات المرأة الريفيةفي الإنتاج الزراعي، إلا أن هناك معوقات تعترض عملها، وأهمها عدم الاعتراف بدورها الإنتاجي الذي تضطلع به حيث لا يعود عليها أي دخل نقدي مباشر الأمر الذي يحد من مكانتها الاجتماعية. كما تنتشر الأمية بين النساء وتعاني المرأة أيضاً من عدة مصاعب أخرى منها محدودية حيازة الأراضي نظراً للتقاليد السائدة، وكبر حجم الأسرة الريفية حيث تتولى المرأة

الرعايــة والتنشــئة بالإضافــة إلى أعبــاء العمــل المنــزلي، وفي الحقــل ممــا يجعلهــا مشــتتة في جهودهــا، وضعــف التمويــل المتــاح للمــرأة، بالإضافــة إلى حرمانهــا مــن فــرص التدريــب ممــا يعرضهــا للفقــر وعــدم القــدرة عــلى زيــادة دخلهــا وتحســين مســتوى معيشــتها، عــلاوة عــلى قلــة المنظمــات غــير الحكوميــة الأهليــة العاملــة في مجــال النهــوض بالمــرأة ممــا يضعــف القيــادات والكــوادر النســائية بأضافــة إلى بعــض الأنشــطة الحرفيــة ، ويعتمــد نجــاح الجهــود المبذولــة لتحقيــق تلــك التنميــة عــلى تطويــر وتأهيــل المــرأة وإكســابها المهــارات ودعمهــا بالخــبرات، وتمكينهــا مــن امتــلاك المــوارد والتمويــل الــلازم للتوســع في الأنشــطة الإنتاجيــة بمــا يحقــق لهــا ولأسرتهــا الدخــل الــكافي لتحســين الحالــة المعيشــية.

معوقات التنمية الاقتصادية في إقليم دافور

ممــا تقــدم خــلال المــؤشرات الاقتصاديــة الســابقة لإقليــم دارفــور وعنــد الربــط بــين كل الجــداول الإحصائيــة يتضــح التدهــور الواضــح بصفــة عــام بســبب القصــور في التنميــة الاقتصاديــة خاصــة التنميــة الزراعيــة التــي تشــكل الحرفــة الرئيســية للســكان ويتضــح مــن الأرقــام الســابقة هنالــك تذبــذب في كميــة الإنتــاج الإنتاجيــة ، ولــم يتــم حصــد معظــم المســاحة المحصــودة مــن جملــة المســاحة المزرعــة مــن ســنة لأخــرى. ويمكــن حــصر المعوقــات كمــا يــلي:

1/ الجفاف :

كارثــة الجفــاف مــن الكــوارث المعروفــة التــي تعاقبــت عــلى الســودان ، تعتبر دار فــور مــن مناطــق الســودان التــي تتعــرض لهــذه الكــوارث الطبيعيــة خاصــة شــمالها ممــا يؤثــر ســلباً عــلى حيــاة الســكان وخفــض مقدراتهــم عــلى اســتخدام المصــادر الطبيعيــة بســبب تعاقــب الجفــاف والكــوارث البيولوجيــة عــلى المنطقــة وقــد كان لهــا آثارهــا الســلبية عــلى اجتماعيــات واقتصاديــات الســكان: ففــي عــام 1974 حصلــت كارثــة الجفــاف وكذلك1983حصــل جفــاف وكان عــدد الســكان المتأثريــن مــن ســكان دارفــور 1.000.000نســمة وعــام 1984 أيضــاً حصــل جفــاف ممــا أثــر عــلى المحاصيــل والثــروة الحيوانيــة وفشــلت المحاصيــل الزراعيــة، أيضــاً في عــام 1987بســبب الافــات الزراعيــة مــن جــراد فــئران وجفــاف فشــلت المحاصيــل الزراعية ،وعــدد الســكان المتأثرين.250.000نســمة بالمنطقــة ، في عــام 1989 حصلــت كارثــة الجفــاف ، وكذلــك في عــام 1990 وعــدد الســكان المتأثريــن 550.000نســمة و1991 جفــاف وعــدد الســكان المتأثرين150.000نســمة و1992حصــل جفــاف وعــدد

السكان المتأثرين 500.000نسمة و1992 حصلت آفات زراعية وفشلت المحاصيل الزراعية وعدد السكان المتأثرين 300.000نسمة و1994 حصل جفاف وعدد السكان المتأثرين 130.000نسمة[26].

يتضح مما تمناقشته أعلاه في محاصيل الحبوب والزيوت بولاية دارفور الكبرى هنالك تذبذب واضح في المساحات المحصودة مقابل مساحة الأراضي المزروعة حبوب ،كما يتضح تدهور وتذبذب الإنتاج

والإنتاجية في محاصيل الحبوب والزيوت على الرغم من التوسع الأفقي في المساحة المزروعة تناقص الحبوب في المساحة المحصودة من جملة الاراضي المزروعة كما تنتافصإنتاجاً وإنتاجية وهذا يوضح القصور في التخطيط لحل مشاكل الزراعة المطريةبسبب هذه المشكلة الطبيعية المتكررة، وهذا لايسهم في الأمن الغذائي لإنسان المنطقة ، مما أنعكس سلباً على حياة المواطنين وعدم استقرارهم وكما أدت مشكلة الجفاف إلى ظهور صراع الموارد برزت منه مشكلات الفقر والمجاعة والنهب والحركات المسلحة وأخيراَ أدت إلى لمشكلات الساسية وتبعاً لذلك تذداد الهجرة والنزوح واللجوء كلما حصلت الكارثة زادت سوء الحالة على السكان وتفشل مشارعهم الاقتصادية . تشمل قائمة المشروعات الزراعية القليلة التي جرت مساعيها لإقامتها في المنطقة لإستقرارالسكان مثل:[27] مشروع جبل مرة التكاملي ومشروع ساق النعام الزراعي ومشروع التنمية الريفية والمشروع الزراعى لغرب السافنا ومشروع البحوث الزراعية لغرب السودان، ما عدا مشروع جبل مرة،فأن المشاريع الثلاثة الأخرى فشلت،وهى بذلك تعتبر أمثلة لسوء تخطيط لمشروعات التنمية الريفية.

العقبات والمشكلات التي تواجة التنمية الأقتصادية في إقليم دارفور بسبب كارثة الجفاف الناتجة من التغيرات المناخية أثرت علي ولايات دارفور عامة وخاصة ولاية شمال دارفور وتأثرت بها قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية نتيجة الامطار المتذبذبة والجفاف وارتفاع درجة الحرارة مما انعكس سلبا على الانتاج والانتاجية والامن الغذائي ، وضرورة التكيف مع التغيرات المناخية وتقليل حدتهابالإضافة إلى ذلك تعد معدلات التبادل التجاري الدولية العكسية التي تواجه السلع الزراعية الأولية من المعوقات الأخرى التي يعاني منها هذه القطاع ، تعكس هذه البيانات الإحصائية أعلاه مراحل تطور المساحة المزروعة

والمحصودة والانتاج والإنتاجية للسلع الغذائية الرئسية في إقليم دارفور من الدخن والذرة على بالرغم من اتساع مساحة زراعة محاصيل الحبوب ، وهذا يعكس عدم الاستفادة من الإمكانات المتوفرة وعدم استغلال الإنتاج الموجود بأحسن صورة وأكبر جهد ممكنوبدوره أدى إلى إنخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.و.خصائص عناصر الانتاج وهذا نتج عنه طاهرة إنعدام الأمن الغذائي والبطالة والإجرام بشتى أنواعه (النهب المسلح) وكلها عوامل أدت إلى خلل في التنمية الاقتصادية وأسهمت في عدم الاستقرار في إقليم دارفور.، وهذا يحتاج إلسياسات استراتيجية ناجحة متمثلة في الاهتمام بالتقانات والبحوث للاستفادة القصوى من المياه والاصناف السريعة النضج فضلا عن زيادة قدرات الافراد والمؤسسات وتوعية المزارعين.

هذه التغيرات المناخية أحدثت تغيراً أيضاً في حياة بداوة أبالة شمال دارفور، إذ قاموا بحلول في الثمانينات، بتغيير حيواناتهم الإبل إلى بقر، فّارتحلواإلى جنوب دارفور بسبب الجفاف واستفردت بمساحات كبيرة، وخلق مشكلات كبيرة في الاحتكاك بين المزارعين والرعاة ساهم يصورة كبيرة في الصراع في إقليم دافور وادي إلى عجز المزارعين عن الاستفادة من العوامل التي تكمل بعضها البعض ،مثل التكامل بين الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل، وتترتب عليه تأثيرات سلبية على التغذية والصحة.

هذا القصور الواضح في التنمية الافصادية أدت إلى إصابة الهياكل الاقتصادية بأختلالات إنتاجية ناجمة عن تدني مستوى الأنظمة الاقتصادية وعدم إتباع سياسة زراعية واضحة المعالم بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية وما تسبب من تحديات الأمر االذي جعل استمرار عملية التنمية ونجاحها مرهونا بتجاوز هذه المعوقات والتحديات وإعادة بناء وخلق ظروف جديدة للإنتاج ونموه وكذلك إتباع سياسات زراعية خاصة بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بشكل خاص إذ تكون أكثر قابلية للتطبيق وتحقيق الأهداف المنشودة منها.

وجميع هذه المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أثرت على التنمية في إقليم دارفور وتسببت في الحرب الأهلية والصراعات في بقاء أجزاء كبيرة من تحت طائلة الفقر. وهو ما يجعل حدوث المجاعات أحد المخاوف الدائمة لدى ملايين الأشخاص.

2/ الصراعات والحروب الأهلية في إقليم دارفور

أن أزمة الجفاف والتصحر تسببت في الصراعات بين القبائل حول الموارد كما اسلفنا، كما سعت القبائل الرعوية شبه البدوية للحصول على أراضي خصبة أكثر، لذلك حدثت الصراعات المبكرة بدون الاشارة إلى التميز العنصري وهذه تحدد الأسباب الرئيسية للصراع من خلال تقييم الاخطار وتقديمها بواسطة مقاييس.إندور الحكومة المركزية في الخرطوم لم يعط الا اهتمام قليل لمصالح أهالي دارفور وهنالك ضعف في التطورات الاقتصادية- الاجتماعية، وبرامج ادارة الحكم، وادارة الموارد وعدم بناء السلام على المستوي القاعدي مما أدى البلد إلى أن تكون حزام صراع مستمر إلى أن تفاقمت المشكلة فأصحبت مشكلة سياسية وقبلية، إلى أن أصبحت دارفور تعاني من الازمةالاقتصادية التي لاتنفصل عن الأزمة الاجتماعية[28].

بصفة عامة شهد إقليم دارفور سلسلة من الصراعات ويمكن رصدها بصفة عامة كما يلي:بدأت عام 1932 ،وتمثلت في نزاع قبلي بين قبائل الكبابيش والبرتى والكواهلة والميدوب، وكان موضوعه مصادر المياه، وقد تمت تسويته بمؤتمر أم قوزين، ثم تلاه صراع آخر بين الميدوب والزيادية والكبابيش عام 1957 ،وانتهى بمؤتمر الصلح في المالحة وكان سببه المراحيل، أي "العرب الرحل". ثم انتقل الصراع إلى جنوب دارفور في عام 1968 م بين الرزيقات والمعاليا وانتهى بمؤتمر صلح وكانت أسبابه تتعلق بترسيم الحدود الإدارية. ثم الصراع الذي نشب بين المهرية وبني هلبةعام 1982 م وكان سببه نهب الثروة الحيوانية وانتهي بتدخل حكومي ثم الصراع بين القمرو المراريت وقبائل أخرى ضد الفلاتة عام 1987 موكان موضوعخ الحدودالإدارية. وقد تمت تسويتها[29] .

إتسع بعد ذلك الصراع إلى تكتلات أكبر وأحيانا أحلافاً، اندلع الصراع الرئيسي بين الفور واتحاد قبائل العرب بدارفور في1987م وأسبابه لا تختلف عن الأهداف المذكورة وانتهى بمؤتمر التعايش السلمي بين العرب والفور في عام 1989 بمدينة الفاشر، ثم الصراعبينالتعايشةوالقمرفي عام 1991 والزغاوة والمعاليا في الضعين، المساليت وبعض القبائل العربيةعام 1996م،والزغاوة الرزيقات في عام 1997 ، يبرز في هذا السياق، تأثير عام لا لطبيعة وقسوتها، خاصة الجفاف الذي ضرب الإقليم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي،

وما خلفه من حركة نزوح للقبائل الرعوية إلى مناطق القبائل التي تعتمد في معيشتها على الزراعة، وما رافق ذلك من احتكاكات واشتباكات ونزاع مسلح مركز بصفة أساسية حول التزاحم على سبل كسب العيش والرزق[30].

فى عام 1994 تم تقسيم منطقة دارفور إلى ثلاث ولايات وفى غرب دارفور، تم تخصيص أراضي جديدة للمجموعات العربية في مناطق المساليت قد أشعل صدامات بين المساليت من جانب والقبائل العربية والحكومة من جانب أخر. استمر الصراع الناشيءعن ما سبق حتي عام 2000 ،وحصد الصراع حوالي 3 ألاف نفس وتم حرق أكثر من 400 قرية وهجر 100 ألف أخرين حدث ان بعث الصراع فى مناطق الفور والزغاوة والمساليت منعام2000 ضد القبائل العربية الرعوية إلى أن أتسع النزاع بصورة أكبر في شكل حركات مسلحة مع هذه القبائل التي تشكل أكبر واقدم القبائل في إقليم دارفور مع الحكومة المركزية[28]. إلى أن أشتد الصراع من عام 2003 إلى 2020م .بسبب القصور في التحطيط التنموي وغيرها من مشكلات متشابكة ومعقدة أدت إلى هذه الحروب والصراعات نتائج أثرت على التنمية الاقتصادية وأنعكست على عدم استقرار الإقليم بنتيجة لظهور :

1/ ظاهرة النزوح واللجوء والهجرة : أسهمت جميعاً في عدم الاستقرارالاقتصادي بالإقليم فأثر على حرفة الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

هنالك حوالي 2.5 مليون من المشردين داخليا في دارفور، إضافة إلى 230 ألفاًمن اللاجئين من دارفور عبر الحدود في تشاد، وفي نهاية سنة 2007 ما يقدرب 81 تجمعاً للمشرديندخليافيدارفور، 21 منهامخيماتمنظمة، لا يعيش إلا نحو ثلث من المشردين داخلياً فقط في مخيمات ضخمة وبارزة تمام البروز للعيان، فيما يعيش البعض الآخر في مخيمات وتجمعات أصغر حجماً بالاشتراك مع قرية مجاورة لها في الأرض والموارد، ويعيش عدد كبير منهم في البلدات والقرى مع السكان المحليين. وعلى ذات المنوال يعيش اللاجئون المقيمون عبر الحدود في تشاد، عدد كبير منهم في 12 مخيماً منظماً، بينما استقر آخرون في القرى قرب الحدود أو حولها[31].

تفتت الجماعات المسلحة إلى وحدات أصغر فأصغر منها من يفاوض ومنها من لا يفاوض في مفاوضات السلام مما أدى إلى إستمرار الهجمات وزادت الصرعات القبلية في العنف والتشريد وتفشت الجريمة بصورة أكبر وتشرد

السكان منهم داخلياً ومنهم لاجئين ، منهم في مخيمات تحت سيطرة الحكومة ومنهم تحت سيطرة الحركات المسلحة ، وتعزز سبيلوصول السكان إلىأراضيهم الزراعية أو أي مشروع تنموي آخربسببالصراعات مما لحق الضرر المستمر بمشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور.

يتضح من (19) الهجرة الخارج من إقليم دارفور،إلى خارج حدود السودان في كل من ولاية غرب دافور وجنوب دارفور وشمال دارفور تشكل نسبة 38 % و34 % 28 % من جملة المهاجرين على التوالي على حسب تعداد 2008 وأن الهجرة الخارجية من الإقليم في زيادة مستمرة فكانت حجمها عام 1973 (158185نسمة) 1983 (227338نسمة)وفي عام 1993 (624670نسمة) إلى ان وصلت أعلى حجم عام 2008 (696181 نسمة) [32]؛نسبة لمشكلات الجفاف والصراعات القبلية والجرائم وتدني الخدمات و قلة فرص العمل وهذه تمثل هجرة الشباب القادرين على العمل وله أثره في مشاكل التنمية الاقتصادية بالمنطقة وعدم الاستقرار في الإقليم .

جدول (19) الهجرة الخارجية بولايات دارفور

اسم الولاية	الهجرة الخارجية	النسبة%
شمال دارفور	195731	28
غرب دارفور	264332	38
جنوب دارفور	236118	34
الجملة	696181	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات تعداد 2008.

كما يشير الجدول (20) هجر سكان إقليم دارفور إلى ولايات السودان المختلفة حيث تشكل العاصمة القومية أعلى نسبة بلغت 46% من جملة المهاجرين ؛ لوفرة فرص العمل والخدمات فيها ، ثم تليها الولايات الوسطى بنسبة 29 % ثم الولايات الشرقية بنسبة 14% وهذه الولايات يتوافر فيها الأمن وفيها فرص العمل وبها الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة ثم تليها الولايات الأخرى ذات النسب المتدنية بإعتبارها بعيدة عن موطنهم الأصلي وهي طاردة لسكانها الأصليين والتنمية فيها متدنية مثل الولايات الشمالية وأعالي النيل والإستوائية والأخيرتين تعتبر الآن مناطق هجرة خارجية،أما ولاية كردفان

الكبرى تبلغ النسبة 6% وبحر الغزال 3 % وهذا مرده إلى قرب المكان روبما فيها المتضررين بالحرب (نازحين) وهذه هجرات سكانية جميعها تؤثر في مشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور خاصة الزراعة.

لذلك يتميزعددالسكانالزراعيين في إقليم دارفوربعدمالاستقرارنظراًلاست مرارالهجرة من الريف إلى المدن،إلى جانب تنامي حاجة القطاعات الاقتصادية الأخربالصناعية والخدمات للأيدي العاملة التي يتم الحصول على جزء منهامن الريف الذي تتراجع فيه الحاجة إلى الأيدي العاملة بسبب الصراعات التي أدت إلى الهجرة.والتزوح وتعتبر هذه الهجرة أحد المعوقات الرئيسية التي تحد منتطوير وتنمية القطاع الزراعي، إلى جانب مساهمتها في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة، وزيادة عدد العمالة الهامشية غير المنتجة. تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتدني قيمة الناتج الزراعي نظراً لضعف استخدام التقنية الحديثة في النشاط الزراعي من مكننة وبذور محسنة وري وتسويق، هذا إلى جانب انخفاض كفاءة العاملين في هذا النشاط.

جدول (20) الهجرة الداخلية لسكان إقليم دارفور إلى ولايات السودان الأخرى

الولاية المستقبلة لسكان دار فور	حجم المهاجرين إليها من دارفور	النسبة %
الولايات الشمالية	3749	0.7
الولايات الشرقية	77750	14
ولاية الخرطوم	262876	46
الولايات الوسطى	157322	29
كردفان الكبرى	35391	6
أعالي النيل	5694	1
بحر الغزال	19722	3
الاستوائية	890	0.3
جملة المهاجرين منها إلى ولايات السودان	563894	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات تعداد 2008.

3/الحيازات الزراعية :

يحترف معظم أهل دارفور الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين ويتحرك معظم المواطنين بحيواناتهم في أراضي واسعة تتراوح من"السافانا" الغنية بالأشجار والأعشاب، والصحراء الجدباء ولكن منذ الثمانينبات إتسعت مساحة الأرضي الزراعية الواردة أعلاه ، كان من أسبابها زيادة حجم السكان أدى إلى تفتت ملكية الحاكورة على الوراث وبالتالي أدى إلى التوسع على حساب الرعي دون تخطيط من الجهات المسؤله مما خلق مشكلة في ضيق مرعى الثروة الحيوانية نسبة إلى النمو المتزايد للثروة الحيوانية مما أدى إلى الصراعات القبلية بسبب تعدي الرعاة على المحاصيل الزراعية وهذاالتعدى على المحاصيل الزراعية قلل من المساحة المحصودة بسبب التوسع الزراعي وضيق المساحات البور التي كانت تشكل مرعي أساسي للمواشي كما ذكر سابقاً ولكن أيضاً بقايا المحاصيل الزراعية مشاع في إقليم درفور مما أدى إلى تعدي الرعاة أيضاً على المحاصيل الزراعية المتأخرت النضج بسبب الشيوع نسبة إلى :

1. الكثير من المزارعين لا يزرعون في المواعيد المحددة مما يأخر نضج الزرع عن بعضه البعض ولذلك تتعدى الثروة الحيوانية على كثير من المحاصيل الزراعية التي تنضج مؤخراً ومما جعله عرضة للتلف ؛ لأن الرعاة لايعرفون حدود المحصودمن غير المحصود، أدى إلى النقص في الاراضي المحصودة وبالتالي تدني الإنتاج.
2. عدم إعتماد دورة زراعية في المناطق غزيرة الأمطار أدى إلى فوضى في المساحات الزراعية وعدم إنتظام المسحات المزروعة جعل الرعاة يتعدون على المحاصيل الزراعية .
3. التمدد الأفقي للزراعة واستخدام المزاعون العماليات الزراعية بالأساليب التقليدية بسبب قلة وإرتفاع أسعار المدخلات الزراعية أدى إلى تأخر عملية الحصاد وتلف الزرع وهذا قلل من الانتاج والإنتاجية .
4. قلة الابحاث التطبيقية المتعلقة بحل مشكلات التنمية الزراعيةالسريعة النضج حتى لاتتعرض للتلف بأي سبب من الأسباب أدي إلى تدهور الإنتاج والإنتاجية بالمشاريع الزراعية.

كما أن صغر مساحة الحيازة بالنسبة للإسرة الواحدة بسبب نظام الإرث والبيع ونسبة للزيادة السكانية ، أدى أيضاً إلى تشتت الأسر في عدة مواقع أدى إلى بعد المزرعة من السكن ؛ أثر سلباً على الإنتاجية وزيادة تكلفة الإنتاج وقلة العائد منها مما قلل إرتباط الأسرة بالأرض لبذل مزيد من الجهد لرفع الإنتاجية .

جميع هذه المشكلات تعكس عدم وجود استراتيجية واضحة لإستغلال المساحات المتوفرة للاغراض الزراعية والقصور الإداري في التخطيط الزراعي الواضح.وعدم وضع خطط تراعي فيها معدل نمو الثروة الحيوانية في المستقبل وضع عرض لمسارات الرحل على حسب نمو الثروة الحيوانية وفتح اكبر عدد من المسارات والمراحيل لتسهيل حركة الرعاة من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب لتفادي وقوع الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة. بحيث يؤمن إستقرار دارفور بصفة خاصة والسوودان بصفة عامة.

4/موارد المياه :

في جانب الأوضاع المائية، فما زالت دار فور الكبرى تعاني من عجز مائي يتوقع أن يتعاظم في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية، والاستخدام الجائر للموارد المائية، علاوة على ضعف وسائل الري نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية ،وربما يؤدي إلى استنزاف العناصرالغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدني إنتاجية الأرض.غير أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم في دارفور أحدث خللاً فيالتوازن الطبيعي البيئي وشكل أحدأهم المعوقات أمام التنمية الزراعية.

هنالك عدد من الأودية يمكن أن تسهم في حل مشكلة العطش عبر مشاريع حصاد المياه(السدود) مثل ودوادي أزوم ونيالا وكاجا وإبرة كتم وكايا والكوع كما توجد المياه الجوفية المنتشرة تحت سطح الأرض كحوض البقارة والحوض النوبي وحوض أم كدادة وحوض ساق النعام ،على الرغم من أن الحكومات المتعاقبة سعت لحفر الآبار الإرتوازية والدوانكي وبعض الخزانات والسدود في إنحاء الإقليم لكن مازالت الاقليم يعتمد على مياه الأمطار كموردرئيسي لمياه الشرب والزراعة في الإقليم وكذلك الرعاة يعتمدون على الاودية والمستنقعات السطحية والضحلة والبرك والأبار الضحلة وبحر العرب[33].

تعتبر المياه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها مجمل النمو الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وهي العامل الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي

فلابد من تركيز الجهود على تنمية المتاح من الموارد المائية عن طريق إجراء دراسة علمية لزيادة كميات المياه بتقنيات حصاد مياه الأمطار واستخدامات الاستشعار لحصاد المياه من سدود تخزينية وتروس وخنادق وغيرها، ومن ثم التخطيط لاستغلال كميات أكبر من المياه الجوفية، وكذلك لابد من وضع صياغة اتفاقيات تؤسس لاتفاقات معدول الجوار، ووضع الدراسات المفصلة للأحواض الجوفية المشتركة.

في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، أي تزايد- عدد السكان بنسبة 2.4 في المائة سنوياً، وازدياد الفجوة الغذائية تكون مشكلة عطش مستمر وفي ازدياد ،وواقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية، في ضوء التغيرات البيئية والمناخية التي يشهدها العالم وتأثيراتها على معدلات الأمطار.

في ولاية دارفور 2.5% فقط من السكان يتحصلون على مياه الشرب من شبكة داخلية ، وأن الأبار هي الغالب للحصول على المياه أن مشكلة المياه الريفية وتلوثها فى السودان ترتبط بسوء الإدارة وعدم تطور مصادر المياه، وبعد مسلامة التخطيط وعدم وضع السياسات الواقعية للمياه الريفية ومما يؤثر فى كمية الماء الموجود[34].

فالتقص الحاد لمياه الشرب يمثل 50% في اليوم مما جعل الرعاة يهاجرون بحيواناتهم خارج حدود الإقليم لسده ، مماجعل منطقة شعيرية والملم وريفي نيالا ومنطقة كامل بجنوب دارفور منطقة نزاع مستمر بين الرعاة والمزارعين, والنزاع بين كبكابية وجبال الميدوب ووادي هور بجنوب دارفور، أما غرب دارفور تكثر النزاع في مناطق جبال غرب زالنجي وهبيلة ووادي صالح كما حدث في شرق دارفور في مناطق عديلة والضعين عام2002م وهذا التنافس الصراع في عدم توافر المياه في المسارات للرحل في الدوانكي والحفائر والسدود كما أن النقص في استغلال المياه يرجع أيضاً لتقلبات المناخ بوجه عام[35].

فالماء أساس الحياة فهي العامل الحاسم في استقرار السكان وتطور برامج التنمية بكافة أنماطها ،فدارفور غنية بمواردها الطبيعية كما أنها توجد فيها عدد مقدر من مصادر المياه تحتاج إلى لدراسات علمية عميقة تخطط لحل مشكلة المياه بالإقليم .

5/مشكلة التقنية:

يتضح تدهور وتذبذب الإنتاج والإنتاجية في محاصيل الحبوب والزيوت أعلاه على الرغم من التوسع الأفقي في المساحة المزروعة وتناقص في المساحة المحصودة من جملة الاراضي المزروعة كما تناقص الحبوب إنتاجاً وإنتاجية وهذا يوضح القصور في التوسع الرأسي من أجهزة ومعدات وسماد وميبدات، تعتمد الزاعة على الطرق التفليدية من أجهزة ومعدات وتفميات حصاد مياه تقليدية وغيرها.

6/المراعي:

تراجعت مساحة المراعي نظراً لانخفاض معدلات هطول الأمطار في معظم إقليم دارفور التي تمتلك موارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة وشبه الجافة. كما يعود هذا التراجع إلى عدم توفير الرعاية والاهتمام اللازمين لتطوير أداء هذه المناطق واستمرار الممارسات الزراعية غير المناسبة، والرعي الجائر والمبكر نظراً لعدم تنظيم استغلالها وفق أسس علمية وتنظيمية. وقد نجم عن ذلك انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات منها وتطور معدل النمو في الثروة الحيوانية لا يقابله تطور في المراعي كما أن تطور حجم السكان وتفتيت الاستفادةالملكية للوراث كما أسلفنا وأيضاً عودة الكثير من الأهالي من المدن لزراعة لأراضيهم أدى إلى قلة الأراضي البور والنوسع الأفقي للمساحات الزراعية التي تزداد بألاف الأفدنة دون وفرة في الإنتاج والإنتاجية (أنظر جداول الإنتاج الزراعي أعلاه) وهذا يوضح غياب الخطط الاقتصادية مما أسهم في الصراع بين الرعاة والمزارعين وظهور النهب المسلح لسرقات لثروة الحيوانية مما أشعل نار الفتن بين القبائل ،

فمعرفة تزايد الحمولة الحيوانية الراهنة للمراعي الطبيعية في الإقليم عن طريق معرفة حساب طاقتها الاستيعابية الحالية.يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فلابد من الإهتمام بتطبيق مجالات تطوير المراعي الطبيعية في الإقليم في الحماية الطبيعية والتقوية الاصطناعية للنباتات الرعوية من خلال تنفيذ مشروعات إعادة الغطاء النباتي، وتطبيق دورات رعوية ووزراعية تقوم على مبدأ الحماية الدورية، وكذلك دعمالتكامل النباتي – الحيواني، وتوعية مربي المواشي وإرشادهم وتنظيمهم وإشراكهم في وضع وتنفيذ بعض البرامج، وإصدار التشريعات المناسبةوتطبيقه الحماية المراعي من الاعتداءات والتجاوزات.

بصقة عامة مشكلات التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تواصل الضرر المستمر للإنتاج بشتى أنواعه وتؤدى إلى إنعدام فرص العمل ثم الفقر الذي يؤدى إلى زيادة الجرائم بين الشباب ، يظهر الاجرام في الأحوال الاقتصادية السيئة التي تؤدي إلى قلة فرص العمل وضعف العائد غير المجز منها وهذا يؤدي إلى الجنوح خاصة ظهور النهب المسلح وجرائم المال والاغتصاب والقتل، كما أن الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار في إقليم دارفور، أدى إلى الفقر بسبب تدهور الأنشطة الاقتصادية و أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب في الإقليم ، ومعظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان ، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستباب الأمن ، لأن الأمن من مصلحته ، ومصلحه ماله فيحافظ عليه ، ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين ، وتزداد فيه نسبة الأمية ، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهو يتضرر جوعاً ، فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء لذلك تكثر الجرائم في إقليم دارفور خاصة النهب المسلح ، أأن ظرف تدهور الاقتصاد في الإقليم أدى ظاهرة البطالة واستخدام عمالة الأطفال ومايشيع بين الناس أن الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة وهذه جميعها أسباب مباشرة في تكوين السلوك الإجرامي الذي بدور نتاجه عن فشل الخطط السياسية في نجاج التخطيط الاقتصادي بالإقليم .

الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية الإقتصادية ودورها في استقرار إقليم دارفور:

الاختناقات التنموية الناجمة عن عدد من العوامل أدى إلى تحجيم قدرة الدولة على إحداث الاختراق التنموي المطلوب، والذي كان يمكن أن يؤدي إلى تخفيف التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المأزق التنموي والصراع على الموارد، واحتوائها في إقليم دارفور ،فالسكان يكافحون للحصول على ما يكفي من الغذاء، فيما يفتقر ملايين إلى إمكان الحصول على مياهٍ صالحةٍ للشرب.

السياسات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاستقرار في إقلبم دارفور:

تشتمل على الأتي:

- تشجيع الاستثمار في الزراعة والتعدين والصناعة.
- استقرار سعر صرف العملة الاجنبية وايجاد مصادر للتمويل .

- توجيــة الاســتثمارات للمشــاريع المتاحــة التــي أن توفــر عملــة صعبــة وفــرص عمــل للعطالــة.
- تشــجيع سياســة التوطــين الصناعــي للمــوارد الزراعيــة والتعدينيــة والاهتــداء بتجــارب الــدول الاخــرى المنتجــة لنفــس الســلع الزراعيــة والحيوانيــة والغابيــة والتعدينيــة.
- التعــاون مــع الاتحــاد الافريقــى لانفــاذ مــشروع تكثيــف الانتــاج الافريقــى للســلع الزراعيــة والحيوانيــة والغابيــة والتعدينيــة.
- فمــن الــضروري الســعي باســتمرار للرفــع مــن الإنتاجيــة مــن خــلال إســتعمال أســاليب علميــة جديــدة تمكــن الإســتغلال الأمثــل لــلأرض والميــاه.
- أن الربحيــة الزائــدة تشــجع المزارعــين لإتبــاع وســائل إنتــاج محســنة تســاعد غــلى زيــادة الإنتاجيــة .
- اتبــاع وســائل وطــرق الإنتــاج الحديثــة ســيؤدي إلى رفــع الإنتاجيــة ومــن ثــم الإنتــاج الــكلي وتحقيــق فوائــض يمكــن تصديرهــا للخــارج .
- الاهتمــام بالتشــبيك المجتمعــي لكافــة إقليــم دارفــور مــن القاعــدة للقمــة عــبر الجمعيــات المحليــة الشــبابيةَ بدعــم حكومــي وأشراك هــولاء الشــباب ســواءً في أنديــةٍ رياضيــة أو وحداتدفاعمدنــي لنــشر الوعــي في الإقليــم عــير التبــادل الثقــافي لجميــع القبائــل ،تكــون للشــباب منافــذ بديلــة لطاقــات همتمكنهــم مــن خلالهــا اكتســاب شــعور الاندمــاج في المجتمــع الدارفــوري كافــة.
- التقــدم التكنلوجــي ورفــع كفــاءة شرايــين النقــل وغــير ذلــك يســاعد عــلى التنميــة الســلمية للمــوارد الاقتصاديــة ويعانــي إقليــم دارفــور مــن أزمات إقتصاديــة أثــرت علىإنســان المنطقــة لــم يســتغل مــوارده الكثــيرة المتاحــة بســبب انعــدام التفنيــة ممــا أســهمت في فقــر الســكان وزيــادة معــدلات البطالــة والهجــرة.
- وضع خطــة اســتراتيجة لبرامــج تنمويةلتشــجيع الاســتقرار والإســتثمارمثل إقامــة مشروعــات الخدمــات الضروريــة و تنميــة البنيــات التحتيــة بكافــة مناطــق دارفــور بســبب وجــود مســاحات شاســعة لــم تســتغل تنتظــر الاســتغلال للتنميــة الزراعيــة ونلاحــظ مــدى اتســاع الفجــوة الغذائيــة

وانخفاض مستوى المعيشة، لايوجد استغلال منظم للموارد بسبب سوء التخطيط فإن رخاء أيمنطقة يعتمد على تبادل تجاري متطور مع باقي أقاليم الدولة وأقاليم الدول المجاورة والعالم وهذا يساعد في استكمال إحتياجاتها من خدمات أو بعض المواد الخام لصناعاتها لتطوير الصناعة وتدريب الايدي العاملة .

التطوير في مجال الاستثمار التالية :

تكمن أزمة الاقتصاد السوداني في عدم الاستفادة من الطاقة البشرية وضعف توجيهها وعدم قدرتها على مواكبة المستجدات العالمية والتقنيات الحديثة، لذلك نجد أن الانتاجية بالنسبة للزراعة أو الثروة الحيوانية من خفضة، بجانب ضعف الاستثمار الزراعي بنسبة لا توجد مشكلة فى قانون الاستثمار بل في التنفيذ للمشاريع. فانخفاض معدلات الاستثمار وهجرة رأسال مال الداخلي وهو ما عبر عنه الركود والتراجع في استقطاب الاستثمار الأجنبي للبلاد ، فلابد من فتح فرص الإستثمار الوطني والأجنبي مما سبق ذكره من توافر في موارد اقتصادية من زراعة وثروة حيوانية يمكن أن يسهم إقليم دارفور في فرص متاحة للإستثمار في مجالات الموضحة في الجدول (21) أدناه لدول الكوميسا وإقليم دار فورلهمزايا من النقل عبر خط سكة حديد الذي يربطها بالعاصمة وميناء بورتسودان.

من الجدول (21)بتضح استيرادسلع مصنعة من الانتاج الزراعي ، منها استراد الزيوت وتعتبر صناعة الزيوت ذات اهمية استراتيجية تكمن فى انها صناعة تحويلية تعتمد على المنتجات الزراعية المحلية التى تتوفر لها جميع مقومات النجاح في إقليم دارفورويعول على صناعة الزيوت الكثير فى المساهمة فى سد الفجوة فى دول الكوميسا و العالم العربي ودول الجوار هذا بجانب ما توفره هذه الصناعة من اعلاف للثروة الحيوانية الضخمة والتى تقدر فيدارفور بحوالى أكثر من 28 مليون راس من الابقار والضان والماعز والابل كما ذكر سالبقاً اضافة الى تربية الدواجن وبدورها يمكن تطوير صناعة الالبان واللحوم .

جدول (21)قيمة استيراد دول الكوميسا من السلع لمختلفة من داخل وخاج دول الكوميسا لعام2015

السلعة	القيمة بالألف دولار
لحوم ابقار مجمدة	1,055,062
الالبان ومنتجاتها	1,354,315
قمح	3,523,159
سكر القصب او البنجر	1,508,073
زيت عباد الشمس وبذرة القطن	230,541
زيت فول الصويا	569,603
الادوية البشرية والبيطرية	5,864,226
الحديد والفولاذ	5,906,397
القطن والمنتجات القطنية والغزول	1,248,086
الجلود الخام	56,450

بيانات مركز التجارة العالمي(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)للعام2015م[36]

كمايتضح من الجدول(22) الميزة التنافسية للسودان لأربعة عشر سلعة زراعية وحيوانية وتعدينية في أسوق دول الكوميسا وهنالك نقاط قوة في إقليم دارفور تغطي خارطة الإنتاج في معظم إقليم دارفور ، خاصة الحديد كما أن هنالك فرص لتغطية الاستهلاكالمحلى:استورد السودان خلال العام 2015م حديد وصلب بقيمة803.27 مليون دولار ومصنوعات معادن بقيمة 127.74 مليون دولار فى العام 2015م أما فرص الصادر:إن دول الكوميسا تستورد منتجات حديد ونحاس وفولاذ بقيمة 5 مليار دولار ودول غرب افريقيا تستورد بحوالى 2 مليار دولار فى العام.على حسب تقرير« بنك السودان التقرير الاحصائى السنوى 2015، وكذلك ويمكن فرص التصنيع:

- صناعة المنتجات المعدنية.
- صناعة الصهاريج والخزانات وأوعية المعادن.
- تشكيل المعادن بالطرق والكبس والسبك والدلفنة.

- صناعة معدات وأدوات القطع المعدنية
- صناعة المعدات والاجهزة الميكانيكية العامة.
- صناعة مولدات البخار

كما أن هنالك فرصة للاستثمار الزراعي ، فالمساحات الاراضى الشاسعة الخصبة التي تصلح لزراعة الحبوب ، فلابد من وضع خطة لزراعة الحبوب الزيتية بكافة أنواعهاوتوفير مدخلات الانتاج الزراعى من تقاوي وسماد وآليات وتوفير التمويل للقطاع الزراعى والصناعى وتوطين الصناعات الهندسية بتوفير الاليات الزراعية كالحزامات للسمسم والقلاعات للفول وهذن فرص توفر عملة تسهم في تنمية لإقليم دارفور وإستقرار السكان .

جدول (22) السلع السودانية التي تمتلك ميزة تنافسية في أسواق دول الكوميسا

1	لحوم ابقار مجمدة
2	الألبان ومشتقاتها
3	سكر القصب او البنجر
4	زيت عباد الشمس وبذرة القطن
5	زيت فول الصويا
6	الادوية البشرية والبيطرية
7	السمسم
8	القطن والمنتجات القطنية والغزول
9	النحاس
10	الذرة
11	الاسمنت
12	السيراميك
13	الرخام والحجر الجيري
14	الحديد

بيانات مركز التجارة العالمي(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)للعام 2015م

يشـــير الجـــدول (23)(24) والجـــدول (25) و(26) إلى إســـتيراد دول الكومبســـاوالدول العربيـــة للحـــوم والالبانالماشـــية الحيةوالجلـــود بـــألاف الـــدولارات ، هـــذه فرصةمتاحـــة يمكـــن أن يســـهم إقليـــم دارفـــور في الإســـتثمار في مجـــال الثـــروة الحيوانية،يتيـــح فـــرص تخطيـــط للإســـتثمار في مـــزارع للثـــروة الحيوانيـــة لإنتـــاج اللحـــوم وكذلـــك يتيـــح فـــرص للإســـتثمار لمصانـــع اللحـــوم في مدنهـــا وكذلـــك لإســـتثمار في مجـــال التبريـــد وهنالـــك ميـــزة بوجـــود مطـــارات دوليـــة في كل مـــن نيـــالا والفـــاشر والجنينة.هنالـــك مشـــاكل ومعوقاتتقليديـــة لأســـاليب الإنتـــاج وســـوء الإيـــواء وضعـــف إدارة ورعايـــة القطيـــع وضعـــف الإنتـــاج والإنتاجيـــة لعـــدم العنايـــة الكافيـــة بتحســـين التراكيـــب الوراثيـــة لحيوانـــات اللبـــن واللحـــم وغيـــاب الآليـــة المناســـبة للاســـتفادة مـــن الألبـــان المنتجـــة في القطـــاع الرعـــوي التقليـــدي وخاصـــة في موســـم الأمطـــار وإدخـــال هـــذا الإنتـــاج في دورة الاقتصـــاد الوطنـــي .

ضعـــف فـــرص التمويـــل المـــصرفي لقطـــاع الثـــروة الحيوانيـــة عمومـــاً ونشـــاط الألبـــان خصوصـــاً وعـــدم ملائمـــة شروط التمويـــل لطبيعـــة نشـــاط هـــذا القطـــاع ذو النفـــس الطويـــل وغيـــاب السياســـات التســـويقية المشـــجعة للمنتـــج والمســـتهلك.

هنالك بعض المطلوبات العامه لتطوير هذا القطاع منها:

- السلالات
- تغذية الحيوان
- صحة الحيوان
- الإنتاج الريفي
- البحوث والارشاد
- التصنيع والتسويق
- التمويل
- ربط الإقليم بالسكة حديد بكافة مناطق تجميع الألبان.
- مبرادات صهارج ضخمة للألبان.
- تحديد مراكز لتجميع الألبان.

وجميـــع الثـــروة الحيونيـــة يمكـــن الاســـتفادة مـــن جلودهـــا فى التصنيـــع للانتـــاج الوطنـــى والصادر.يـــؤدي إلى توفـــر فـــرص عمـــل فى كل مراحل سلســـلة التصنيـــع. وتحقيق عائـــدات مـــن النقـــد الاجنبيـــى خاصـــة وأنهـــا صناعـــة ذات قيمـــة مضافـــة مرتفعـــة.

جـــدول (24) اســـتيراد بعـــض الـــدول العربيـــة مـــن اللحـــوم الحمـــراء خـــلال

العـــام 2015م

الدولة	القيمة بالألف دولار
الاردن	452,780
الامارات	1,548,239
البحرين	241,016
الجزائر	247,890
السعودية	2,799,728
عمان	327,457
قطر	462,730
الكويت	556,493
لبنان	150,821
مصر	1,325,088

المصـدر: بيانـات مركـز التجـارة العالمي(مركـز تابـع لمنظمـة التجـارة العالمية) للعام 2015م

الجـدول(25) قيمـة اسـتيراد بعـض الـدول العربيـة مـن الالبـان ومشـتقاتها للعـــام 2015

الدولة	القيمة بالألف دولار
الجزائر	973,609
العراق	411,241
الأردن	287,852
لبنان	218,628
المغرب	162,581
دول الخليج العربي	4,943,872

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)للعام 2015م

جـدول (26) اسـتيراد بعـض الـدول العربيـة مـن الماشـية الحيـة خـلال

العـــام 2015م

الدولة	القيمة بالألف دولار
الاردن	211,783
الامارات	189,225
البحرين	63,082
الجزائر	59,081
السعودية	1,098,329
عمان	178,388
قطر	181,671
الكويت	163,661
لبنان	304,517
مصر	137,786

المصـدر: بيانـات مركـز التجـارة العالمي(مركـز تابـع لمنظمـة التجـارة العالمية) للعام 2015م

الجـدول (27) يبـين قيمـة اسـتيراد دول غـرب افريقيـا مـن السـلع المختلفـة بـألاف الـدولارات وإقليـم دارفـور يشـكل حلقـت وصـل يربـط السـودان بـدول غـرب أفريقيـا، فلابـد مـن العمـل عـلى تغيـير المعطيـات القائمـة، لأنهـا لاتؤتـي الكثـير ولا تؤثـر عـلى المسـتوى العـام للمعيشـة، وفلابـد مـن اتبـاع سياسـات تهـدف الى محاربـة الفقـر واتبـاع سياسـات تتضمـن حوافـز للانتـاج .وتوجيـه السياسـات نحـو تنميـة المـوارد والاسـتفادة مـن الإمكانـات المحليـة والتصديـر للخـارج فإقليـم دارفور لـه مـوارد طبيعيـة مـن غابـات وحشـائش طبيـة وعطريـة وأراضي زراعيـة صالحـة للإنتـاج ومـوارد مائيـة وثـروة حيونيـة ومعـادن ويمكـن أن يسـهم إقليـم دارفـور إلى ماتحتاجـة دول غـرب أفريقيـا ، وهـذا يوفـر فـرص عمـل للشـباب ويـدر عملـة

صعبة للبلاد ويسهم في تنمية الإقليم واستقراره.

جدول(27)قيمة استيراد دول غرب افريقيا من السلع المختلفة في العام 2015

السلعة	القيمة بالألف دولار
اسماك مجمدة كاملة او مبردة او مدخنة	1,021,751
سكر (قصب وبنجر)	930,944
مولاص	821
المواسير ومواد السباكة البلاستيكية	263,689
الادوية البشرية والبيطرية	2,644,561
الحديد ومنتجات الحديد	1,812,232
القطن والمنتجات القطنية والغزول	1,489,033
الورق والمنتجات الورقية	1,023,861
الأحذية ومكوناتها	966,615

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)للعام 2015م

جدول (28) يوضح قيمة استيراد دول اسيا من السلع المختلفة للفواكهة بألاف الدولارات ، تتميزدارفور الكبربوجودأقاليممناخيةزراعيةمتنوعةوقد أسهمذل كفيتنوعبيولوجيفيالبيئةبشقيهاالنباتي والحيواني، وتمتاز منطقة جبل مرة بمناخ منتوع ومن ضمنه مناخ البحر الأبيض المتوسط وتتميزة دارفور الكبرى بميزة إنتاجية للفواكهة منذ القدم كما ذكر أعلاه ومن الجدول (28) يمكن أن توفر دارفور الكبرى فرص للإستثمار في مجال البساتين وتصدر لدول اسيا.

قيمة استيراد دول اسيا من السلع المختلفة في العام 2015

السلعة	القيمة بالألف دولار
الحمضيات الطازجة والمجففة	3,100,477
الموز الطازج او المجفف	2,772,841
العنب طازج او مجفف	2,631,372
التمر والتين والأناناس والمانجو والجوافة	1,967,951
فاكهة مجففة	491,560
البطيخ	335,810

المصدر: بيانات مركز التجارة العالميلعام 2015م

من اكبر علل الاقتصاد السودان عدم التخطيط، وعدم التنسيق فى السياسات مع الجهات المختصة، والحاجة ماسة فى الوقت الراهن الى صيغة متكاملة تضمن زيادة الانتاجية وتكفل سعر مجزي للمنتج . ويجب تحويل الاقتصاد السوداني من مستهلك الى اقتصاد منتج، وتوفير الظروف المناسبة لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية بما يجلب العملة الصعبة.

يمكن عبر الصناعة الإستفادة من المواد الخام المنتجة محلياً من موارد زراعية ومعدنية وخلافها والتي يمكن إستغلالها بصورة تعظم من قيمتها المضافة من خلال العمليات التصنيعية بتحويلها إلى مواد تحقق إشباع أكبر لدى المستهلك مما يوفر مبالغ ضخمة كانت تذهب نحو إستيراد هذه السلع من الخارج، وكذلك لدى الصناعة قدرات كامنة إذا تم الإستفادة منها يمكن أن تحقق عائدات معتبرة في سلع الصادر ويمكن أن توفر كميات من العملات الأجنبية من خلال التركيز على تصنيع السلع التي نتمتع بها بميزات نسبية عالية والتي لها المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. إن الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة للصناعة

المحلية بمقدرة هذا القطاع على أن يحمل على عاتقه عبء النهضة الاقتصادية والتنموية بالبلاد[37].

الزراعة لتكون حجر الزاوية في استراتيجتها للنمو والأمن الغذائي والحد من الفقر وخلق فرص العمل فهي من أكبر التحديات الإنمائية في السنوات القادمة بسبب زيادة أسعار الغذاء والأهداف العالية للحد من الجوع والتناقص في العمالة، يتميز إقليم دارفور بميز ة تجعله يساهم في الإستثمار في مجال الصناعات التحويلية فيمايلي:

وفرة الموارد الضخمة بالقطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني بالاضافة الى الموارد التعدنية والتي تمثل قاعدة هامة للصناعة التحويلية.

وفرة الايدي العاملة المميزة بمختلف تخصاصاتها خاصة بعد الثورة التعليمية التي شهدها السودان مؤخراً. وتتميز العمالة بالسودان بتكلفتها المناسبة.

تمتعت بموقع جغرافي إستراتيجي مميز يمكنه الدخول في العديد من الاسواق الاقليمية والدولية.

توفر انواع عديدة من الأخشاب التي تصلح لكافة الاستخدامات، وقد أدى التوسع الكبير في مجال المعمار والتشييد بصفة خاصة الى زيادة الطلب على منتجات الاخشاب خاصة في مجال الموبيليا المصنعة من أخشاب محلية، وذلك لحسن مظهرها ومتانتها ومقاومتها للآفات المختلفة، ويضم هذا القطاع صناعة نشر الأخشاب، صناعة الاوعية والسلال، صناعة الفلين، الاثاث[38].

ضمان الاستثمار

1. يتمتع السودان بعضوية المنظمة العربية لضمان الاستثمار التي تقوم بضمان القروض من مؤسسات التمويل الخارجية مما يعتبر سنداً للعملية الاستثمارية.
2. يتمتع السودان بعضوية المعاهد الدولية لحل نزاعات الاستثمار .
3. انضمام السودان للميثاق العالمي لحل نزاعات الاستثمار بين الدول والافراد

الميزات العامة للإستثمار بولاية دارفور الكبرى:

أولاً : ولاية شمال دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

موقع الولاية يوفر ميزة تجارة الحدود للمنتجات الصناعية مع دول الجوار مصر وليبيا وتشاد. تشتهر بالثروة الحيوانية والتعدينية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي فيها :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تعليب الخضر والفاكهة.

صناعة العصائر والمربات.

صناعة الزيوت.

(د) دباغة وتصنيع المنتجات الجلدية.

(هـ) الصناعات الحرفية الشعبية.

(و) صناعة الصودا.

•ولاية جنوب دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

موقع الولاية في الحدود مع افريقيا الوسطي وجنوب السودان يوفر فرصة للتجارة الحدودية مع دول غرب ووسط افريقيا. وهي ولاية غنية بالثروات الطبيعية والتعدينية والحيوانية والغابية والنباتات الطبية والعطرية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تعليب الخضر والفاكهة.

صناعة المربات والعصائر.

صناعة الدواء.

(د) صناعة الزيوت والصابون.

(هـ) صناعة السكر.

تصنيع الصمغ العربي.

صناعة اللحوم ومنتجات الألبان.

الصناعات الخشبية.

صناعة تشكيل المعادن والمعدات.

دباغة وصناعة المنتجات الجلدية.

ولاية غرب دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

تعتبر ولاية غرب دارفور ولاية حدودية مما يوفر ميزة تسويقية للسلع الصناعية مع دول الجوار خاصة ليبيا وتشاد في اطار تجارة الحدود. تشتهر الولاية بالثروة الحيوانية والزراعية والتعدينية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تعليب الخضر والفاكهة.

مخازن التبريد.

(ج)صناعة الزيوت.

(د)الصناعات الجلدية.

(هـ)صناعة العصائر والمركزات الطبيعية[39]

من خلال المناقشة أعلاه هنالك مميزات عامة لفرص الاستثمار الاقتصادي كبيرة ومتعددة ومتنوعة في إقليم دارفور تسهم في حل كل المشكلات الافتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤهل اللإقليم ليكون من المناطق السودانية التي تسهم في الاقتصاد الوطني بسلع الصادر المتنوعة .

خاتمة :

تذخر دارفور الكبرى بثرواتطبيعيةوبشريةضخمة،إلاأنالنموالاقتصاديوالاجتماعيمنذالاستقلالفيعام 1956 كان ولا يزال أقل من التوقعات، لذلك تعاني دارفور الكبرى من ضعف في الكفاءة بالنسبة لكل من قطاعات المحاصيل الرئيسية الزراعية وللانتاج الحيواني والصناعي وغيرها ،مع وجود تباينات كبيرة في ما بين ولايات دارفور ومناطقها وفيما بين الريف والحضر، فمن المعلوم أن جزور المشكلة تعود إلى سوء التخطيط والمشكلات السياسية والحروب والصرعات،فإن سكان دارفور ينقسمون إلى رعاة متجولين ومزارعين مستقرين، وهذا النمط من الحياة يولد الكثير من النزاعات بينهم، إذ إنهم يمارسون هذه الحياة في أرض مشتركة ومياه محدودة . ومع زيادة الرقعة الزراعية بواسطة المزارعين وزيادة قطعان ماشية الرعاة زاد من حدة النزاعات بين السكان فى الإقليم وهذا زاد من حدة الفشل التنموي الذي أثر على حياة السكان وعدماستقرارهم.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. 1/ يعاني القطاع الزراعي من نقص من عدم كفاية الإنتاج وهذا مرده أن لايستغل هذا المورد الاقتصادي بصورة كافية بسبب نقص السكان في المجتمع وفي المناطق الريفية .
2. عدم وجود خطط واضحة في زراعة المحاصيل الزراعية للذلك تنقص

الأراضي الزراعية المحصودة عن النصف أو تزيد قليلاً من جملة الأراضي المزروعة وبالتالي أدت إلى تدني الإنتاج ولإنتاجية في إقليم دارفور بإعتبار الزراعة هي الحرفة الرئيسية للسكان.

3. عدم توفير البيانات الاحصائية الدقيقة اللازمة لعملية التخطيط مما أدى إلى فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي يكعس مشكلات الريف وأولوياته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والنهب المسلح والفوارق بين أقاليم السودان المختلفة مما أدي إلى الصرعات والحروب في إقليم دارفور أثر على عدم الاستقرار للإقليم وهجرة ونزوح السكان .
5. عدم الاستقرار السياسي أدى تدهور مشاريع التنمية الافتصادية في إقليم دارفور أثر على عدم الاستقرار للإقليم وهجرة ونزوح السكان.
6. حاجة البنيات الأساسية إلى إعادة وتنمية كبرى .
7. تسيس القبائل من قبل الحكومات المتعاقبة التي كانت تعيش في تكافل وتعاون اجتماعي وافتصادي مما أسهم في حدة الصراع بسبب ظهور الجهوية والقبلية والتميز العنصري الذي أضر بالسودان بصفة عامة وبالإقليمبصفة خاصة.

التوصيات:

إضافة إلى الرؤية المستقبلية لحل مشكلات التنمية الاقتصادية لتطوير واستقرار إقليم دارفور خلاصة لذلك يوصى البحث بصفة عامة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور بالأتي :

1. توجيه السياسات حول تنمية الموارد والاستفادة من الأمكانيات المحلية لإنتاج السلع .
2. الانفتاح على العالم الخارجي والمرونة في الاستثمار وإجراءاته .
3. التوسع الرأسي والأفقي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتمويلها عن طريق الاستثمار في ظل ضغف مؤسسات التمويل الداخلي.
4. التخطيطتتنمية الموارد المتاحة بما يرفع كفاءة الإنتاج .
5. الإستفادة من الاستثمارات المتاحة وإعداد خطط لمشاريع مشتركة بين الدول العربية والأفريقية لأن ذلك مدعاةً لتأمين العلاقات بين

الـدول العربيـة والأفريقيـة حتـى تقـف في وجـه التحديـات الماثلـة .

6. الاهتمـام بالبحـوث العلميـة ذات الصلـة للوصـول لأحـدث الطـرق لإسـتخراج المـوارد وإسـتغلالها لتحقيـق فوائـد أكـبر في زيـادة الانتـاج الزراعـي والغابـي والحيوانـي والتعدينـي والصناعـي.
7. اتسـاع المسـاحة الزراعيـة وقلـة المردودالإنتاجـي يمكـن أن تحقـق مسـتوى معيشـة أفضـل لوأسـتغل هـذا المـورد الزراعـي باسـتخدام التقنيـات الزراعية.يكـون هنالـك فوائـض الإنتـاج.
8. يمكـن أن التغلـب عـلى المشـكلات الطبيعيـة والاجتماعيـة عـن طريـق التخطيـط للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة معـاً للوصـول إلى التنميـة الاقتصاديـة فإسـتخدام الفوائـض الزراعيـة في تقديـم خدمـات للقطاعـات الأخـرى كذلـك الـصرف عـلى الخدمـات الضروريـة للبنـاء المجتمعـي، صحة التعليـم، ميـاه الـشرب وطـرق عامـة وريفيـة يتطلـب دراسـة دقيقـة لتطبيـق أولويـات الـصرف للأهـداف الاسـتراتيجية .

المصادر والمراجع :

(1) تقرير البنك الدولي السودان (2012) : النشرة الاقتصادية القطرية 2012 العددرقم -2 2012 ديسمبر المؤلفون :مايكل جيجر،ومسلم الأمير،وتايهيونلي،وتورونيشيوتشي، وجيوفها ندلي. ص7.

(2) أحمد خالد علام وآخرون (1995):التخطيط الإقليمي،الانجلو المصرية ،القاهرة .ص122

(3) محمد شريف مصطفي وآخرون (1998م): تقرير مختصر عن المعادن بولاية دارفور الكبرى ، وزارة الطاقة والتعدين،الهيئة العامة للأبحاث الجلوجية ، الخرطوم ص1.

(4) محمد سليمان محمد(2006):السودان حروب الموارد والهوية، الخرطوم ، دار عزة للنشر ،ص67.

(5) محمد عبد الغني السعودي (1972) : جغرافية السودان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة. ص116

(6) جعفر عوض الله(2011م): التكيف مع تغير المناخ، الهيئة القومية للغابات، الخرطوم ،، ص5

(7) عبد العزيز محمد سعيد بيومي : (1996) : حماية الغابات العامة في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ص 18 .

(8) المرجع نفسهص21 .

(9) على أحمد حقار(2002) : البعد السياسي للصراع القيلي في دار فور ، شركة مطابع السودان ، الخرطوم ، ص173.

(10) فتحي محمد أبوعيانة (1993): دارسة السكان أسس وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ص273 .

(11) علي ابوزيد(2008): نهر الدم ونارالقبائل-حرب دارفور ، شركة مطابع السودان للعملة,الخرطوم ، ص 19

(12) الجهاز المركزي للإحصاء(2008):التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان،مصلحة الإحصاء،الخرطوم.

(13) تقرير أحصائي وزارة الزراعة الاتحادية (-1970 2011م): السلاسل الزمنية لإنتاج الحبوب في السودان ، إدارة وحدة التخطيط الزراعي ، الخرطوم.

(14) سبيل آدم سبيل (2005م): قبائل دارفور ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، ص27

(15) تقرير وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية (2006م): تقرير عن الثروة الحيوانية والسمكية ، قسم الإحصاء والمعلومات ، الخرطوم.

(16) محمد شريف مصطفي وآخرونمرجع سابقص3

(17) المرجع نفسه ،،ص9.

(18) وزارة الطاقة والتعدين (1999): ، هيئة العامة للأبحاث الجبولوجية تقرير عن الجبولوجيا الإقليمية خامات المعادن والصخور الصناعية بولاية جنوب دارفور ، ص4.

(19) المرجع نفسه ،،ص9.

(20) تقريروزارة الطاقة والتعدين(2001م): المعادن الصناعية ومواد البناء في إقليم دارفور، الهيئة العامة للأبحاث الجبلوجية ، الخرطوم ،ص2.

(21) المرجع نفسه ص4 .

(22) وزارة الصناعة الاتحادية(2016):الصناعة مستقبل السودان ،وزارة الصناعة، مركز البحوث والإستشارات الصناعية ،ص3 .

(23) وزارة الصناعة الاتحادية(2013) ؛الصناعات التحويلية ،وزارة الصناعة، مركز البحوث والإستشارات الصناعية ، ص22 .

(24) المرجع نفسه ، ص27.

(25) وزارة الصناعة الاتحادية(2005) : تقارير المسح الصناعي 2005 ، وزارة الصناعة، مركز البحوث والإستشارات الصناعية .

(26) المجلس القومي للسكان(1996م) ::تقرير السودان ، مؤتمر القمة العالمي، إستانبول، تركيا، ص21

(27) محمد سليمان محمد (2000):السودان حروب الموارد واالهوية ، المملكة المتحدة، داركمبردج ,ص353.

(28) شاراسسرينيفاسان (2005):ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة، تقرير حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر: دروسمندارفور، جمعية حقوق الإنسان الدولية، نيروبي ص5

(29) السيد عوض عثمان(2004م): دارفور مأساة إنسانية ،مجلة الانساني، الجنة الدولية للصليب الأحمر العدد29 القاهرة، ص5.

(30) شاراس، مرجع سابق ،ص6 .

(31) كليا كاهن (2008): صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية ، جنيف ، سويسرا ط1اص13 .

(32) تعداد 2008، مرجع سابق.

(33) على أحمد حقارمرجع سابق ص174.

(34) المجلس القومي للسكان، مرجع صابق ص51.

(35) عبده مختار موسى(2010) : دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ط2،.ص71-92.

(36) تقرير وزارة الصناعة (2015): تقرير عن فرص الصادر السودانية للدول افريقيا والدول العربية واسيا ، مركز السودان للتجارة، وزارة التجارة ،(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)، وزارة الصناعة الاتحادية ،الخرطوم.

(37) الصناعة مستقبل السودان،مرجع سابق ، ص3.

(38) وزارة الصناعة الاتحادية(2013): قطاع الصناعة التحويلية، مرجع سابق،ص40.

(39) المرجع نفسه، ص83.

القبيلة وإدارة الدولة السودانية
(ترسيخ لمفهوم الدولة أم تهديد لأمن المجتمع)

د. ابتهال جمال الدين الصادق
كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية
جامعة الزعيم الأزهري

مقدمة

إن الدولة الحديثة تعتمد على قدرة مؤسساتها وبنيتها في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية , وترتكز الدولة على المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية في بسط هيمنة الدولة . وان كان مفهوم الدولة القطرية في السودان ظهر حديثا الا ان المجتمعات القبلية والجماعات البشرية كانت لها نظمها الراسخة عبر التاريخ والتي اكتسبتها بمرور الزمن , ولم تخلو المجتمعات القبلية من النزاعات بسبب تضارب المصالح أو الصراع علي المكاسب الحقيقية او المتوهمة. واستمرت الصراعات وتعددت اسبابها وتطورت اساليبها بين مكونات المجتمع, لكن النظم والاعراف التي وضعتها القبائل كانت قادرة على حسم النزاعات لفترة من الزمان . ولكن بعد التطور الذي شهدته القبيلة والتغييرات التي صاحبت نشأة الدولة في السودان والصراعات السياسية الداخلية والخارجية التي عاشها السودان , القت بظلالها على دور القبيلة في السودان , وهذا ماتحاول الدراسة تناوله ومعرفة ابعاده ونتائجه.

مصطلحات الدراسة

1. النزاع: ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعالتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى، أو الكثافة، والعنف يمكن أن نعرف النزاع أنه اختلاف، أو تعارض في قيم، ومصالح سواء مادية أو معنوية من أطراف متعددة، سلمية أو عسكرية.[1].
2. الأمن الاجتماعي: يعرف الامن الاجتماعي بأنه حالة الاطمئنان التي يشعر بعا افراد المجتمع , والذي يضمن لهم استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية وحماية الافراد من العنف القبلي والطائفي والاثني, والهدف من

تحقيق الامن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار , ويعتبر الامن الاجتماعي هو الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة.

3. القلد: هو التعريف الشعبي للصلح القبلي[2] ويشمل وقف العدائات , وقف النزاع في مكانه وعدم تمدده .وهي عبارة عن اخذ العهود والمواثيق بين الاطراف المتنازعة وفي مرحلة القلد يتم التفاوض بين الاطراف كل على حدة وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اختبار للوسطاء وقبولهم من الاطراف وتأثيهم على مجريات الاحداث واذا ظهر في الوسطاء شخص غير مرغوب فيه للطرفين يتم سحبه من المجموعة.
4. الجودية: الجودية مصطلح سوداني قديم يعني الإشراف على تسوية الخلافات بين أفراد المجتمع على مختلف مستوياته، من دون اللجوء إلى محاكم الدولة أو المحاكم الشعبية. وتنشط وسط القبائل والمجتمعات السودانية المختلفة حيث تستخدم «الجودية» في حل الخلافات في كل ارجاء السودان شماله وغربه وشرقه.

اسئلة الدراسة:

1. ما اثر نظام الادارة في السودان على سلطة ونفوذ القبلية؟
2. مادور الاستعمار و الحكومات المتعاقبة في السودان في ادخال القبيلة في الشأن العام واقحام النزاعات القبلية في الصراعات السياسية؟
3. ماطبيعة الدور السياسي للقبائل ؟
4. ماهو اثر ادارة الدولة للنزاعات في اعادة تفجرها ؟
5. ما اثر النزاعات القبلية على الامن الاجتماعي في السودان؟
6. ماهو مستقبل الدولة السودانية في طل تعقد النزاعات القبلية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الاتية:

1. ساهم نظام الادارة في السودان في ترسيخ اهمية دور القبيلة وزيادة نفوذها.
2. بدأ اقحام القبيلة في الشان العام ابان حكم الاستعمار وصراعه مع الحركة الوطنية.
3. تداخلت عوامل السياسة والاقتصادية و العوامل الاجتماعية ا في تأجيج النزاعات بين المكونات القبلية في الدولة.
4. اصبح العامل القبليّ احد أدوات الصراع السياسي بين القوى السودانية ا لمختلفة ،

5. دخل التنافس السياسي كعامل جديد في الصراعات بين القبائل
6. ان اعتماد الدولة على الحلول المؤقتة في ظل الموارد الشحيحة ساهم في اعادة تفجرها.
7. مستقبل الدولة في السودان مرهون بمقدتها على تحقيق السلم الاجتماعي بين القبائل وبسط هيبة الدولة في جميع اطرافها.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع دور القبيلة في المجتمع السوداني عبر الحقب المختلفة وتتبع التغير في اسباب النزاعات القبلية ,و المنهج التحليلي الوصفي لدراسة دور الانظمة الحاكمة في تقوية او اضعاف نفوذ القبائل وتحليل ابعاد النزاعات القبلية وتشابكها مع المصالح السياسية.

أولا الجغرافيا السياسية للسودان:

الموقع:

يقع السودان في شمال شرق القارة الافريقية و تجمعه الحدود مع سبع دول هي ليبيا في الشمال الغربي وفي الشرق يجاورکل من اريتريا واثيوبيا وغرباً يشترك مع تشاد وافريقيا الوسطي وفي الجنوب تحده دولة جنوب السودان. وهو ثالث اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة , و اراضي السودان بشكل عام عبارة عن سهل رسوبي منبسط ينحدر قليلاً من الشرق والغرب نحو الوسط وينحدر السهل بأكمله من الجنوب نحو الشمال، تتخلله مرتفعات تغطي أقل من نسبة 5 %يملك السودان اراضي زراعية تتنوع فيه العديد من المناخات ويتميز بتنوع طوبغرافي وتكثر به الانهار والمياه الجوفية وينقسم السودان من حيث المناخ الي اربعة اقاليم مناخية, المناخ الصحراوي , مناخ البحر الأبيض المتوسط, وشبه الصحراوي واقليم السافنا الغنية والاقليم الاستوائي[3] .

السكان:

يتكون السودان من مجموعات من القبائل العربية والافريقية والنوبية والبجا مع وجود اقليات تركية ومصرية وليبية وغجرية (حلب) واثيوبية واريترية وهندية وتمثل حوالي 600 عرقية وقبلية مختلفة[4]. ويعاني السودان من انخفاض الكثافة السكانية. وتمثل نسبة السكان في الحضر (49 %) والريف (51.%).[5]حيث تلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دورا هاما في توزيع السكان, ويتوزع السكان في ثلاث محاور هي[6]:

1. المحور النيلي من الشمال الي الجنوب علي طول ضفاف نهر النيل حيث تتركز غالبية المدن السودانية.
2. المحور الرعوي من الشرق الي الغرب حيث يعتمد علي المطر من كسلا الي الجنينة.
3. محور البحر الاحمر بمحاذاة البحر الاحمر

ثانيا القبيلة ونشأة الدولة السودانية الحديثة:

مفهوم القبيلة :

ورد في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بان مفهوم القبيلة يستخدم ليشير إلى مجموعة جزئية من مكوناته القومية وهي عبارة عن " مجموعة من الناس لهم هوية جماعية ولغة مشتركة ويعتقدون في انهم ينحدرون من سلالة واحدة [7], ترجع إلى جد أعلى أو اسم حلف قبلي يعدّ بمثابة جد، وتتكون من عدة بطون وعشائر. غالبًا ما يسكن أفراد القبيلة إقليما مشتركًا يعدونه وطنًا لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك (أي عصبية) ضد العناصر الخارجية على الأقل., وتنبع هذه العصبية من الشعور بوحدة الجماعة من صلات القربى ومن كونهم يعيشون على أرض واحدة [8].

تتجلى العصبية القبلية في العصبية للأقارب وذوي الارحام وهذا النوع من العصبية يكون داخل إطار القبيلة ذاتها. فعلى الرغم من أن أفراد القبيلة يربطهم نسب واحد، إلا أن الرباط الكائن بين ذوي القربى من أمثال أبناء العمومة والخؤولة يكون أمتن من النسب العام. وأفراد القبيلة يشعرون بالتزامهم بنصرة من يشترك معهم في البيت (الفصيلة) ثم تأتي بعد ذلك نصرة المشترك معهم في الفخذ فالبطن ثم العشيرة، ومع أن العصبية للقبيلة أضعف شأنًا من العصبية نحو العشيرة، إلا أن عصبية القبيلة تطغى على ما سواها بمقدار الخطر الذي يهدد القبيلة ـ كما يمكن أن تتجاوز هذه العصبية نظام القبيلة إلى القبائل الأخرى المتحالفة، أو عصبية الولاء؛ وذلك حين يطلب أحد الأفراد الجوار من قبيلة ما ومن ثم ياخذ حصانة بأن يكون تحت حمايتها، وتهب القبيلة لحمايته كأي فرد من أبنائها[9],وتكون القبيلة اكثر تضامنا حينما تكون اقلية في مجتمعها الذي تسيطر عليه قبائل اخرى[10].

النظام القبلي:

لقد تضافرت عوامل التاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى العوامل الأنثروبولجية والديموجرافية لخلق الشعور بالانتماء والولاء للقبيلة, فقبل الدولة كانت

توجد القرية والمنطقة المحلية ثم المدينة الريفية الصغيرة ثم المدن الكبرى .إن المؤرخين وعلماء الاجتماع يرووون أن الحكومة كجهاز يمارس السلطات السياسية في المجتمع كانت نشأته في مفهوم محلي, هو مفهوم العشيرة ثم القبيلة والقرية وهي المجتمعات السياسية الأولى. وكانت الحكومات التقليدية ولا زالت تتمثل في شيوخ القبائل ورؤساء العشائر وحكام المدن والمقاطعات من البلاد . ويستمد شيوخ القبائل سلطتهم من الوراثة، ويعاونه في الغالب مجلس يتكون من أعيان القبيلة وشيوخها.وقد ارتبط مفهوم الحدود لدى المجتمعات القبلية القديمة بفكرة الملكية, وقد استخدمت الحدود ووظفت في ابراز الملكيات عبر خرائط اطلق عليها اسم خرائط الملكيات , على اساس ان الجماعات الانسانية القديمة كانت تشعر بأن حقوقها وسلطاتها لها دائرة اقليمية يجب الا تتعدى نطاقها, وكانت القبائل المجاورة تعرف حدودا ثابتة للمناطق الخاصة بكل منها حيث تمارس عليها مهنتي الصيد والرعي, لكنها لم تضع اي اشارات او علامات تدل علي الحدود[11].

أثر التقسيم الاوروبي للحدود على التوزيع السكاني للقبائل:

إن معظم اتفاقيات الحدودية لم تراعي وجود القبائل ونمط عيشهم وحياتهم الاقتصادية من حيث كونها قبائل رعوية متنقلة او قبائل زراعية , مما أدى الى تقسيم القبلية الواحدة الي شطرين يتبع كل قسم منها لقطر مختلف كما في الشرق حيث قسمت قبيلة البني عامر بين السودان واريتريا , وفصل القبائل النوبية ذات الطبيعة الواحدة الي شطرين يتبع كل شطر منها الي قطر مختلف (السودان ومصر). كما فصلت قبيلة البشاريين عن موطنها الاصلي السودان كما فصل بعضا من قبيلة العبابدة عن موطنها في مصر, و كذا الحال في قبائل غرب السودان وجنوبه. و بعض الاتفاقات حددت الحدود ولكنها سمحت للقبائل بالرعي والزراعة في كلا البلدين علي وجه التبادل كما هو الحال بين السودان واريتريا.

وتجمع صلة الدم و الجوار بين القبائل الحدودية والتي تشمل الاتي:

- قبائل البجة في شرق السودان يسكنون المنطقة من شلاتين وعتباي حتي كسلا ويمتد وجودهم مع الهدندوة والبني عامر حتي ارتريا وهم خليط بين العنصر المحلي والعربي ويدينون بالاسلام[12].
- يسكن علي حدود السودان الشرقية بعض القبائل التي وفدت من غرب

السودان بجانب سكان المنطقة من الشكرية واللحويين.

- منطقة النيل الازرق المتاخمة لاثيوبيا فتسكنها قبائل القمر والمابان وبعض قبائل الانقسنا.
- حدود السودان الغربية تسكنها قبائل الفور والمساليت والفلاتة والبرتي والزغاوة والميدوب وبعضهم يسكنون داخل دارفور وكردفان وقد وفدت اصول معظمهم من شمال غرب افريقيا.
- قبائل الحدود مع افريقيا الوسطي معظم سكانها كانوا قد وفدوا من افريقيا الوسطي[13].

تطور دور القبيلة في السودان:

القبيلة في السودان, بوصفها نظاماً ورابطاً اجتماعياً, نشأ قبل ظهور مصطلح "الدولة الحديثة" بمراحل زمنية. وحظيت بدور واضح جداً في عقود التأسيس الأولى للممالك و السلطنات التي نشأت في الحيز الجغرافي الذي يعرف ب"جمهورية السودان" الحالية. و شهدت عهود الممالك القديمة بروزاً واضحاً للقبيلة وتشكلاً لأدوارها الاجتماعية والسياسية. ففي مملكة سنار أو «السلطنة الزرقاء» كان للقبيلة دور سياسي واضح جداً, إذ تكون نظام الحكم والإدارة فيها من «مشيخات» ومرجعيات قبلية تدين كلها بالولاء للسلطنة وتمارس هذه المشيخات والإدارات الأهلية جزءاً كبيراً من ممارسات الدولة و تنوب عن الحاكم المركزي في الإدارة [14].

دور القبيلة فترة الحكم التركي:

أعطى الحكم التركي مساحةً سياسيةً لزعماء القبائل. وأشركهم في تنفيذ بعض سياسات الدولة وقراراتها ؛نسبة لما يمتلكونه من قبول ونفوذ بين أفراد قبائلهم.

دور القبيلة فترة حكم المهدية :

أنشأت المهدية نظامًا مركزيًا للحكم ونقلت العاصمة من الخرطوم إلى أمدرمان, ومن مقرها في أمدرمان أدارت شؤون الحكم كلها بنظام مركزي مرجعيته النهائية المهدي والخليفة عبد الله من بعده. و في فترة حكم المهدية ضعفت سلطة القيادات التقليدية وأنشأت منصب «العامل» وهو المدير الذي تعينه الحكومة المركزية لإدارة أي إقليم فيصبح هو السلطة النهائية في ذلك

الإقليم مستمدًا نفوذه من المركز مباشرة, وهو في نفس الوقت قائد الجيش في المنطقة, أما إدارته لكل هذا فتتم حسب توجهات أمدرمان التي تأتي في شكل منشورات عامة لكل الشؤون المدنية والعسكرية في إقليمه على أن يرجع للسلطة المركزية فيما يحتاج إلى توجيه[15].

الاستعمار البريطاني/المصري والادارة الاهلية:

استفادت الإدارة البريطانية في السودان من اعتزاز السودانيين بالقبيلة وانقيادهم لزعمائهم المحليين في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر للسودان الذي أوصت به لجنة ملنر, فأصبح زعماء القبائل على اختلاف مسمياتهم- «عمدة ،شيخ، ناظر ،مك، شرتاي، أمير، سلطان» - محل ثقة لدى سلطة الاحتلال التي أعطتهم دوراً كبيراً في إدارة جزء من شؤون البلاد عبر ما عرف عليه اصطلاحاً ب»نظام الإدارة الأهلية» إلى حد وصل لمنح زعماء القبائل سلطات قضائية وإدارية تمكنهم من حل النزاعات والخلافات عبر المحاكم التي سميت ب»المحاكم الاهلية» [16]. وبدأت الحكومة في تطبيق هذه السياسة في الأعوام التالية للتقرير حيث أصدرت «قانون مشايخ الرحل» الذي صدر في عام 1922م يعترف لشيوخ القبائل بسلطات قضائية كانوا يمارسونها منذ فجر التاريخ ,غير أن هذا القانون ينظم هذه السلطات . ونجاح هذه التجربة من قبائل الرحل شجع الحكومة البريطانية على تعميمها على القرى الريفية المستقرة . وهكذا تم اصدار «قانون محاكم القرى» لعام 1925م وهو يعطي صلاحيات قانونية لمجالس الأعيان للفصل في المخالفات والجرائم الصغرى ولحفظ الأمن والنظام في القرى. ولقد بلغت الإدارة الأهلية أوج تطورها في عهد سير (جون مافي) الحاكم العام للسودان فقد اتسعت في عهده اختصاصات الإدارة الاهلية من قضاء وإدارة , وقد امتدت ممارسات الإدارة الأهلية بالإضافة لحفظ الامن والنظام والممتلكات العامة لتشمل المدن أيضاً وأصبح للادارة الأهلية سجونها الخاصة بها . وفي مجال التعليم شملت اختصاصات الإدارة الأهلية الإشراف على التعليم المحلي الذي كان متوقفاً في معظمه على خلاوي حفظ القرآن . وفي مجال الصحة اصبح من اختصاص الإدارة الأهلية اختيار الأفراد للتدريب على الأعمال الصحية للعمل في مناطق القبائل تحت إشراف زعماء القبائل وفي مجال الخدمات البيطرية كان من اختصاص الإدارة الأهلية ضبط أمراض الحيوان والتبليغ عنها , كذلك من اختصاصها تنمية الزراعة وحماية الغابات والحفاظ عليها

[17]. وقويت هذه الادوار بعد فقدان الثقة بين الحكومة والمتعلمين اثر حادثة اغتيال حاكم عام السودان السير لي استاك (Sir Lee Stack) في القاهرة في عام 1924م وانتفاضة طلبة الكلية الحربية في نفس العام .

وفي عام 1927م صدر قانون سلطات الشيوخ وهذه السلطات ليست قاصرة على شيوخ قبائل الرحل ، بل تم تعميمها على كل زعماء العشائر حتى في منطقة الجزيرة التى حدث فيها نوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أثر نفوذ النظام القبلي ، ولكن برغم ذلك فان زعمائها المحليين أصبحت لهم نفس سلطات شيوخ قبائل الرحل .فان إدارة المديرية أصبحت تعتمد أساساً على السلطات القبلية تحت إشراف المسئولين البريطانيين ، بينما قلص دور المتعلمين السودانيين بصورة متصلة[18] . ورغم ان اجهزة الادارة الأهلية لم تكن أجهزة حكومية حقيقية وأن سلطاتها مفوضة لها بواسطة مفتشي المراكز الا أن نظام الادارة الأهلية قد مكن لزعماء القبائل من توطيد سلطتهم على أفراد قبائلهم.

وبعد تصاعد الحركة الوطنية دعا الحاكم العام للنظر في النظام الاداري السوداني واشراك وتدريب السودانيين في شؤون الحكم فصدر قانون مارشال عام 1951م الذي تضمن نظاما جديدا للحكم المحلي تميز بقيام مجالس محلية تتمتع بقدر من الاستقلالية واستطاع هذا النظام ن يحقق نجاحات كثيرة [19].

الإدارة الاهلية بعد الاستقلال:

إن النظام الأهلي المعدل تعرض لهزات عنيفة متتالية ابان عهد الحكومات الوطنية ،وقد بدأت هذه الهزات أول ما بدأت بعد ثورة أكتوبر 1964م حيث كانت تصفيته من أهم الشعارات التي طرحتها الثورة الشعبية التي أسقطت الحكم العسكري فتم الاستغناء عنه في العام 1965م. ثم جاء نظام مايو 1969م بشعارات جعلت منه مساوياً للرجعية ولم يسترد النظام الأهلي المكانة التي كان يتمتع بها طوال فترات الحكومات الوطنية[20].حتى جاء انقلاب 1989م , الذي اعاد القبائل لممارسة ادوارا جديدة واخرجها من مجال العمل القبلي التقليدي الى مجال العمل في الشأن العام.

القبيلة والدور السياسي:

كانت بداية بروز اهمية القبيلة في الجانب السياسي في فترة الاستعمار،حيث استخدمت الادارة الاستعمارية التحالف مع التقليديين , من الادارة الاهلية/ القبلية والارستقراطية الدينية في السيطرة على الجماهير في الريف وفي اختبار تمدد الحركة الوطنية في المدن.[21]

ومع الاستقلال ظهرت تنظيمات سياسية ذات طابع "قبلي" و "مناطقي" تنادي بحقوق مناطقها وتسعى لذلك ، كان أول هذه التنظيمات السياسية. هو"مؤتمر البجا" الذي تأسس

عام 1958 وطالب بتطبيق الحكم الفيدرالي وتنفيذ مشاريع تنموية في شرق السودان واعطاء أبناء الإقليم حقهم في التمثيل السياسي في نظام الحكم. ومنح أهل الإقليم نصيبهم من موارد إقليمهم . كما تشكل ما عرف ب"اتحاد جبال النوبة" الذي ضم زعماء قبليين وسياسيين عام 1964 كما تشكل تنظيم آخر حمل اسم "جبهة نهضة دارفور[22].

القبائل والادارة في فترة نظام يونيو 1989 :

اعاد نظام البشير ما سمّي بتسييس الإدارة الأهلية، وهو إدخال القبائل في الشأن العام.[23] اذ إن النزاعات في دارفور, بتعددها الإثني والقبلي, عرفت عبر التاريخية على الأرض أو حول المرعي ومصادر المياه المختلفة وربما الحدود الإدارية والحواكير وكانت تحل بواسطة زعماء العشائر وبالجوديات واساليب الصلح التقليدية.,

في تسعينيات القرن الماضي برزت أزمة دارفور التي تسبب الخطاب القبلي والعنصري في تعميقها, وكان لنظام البشير دور أساسي فيها عبر تسليح القبائل وتكوين المليشيات القبلية[24]

إن ازمة دارفور رسخت لمفهوم جديد أعطى مساحة للقبيلة في السياسة والعمل العسكري إذ أن أغلب أطراف الصراع المسلح في دارفور. يستندون على أساس مناطقي وقبلي سواء في جانب التنظيمات المسلحة من القبائل العربية التي اتهمت بأنها مدعومة. من نظام البشير أو في جانب الحركات المسلحة. التي يتكون أفرادها من القبائل الإفريقية التي اتهمها نظام البشير بأنها مدعومة من جهات خارجية[25]. وتعقدت الامور اكثر بعد إقصاء البشير للشيخ حسن الترابي مؤسس الجبهة القومية الإسلامية عن السلطة عام 1999، حيث لجأ الترابي إلى تاسيس حركة مسلحة (حركة العدل والمساواة) بالاستناد على أبعاد عرقية وقبلية، وتطور الصراع ليأخذ أبعاداً دموية بين القبائل المنتمية للأصول العربية وأخرى من العرق الزنجي، وهو الأمر الذي ترتّب عليه تحالفات لها طابع إقليمي مرتبطة بالامتدادت القبلية للزغاوة في كل من تشاد والسودان، وهي التحالفات التي تملك تأثيراً كبيرا على المعادلات الداخلية السودانية[26]. وفي شرق السودان أيضاً قام نظام الإنقاذ بادخال منظومة الإدارة الأهلية (نظام القبائل)،في إدارة الشأن العام، عبر تحزيبها لسد الفراغ السياسي، بعد تصفية الحياة الحزبية في شرق السودان، بعد ان قام بتصفية الأحزاب وتقزيمها وحظر نشاطها منذ قيام الانقلاب في عام 1989، و باحتواء (جبهة الشرق) وتفتيتها عقب اتفاقية أسمرا في عام 2006. م[27]

ثالثاً دور القبيلة السياسي بعد ثورة ديسمبر 2018:

زادت عقب ثورة ديسمبر 2018 م نزاعات القبائل في شرق وغرب البلاد, فانطلقت الصراعات القبلية في شرق السودان في نوفمبر 2020م الماضي في منطقة ميناء بور سودان، كما تجدّدت في كسلا. وبطبيعة الحال يبدو عامل الصراع السياسي بين قوى النظام القديم وقوى النظام الجديد واضحة للعيان، حيث انطلقت شرارة صراع بور سودان بين قبيلة بني عامر وقبيلة الأمرار على خلفية ندوة سياسية أقيمت في المنطقة، واستدعى إخماد الصراع ولو مؤقتاً زيارة من جانب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. إلا أن تجدد الصراع مرة أخرى يشير بشكل واضح إلى خلل لم يتم التعامل معه بجديّة، لا من جانب الحكومة السودانية، ولا من جانب القوى السياسية، وهو ما أسفر عن تجدده في المنطقة نفسها كما ندلعت مواجهات قبلية في غرب دارفور بمنطقة الجنينة بعد ستة اشهر من خروج قوات اليوناميد، وهو ما استدعى أيضاً زيارة عاجلة من رئيس الوزراء، ورئيس قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)[28]. على مدى ثلاثين عاماً ، عكس نظام تسييس الإدارة الأهلية نماذج جديدة في الممارسات السياسية تتداخل فيها الادوار السياسية للقبيلة مع ادوارها الاجتماعية ,كان من الطبيعي بعد سقوط النظام أن تنشط هذه الأجسام السياسية لاستعادتة مكانتها من خلال تفجير هذه الصراعات في محاولة ضمان استمرار هذه المصالح مع النظام الجديد.[29] ويحاول البعض تقديم الواجهات الجهوية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والفئوية، الأمر الذي قد يعيد البلاد لمربع ما قبل الدولة ويهزم شعار «مدنية الدولة» الذي تنادي به ثورة ديسمبر.

ففي شرق البلاد ارتفع صوت قوميات عدة مثل قومية البجا التي تتفرع منها قبائل وعموديات ومشايخ معترضةً على مسار الشرق ضمن اتفاقية جوبا للسلام، الذي وُقِّع عليه في فبراير (شباط) 2020. ومن دون الرجوع إلى هذه المجتمعات أعلن «المجلس الأعلى لنظارات البجا» والعموديات المستقلة بقيادة ناظر الهدندوة محمد الأمين ترك، الذي ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني، عن رفضه عبر بيانٍ وجهه إلى الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية والوسيط دولة الجنوب والاتحادٍ الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني علو سلطة فرع من «الإدارة الأهلية» على فروع أخرى بسبب تهميش الإقليم في الحكومات السابقة، وترسيخ القبلية للاستقواء بها في عهد

النظـام السـابق عـبر النظَّـار، ومـا وقـوف مجلـس نظـارات البجـا في وجـه هـذا الاتفـاق الـذي يسـعى إلى معالجـة أزمـة شرق السـودان، إلا تجسـيداً لذلـك.[30]

ان مـا يشـهده السـودان مـن نزاعـات ، حسـب رأي الحكومـة الحاليـة, يعـود الى محـاولات النظـام السـابق اضعـاف الحكومـة الانتقاليـة باسـتخدام النزاعـات القبليـة حتـى يتمكنـوا مـن الوصـول لهدفهـم الاسـتراتيجي في إضعـاف النظـام وإنهـاء الفـترة الانتقاليـة، للوصـول إلى مرحلـة الانتخابـات المبكـرة[31] .

ان بـذرة النزاعـات القبليـة موجـودة وسـط الجماعـات القبليـة المختلفة بسـبب قلـة المـوارد والفقـر وتفـشي الجهـل والاميـة وسـط هـذه المجتمعـات , ولكـن صراع المصالـح السياسـية والاقتصاديـة يعمـد الى تغذيتهـا واسـتغلالها لتحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية .ان إدخـال القبليـة في الشـأن السـياسي العـام هـو، بالـضرورة، مـشروع لظهـور الانقسـامات وتعـدد الـولاءات داخلهـا وتمزيـق لحمـة القرابـة؛ وهـو مـؤشر خطـير يهـدد ذلـك النمـط الثابـت لنسـيج القبيلـة والسـلم الأجتماعـي [32].

ان تسـوية النزاعـات القبليـة امـر ضروري لتحقيـق التنميـة والتقـدم وللحفـاظ عـلى وحـدة وتماسـك المجتمـع ولكـن هـذا لـن يتحقـق بالحلـول المؤقتـة , كمـا ان وسـائل تسـوية النزاعـات القبليـة التقليديـة (مثـل القلـد والجوديـة) تبـدوا غـير قـادرة عـلى انهـاء النزاعـات وذلـك لتشـابك النزاعـات وتداخلهـا اضافـة لفقـر وعـدم مقـدرة القبائـل عـلى الالتـزام بالتعويضـات التـي تتطلبهـا عمليـة الصلـح, وتتجـلى هنـا دور السـلطة والقيـادة الحكوميـة في ايقـاف هـذه النزاعـات وكمـا يـورد بروفسـور عطـا البطحانـي فليـس بالـضرورة ان تعيـق عـدم المسـاواة او- الصراعـات والنزاعـات – المجتمعـات مـن الحـراك الديناميكـي والتقـدم للامـام فالمحـك هـو ادارة القيـادة السياسـية للنظـام الاجتماعـي بكفـاءة. [33]

الخاتمة:

تناولـت الدراسـة دور القبيلـة في نشـاة و ادارة الدولـة في السـودان في الفـترات التاريخيـة المختلفـة واسـتعرضت اهـم محطـات تطـور دور القبائـل في المجتمـع والدولـة حيـث اتضـح ان القبيلـة شـكلت نـواة الدولـة السـودانية الحديثـة وكانـت للقبيلـة ادوار مهمـة في الحفـاظ عـلى وحـدة المجتمـع وتماسـكه واسـتفادت الجكومات الاسـتعمارية مـن مكانـة واهميـة القبيلـة فأوكلـت لزعمـاء القبائـل عـدد مـن المهـام الاداريـة والخدميـة . وبعـد نيـل الاسـتقلال عمـدت الحكومـات الوطنيـة الاولى عـلى تقليـل نفـوذ وسـلطة القبائـل وثـم اسـتعرضت الدراسـة الادوار السياسـية للقبائـل

حيث تبين ان تداخل السياسة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية اساهمت في تأجيج النزاعات بين المكونات القبلية في الدولة ثم لجأت بعض القوى السياسية في صراعها مع اعدائها الى استغلال وتأجيج النزاعات القبلية مما ادى لتعقيد الخلافات السياسية واضعاف سلطة الدولة في مناطق النزاعات ,ووقفت الدراسة على التغير الذي صاحب دور القبيلة السياسي بعد قيام ثورة ديسمبر حيث برزت النزاعات القبلية وازدادت وتيرتها في شرق البلاد وغربها, واظهرت ابعادا سياسية جديدة في مطالبها ومنها مطالبة بعض القبائل بتغيير الولاة.ان هذه التغيرات تتطلب جهدا من القيادة السياسية وتعاون بين جميع مكونات المجتمع لتسوية النزاعات القبلية , والاستفادة من النظم البلية في دفع المجتمع لبناء دولة قوية .

نتائج الدراسة:

1. ضعف مفهوم الدولة لدى غالبية السكان ولعل السبب في هذا هو ضعف بناء الدولة وتقصيرها في القيام بواجباتها من توفير الامن وحصر السلاح لدى منسوبيها دون غيرها مما يدفع الكثيرين للاحتماء بالقبيلة كملاذ امن ومتوفر في كل حين.
2. إن النظام القبلي مترسخ في المجتمع السوداني ولا يمكن تحييده او اضعافه، و تتنامى قوته بصورة خاصة في فترات ضعف سلطة الدولة .
3. ان تسييس القيبلة واقحامها في الشأن العام يشكل تهديدا لكيان الدولة.
4. ان اندلاع الصراعات بين المجموعات المتجاورة من القبائل تشعله تجاذبات السياسة والسيادة تارةً و الصراع علي الموارد تارات اخرى.
5. في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وانتشار موجات الجفاف والاحتباس الحراري و انحسار الموارد يبدو ان وقود الصراعات سيتوفر اكثر ان لم تتم محاولات جادة لتفاديه.

التوصيات :

توصي الدراسة بالاتي

1. بأهمية ادارة السلطات الحكومية للنزاعات القبلية بصورة جزرية
2. اهمية ايجاد وسائل قانونية اضافة للوسائل الاهلية لحل النزاعات القبلية.

3. كمـــا نـــوصي الدراســـة بـــضرورة اجـــراء الدراســـات الاجتماعيـــة والسياســـية والاقتصاديـــة لتحديـــد مصـــادر النزاعـــات القبليـــة بدقـــة مـــن أجـــل وضـــع الحلـــول الناجعـــة لهـــا.
4. نـــشر الوعـــي االمجتمعـــي ونبـــذ العصبيـــة و تبنّـــي وتنفيـــذ سياســـات ثقافيـــة، ســـعياً إلى تغيـــير القيـــم الثقافيـــة والاجتماعيـــة الســـابقة، خصوصـــاً في مـــا يتعلـــق بصـــورة الآخـــر.
5. تطويـــر النظـــام الأهـــلي والاســـتفادة مـــن القبيلـــة عـــلى نحـــو متكامـــل، لاقامـــة دولـــة حديثـــة ترتكـــز عـــلى مجتمـــع قـــوي .

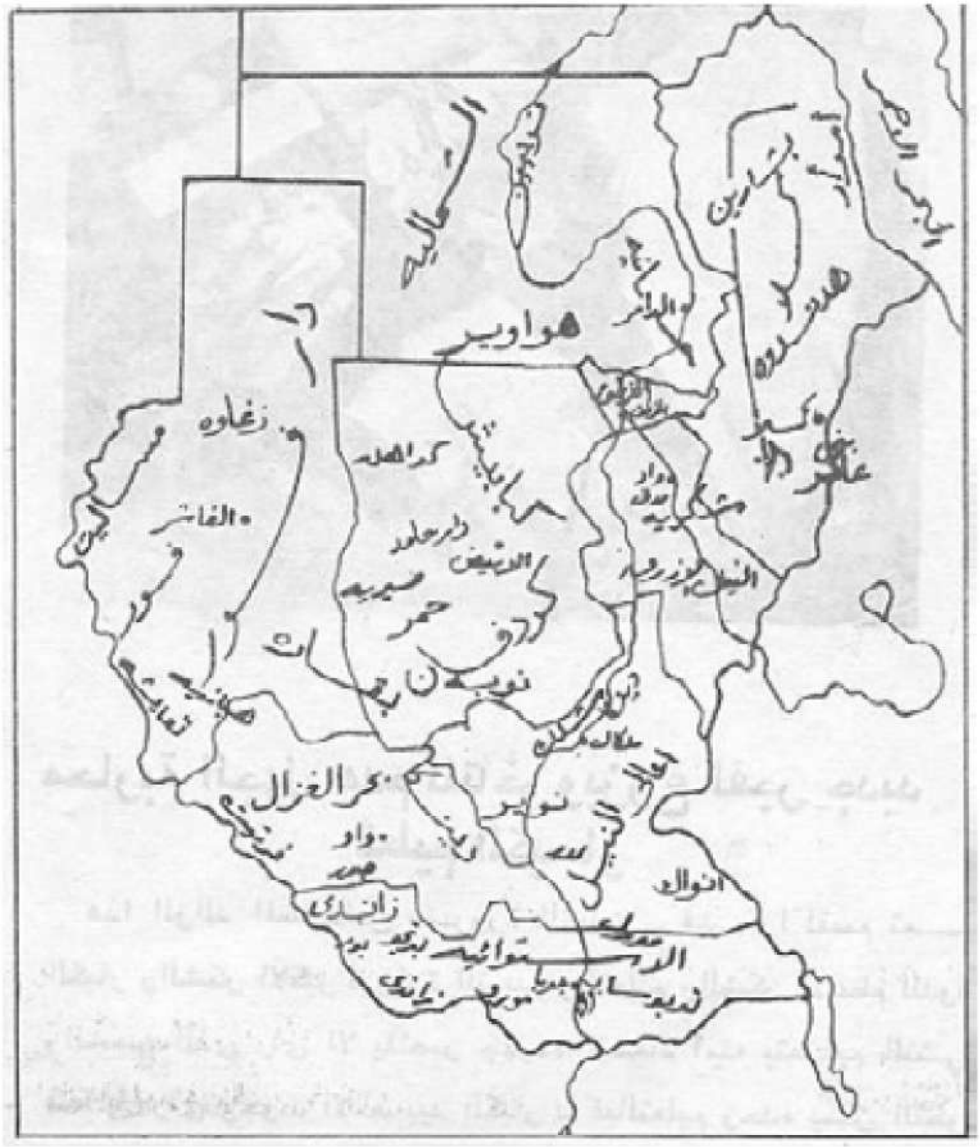

القبائل الرئيسية في السودان (المصدر: كتاب يوسف ابوقرون: قبائل السودان الكبرى ص 58) 1969

بشاريون
عبابدة
أشراف
هدندوة
بني عامر
رطاطين
مناصير
حسانية
ميرفاب
سكوت
معاليا
بديرية
شايقية
هواوير
كبابيش
دار حامد
كواهلة
دواليب
حمر
حوازمة
مسيرية حمر
بديات
ميدوب
زغاوة
برقو
فور
تعايشة
هبانية
بقارة
نوبة
شلك
برتا
نوير
دينكا
أنواك
زاندي
منزو
موسوعة القبائل والأنساب في السودان - عون الشريف قاسم

خارطة لولايات السودان التي شهدت صراعات قبلية في الالفية الثالثة

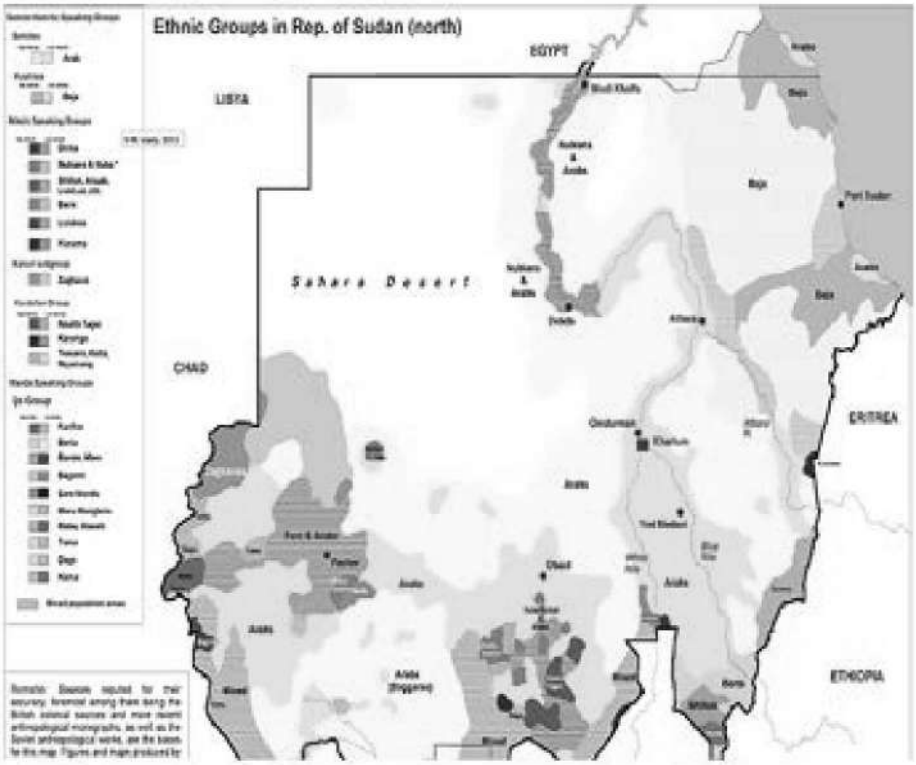

خارطة التوزيع الجغرافي للقبائل في السودان

المصدر

https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.reddit.com%2Fr%2FSudan%2Fcomments%2Fdffeba%2Fethnic_map_of_sudan_and_south_sudan%2F&psig=AOvVaw1d0yOcr3pPQv9qci5bcBZi&ust=1629138682874000&source=images&cd=vfe&ved=0CAoQjRxqFwoTCMD07drUs_ICFQAAAAAdAAAAABAJ

المصادر والمراجع:

1. .د ابتهال جمال الدين , نزاعات الحدود العربية العربية واثرها على العلاقات البينية , مطبعة جامعة الخرطوم ,ط1

2. .أ.د حسن علي الساعوري, السودان ودوامة غالب مغلوب تحديات الاستقرار السياسي,الخرطوم , شركة مطابع العملة ,ط 1 , 2018,

3. أ.د عطا الحسن البطحاني,ازمة الحكم في السودان , الخرطوم مطبعة جامعة الخرطوم, ط2 2021,

4. . د شيخ الدين يوسف من الله, الحكم المحلي خلال قرن عرض تحليلي لتجربة السودان,

5. الطيب عبد الجليل – الهوية والجنسية السودانية - دار غزة للنشرة التوزيع – الخرطوم 2010م

مواقع على الانترنت

الحسن محمد عثمان, القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ, https://www.morocconews.me/page.php?id=656 اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021

6. . د احمد مبارك بابكر المبارك,دراسة ديمغرافية واجتماعية للسكان,مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين .العدد(4) 2016م .http://repository. neelain.edu.sd/اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

7. زهير محمدي بشاو جادو,, اليات تحقيق التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور,بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير, معهد الدراسات الافريقية والاسيوية جامعة الخرطوم , 2003,

8. الطيب عبد الجليل – الهوية والجنسية السودانية - دار غزة للنشرة التوزيع – الخرطوم 2010م

9. . فائز عمر محمد جامع النظم الأهلية لإدارة المنازعات في افريقيا, مجلة دراسات المستقبل. العدد 2,30-11-2020

6. اماني الطويل , ابعاد الحروب القبلية في السودان,20-5-2020م

7. زايد عبيد االله مصباح، لسياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2015

10. https://www.independentarabia.com/node/120511 اطلع عليه بتاريخ 12-7-2021

11. محمد جميل احمد, رهانات الاحزاب وتحديات التغييرفي السودان ,مصدر سابق

12. .منى عبد الفتاح, هل تسهم الادارة الاهلية في استتباب الامن, 19-4-2021, https://www.independentarabia.com/node/ طلع عليه 22-7-2021م

13. احمد فضل أين تشتعل؟ وبين من؟ وما دوافعها؟.. حروب القبائل تدمي جسد السودان. https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/7/12/%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%9F-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84 12-7-2021

13.. قبائل حدود تشاد والسودان https://www.aljazeera.net/news/international/2006/3/21/%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-2016-3-21م

14. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-261018-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%85-

8. محمد جميل احمد , القبائل السودانية ومسارات التسيس, 28-6-2015, https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%

84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3
%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8
%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B-
1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D
8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B3

9. . توقيع اتفاق صلح قبلي شرقي السودان, القدس .20-11-2021, https://www.alquds.co.uk/ اطلع عليه بتاريخ 17-7-2021

. الحسن محمد عثمان, القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ, https://www.morocconews.me/page.php?id=656 اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021

10. . محجوب محمد صالح, الدولة السودانية الحديثة التاريخ والنشأة, مجلة الانساني, 22-4-2019. https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/04/22/2942/ اطلع عليه بتاريخ 23-7-2021

11. الحسن محمد عثمان, القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ, https://www.morocconews.me/page.php?id=656 اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021ظ

جغرافيا السودان, https://ar.wikipedia.org/wiki/ اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

12. . السكان في السودان ويكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/ اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

المصادر والمراجع:

(1)زايد عبيد االله مصباح، لسياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 5115 ،ص ص 151

(2) توقيع اتفاق صلح قبلي شرقي السودان, القدس .20-11-2021, https://www.alquds.co.uk/ اطلع عليه بتاريخ 17-7-2021

(3) جغرافيا السودان, https://ar.wikipedia.org/wiki/ اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

(4) السكان في السودان https://ar.wikipedia.org/wiki/ اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

(5) احمد مبارك بابكر المبارك, مصدر سابق

(6) د احمد مبارك بابكر المبارك,دراسة ديمغرافية واجتماعية للسكان,مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين .العدد(4) 2016م http://repository.neelain.edu.sd/ اطلع عليه بتاريخ 19-6-2021

(7) زهير محمدي بشاو جادو,, اليات تحقيق التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور,بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير, معهد الدراسات الافريقية والاسيوية جامعة الخرطوم , 2003, ص6

(8)ويكيبيديا

(9) القبيلة , ويكيبديا

(10).أ.د حسن علي الساعوري, السودان ودوامة غالب مغلوب تحديات الاستقرار السياسي,الخرطوم , شركة مطابع العملة ,ط 1 , 2018, ص37

(11).د ابتهال جمال الدين , نزاعات الحدود العربية العربية واثرها على العلاقات البينية , مطبعة جامعة الخرطوم ,ط1 ,ص13.

(12) الطيب عبد الجليل – الهوية والجنسية السودانية - دار غزة للنشرة التوزيع – الخرطوم 2010م –ص 185-200

(13) نفس المصدر – ص 186

(14) الحسن محمد عثمان, القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ, https://www.morocconews.me/page.php?id=656 اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021

(15). محجوب محمد صالح, الدولة السودانية الحديثة التاريخ والنشأة, مجلة الانساني, 22-4-2019 2942/22/04/2019/alinsani/https://blogs.icrc.org/ اطلع عليه بتاريخ 23-7-2021

(16)الحسن محمد عثمان, القبيلة في السودان سنوات السطوة والنفوذ, https://www.morocconews.me/page.php?id=656 اطلع عليه بتاريخ 9-7-2021ظ

(17) د شيخ الدين يوسف من الله, الحكم المحلي خلال قرن عرض تحليلي لتجربة السودان, ص30

(18)د شيخ الدين يوسف من الله مصدر سابق, ص.32

(19)أد عطا البطحاني مصدر سابق ص 81

(20)د. فائز عمر محمد جامع النظم الأهلية لإدارة المنازعات في افريقيا, مجلة دراسات المستقبل. العدد 2,30-11-2020

(21)https://search.emarefa.net/ar/

(22) أد عطا البطحاني, مصدر سابق ص159

(23).الحسن محمد عثمان مصدر سابق

(24).محمد جميل احمد , رهانات الاحزاب وتحديات التغييرفي السودان , 20-9-2029 , https://www.independentarabia.com/node/

(25) الحسن محمد عثمان, مصدر سابق

(26)المصدر نفسه

(27)اماني الطويل , مصدر سابق

(28) محمد جميل احمد , القبائل السودانية ومسارات التسيس, 28-6-2015, https:// www.alaraby.co.uk

(29) اماني الطويل , ابعاد الحروب القبلية في السودان,20-5-2020م .https://www independentarabia.com/node/120511 اطلع عليه بتاريخ 12-7-2021

(30)محمد جميل احمد, رهانات الاحزاب وتحديات التغييرفي السودان ,مصدر سابق

(31)منى عبد الفتاح, هل تسهم الادارة الاهلية في استتباب الامن, 19-4-2021, https://www.independentarabia.com/node/ طلع عليه 22-7-2021م

(32) اماني الطويل ,المصدر السابق

(33)محمد جميل احمد , القبائل السودانية ومسارات التسيس, مصدر سابق

(34).أ د عطا الحسن البطحاني,ازمة الحكم في السودان , الخرطوم مطبعة جامعة الخرطوم, ط2 ,2021, ص 261

النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا
(الفشقة أنموذجاً)

د.عوض أحمد حسين شبا
مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان

مقدمة:

المتتبع للعلاقات السودانية الأثيوبية يجد بأن هذه العلاقة مرت بالكثير من المراحل ، ما بين فترات السلم والحرب وذلك بحكم الجوار الجغرافي والتدخل القبلي وطبيعة البلدين الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية، وطوال تاريخ البلدين نجد أن الأراضي السودانية كانت محط أنظار وأطماع الدولة الأثيوبية، ومرد ذلك أن أثيوبيا عبارة عن هضبة تقل فيها نسبة الأراضي السهلية الصالحة للزراعة، فكانت المناطق الحدودية بين البلدية واحدة من مصادر الزراعة وإنتاج المحاصيل بالنسبة للأثيوبيين، ولأن الشريط الحدودي بين البلدين يعتبر من أطول الحدود في القارة الأفريقية ويتميز بوفرة المياه وخصوبه التربة وقربه من الأسواق الداخلية والخارجية، اتجهت أنظار المزارعين الأثيوبيين لهذا الشريط الحدودي وقامت بالزراعة داخل الأراضي السودان في منطقة االفشقة، وبمرور الوقت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية صاحبة الدولة السودانية الحديثة، تمدد المزراعين الأثيوبيين داخل الأراضي السودانية مما شكل وبمرور الوقت واحدة من أهم الهواجس الحدودية ، كما ظهرت مجموعات النهب المسلح واحدة من المشاكل التي خلفها عدم الحسم في موضوع الفشقة وهي ظاهرة قديمة في منطقة الحدود السودانية ،ولكل ما سبق كانت قضية الفشقة واحدة من القضايا الحدودية التي تحتاج إلى حسم فوري من قبل صانع القرار السوداني وذلك لأهمية المنطقة الإستراتيجية من كونها مورد رئيسي للعديد من المحاصيل الزراعية ، منطقة تشهد نشاط مجموعات الشفتة وهي مهدد بالنسبة للسلم والأمن الإجتماعي في شرق السودان ، التراخي في حسم ملف الفشقة يزيد من أطماع الجانب الاثيوبي الرسمي والشعبي تجاه الأراضي السودانية ، لكل ما سبق توصى الورقة بحسم هذه القضية في أسرع وقت . حيث أن استعادة السيطرة عليها سوف تخلق حالة من الرضى وسط أبناء

الشعب السوداني الذين ينظرون لقضية الحدود السودانية بما فيها منطقة الفشقة بعين الباحث عن حقه ويرجو أن يناله.

العلاقات السودانية الأثيوبية في التاريخ القديم:

من المعلوم أن دولتا السودان واثيبويا بحدودهما السياسية الحالية لم تكونا في الفترات القديمة تحملان نفس الاسم، وكذلك حدودهما الجغرافية والسياسية إختلفت وفق التقسيم والترسيم الإستعماري للحدود بين الدول وقد عُرفت الشعوب الواقعة إلى الجنوب من مصر في المصادر الإغريقية بالاثيوبيين أي (السود) أو أصحاب الوجوة المحروقة ، وأصبح هذا الاسم حاليا هو الاسم الرسمي للدولة الواقعة شرق السودان (أثيوبيا) والتي كانت تعرف أيضا بالحبشة وبمللكة (أكسوم) ، كما عرف السودان باسم كوش وبعد سقوطها اشتهرت باسم المملكة الاسلاميةفي القرن السادس الميلادي. وعموما فإن السودان واثيوبيا بلدان متجاوران منذ الأزل يربط بينهما النيل الأزرق . والجوار يفرض عليهما دوام الاتصال والاحتكاك لمختلف المقاصد سوى كانت تجارية أو سياسية وفق ما تقتضية مصالح كل منهما سلبا أو ايجابيا. وقد شهدت العلاقات السودانية الأثيوبية الكثير من التعامل التجاري والسياسي والعسكري بين مملكتي مروي وأكسوم.

تعتبر مملكة (كرمة) 1500- 2500 ق.م من أولى وأهم الممالك الإفريقية جنوب الصحراء، ولم تشر المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى وجود ثمة علاقة لهذه المملكة شرقاً في جغرافية دولة أثيوبيا الحالية وانما كان تواصلها شمالاً مع مصر، والتي تمكنت من السيطرة على مناطق نفوذ مملكة كرمة لمدة تجاوزت خمسمائة عام حتى قيام المملكة الكوشية في القرن العاشر ق.م [1]. بفترتيها النبتية والمروية وظلت العلاقات السياسية ولاقتصادية السودانية في غالب هذه الفترة مرتبطة مع مصر .

بدأت أولى ملامح العلاقات السياسية والإقتصادية تظهر بين البلدين بعد قيام مملكة أكسوم والتي إستمدت اسمها من اسم عاصمتها مدينة (أكسوم) التي تقع على سفح جبال (عدوة) في القرن الرابع ق.م وقد اتصل تاريخ وحضارة أكسوم بجنوب الجزيرة العربية نتيجة هجرات عربية شملت السبيين (سكان سبأ) في آوخر الآلف الآخيرة ق.م ونشطت أكسوم في المجال التجاري وتبادلت التجارة مع ميناء الإسكندرية أهم موانئ البحر الابيض المتوسط في

ذلك الوقت . وكان (أدولس) ميناء أكسوم على البحر الأحمر ، وبذلك أخذت تنافس مروي في اجتذاب التجارة الافريقية والسيطرة على طرق التجارة الخارجية . ومن الطبيعي الافتراض بوجود علاقات بين مملكتي مروي وأكسوم بحكم الجوار الجغرافي والتنافس للسيطرة على تجرة القارة الأفريقية[2].وورد في كتاب دليل الملاحة في البحر الأحمر والذي كتبه بحار اغريقي مجهول في القرن الاول الميلادي ما يفيد أن مملكة (أكسوم) كنت حلقة الوصل في تجارة العاج بين مينائها (أدولس) وبين المناطق الواقعة على الجانب الآخر من النيل [3]. وهذه الإشارة توحي بأن هناك علاقات تجارية مع مملكة مروي. وقد ذكر (بازل دافيدسن) في كتابه افريقيا تحت أضواء جديدة : أن الصراع بين مملكة مروي وأكسوم بدأ منذ عهد الملك المروي (حورسيوتف) 369- 404 ق.م والملك (نستاستن) 315- 335 ق.م [4]. ورغم أن هذه الرواية قد لا يسندها دليل آثاري واضح فربما إستشعرت مملكة مروي بميلاد كيان سياسي جديد قد ينافسها في المستقبل فأرادت وأدها في مهدها ، وإذا صدقت الرواية فانها تفيدنا من جانب أن مملكة مروي كانت على علم بمجريات الأحداث في المناطق الشرقية المتاخمة للمملكة . وفي نقش صخري بجبل (قيلي) بشرق السودان يصور انتصاراً للملك المروي (شركاوير) 6-11م ،يظن (هنتزا) أنهم أكسوميين [5]. ولعل ما يرجح مذهبه أن القوى الوحيدة التي تنازع المرويين في الشرق هي مملكة أكسوم . من الواضح أن مملكة أكسوم مع بدايات القرن الثالث الميلادي أصبحت هي التي تبادل بالهجوم على مروي وقامت الإستراتيجية الأكسومية في علاقاتها مع مملكة مروي على ضمان سلامة الطرق التجارية الأفريقية ، فقد عثر على نقش إغريقي في مدينة مروي مكتوب على لوح من حجر البازلت يحمل الرقم (508) بالمتحف القومي بالخرطوم يخلد ذكرى أحد ملوك أكسوم ، وجاء في النقش آرس (Ares) آله الحرب عند الاغريق ويري (بيلي) أن هذا النقش يعود للعقد الأول من القرن الرابع الميلادي في فترة حكم الملك (الاعميدا) والد الملك (عيزانا) أحد ملوك أكسوم الأقوياء الذي حقق توسعا كبيراً نحو الغرب على حساب مملكة مروي التي كانت تعاني من الضعف والتفكك وبدأت تفقد السيطرة على الطرق التجارية الافريقية لذلك إنتهت دوافع الملك (الاعميدا) إلى حسم الموضوع بالقضاء على مملكة مروي[6].

من أشهر النقوش التي تناولت جانب من الصراع الأكسومي المروي نقش الملك (عيزانا) وقد كتب بالغتين الجفرية والإغريقية واشار فيه أن جاء

لتأديب النوبة الذين أثاروا الفوضى ولإضطرابات السياسة في سودان وادي النيل، كما أعتدوا على المجموعات الموالية للمملكة أكسوم ورسل المملكة ، ويرجع تاريخ هذه الحملة إلى منتصف القرن الرابع الميلادي أو قبلها مابين عام 325-350م ويتضح من خلال هذا النقش أن مملكة أكسوم قد فرضت سلطتها على مناطق واسعة من الجغرافيا السياسية التي كانت تحت نفوذ مملكة مروي . ومما ورد في هذا النقش أن الملك عيزانا أقام عرشاً وقد اكُتشف حديثا قصرا أو قلعة عند منحنى نهر النيل في (الضيقة) تشبه التصميمات المعمارية الأكسومية المبنيه من الحجر الاسود أطلق عليها الفريق الآثاري أسم مدينة عيزانا.[7].

نلحظ مما سبق بأن العلاقات السودانية الاثيوبية وفي فترة الحضارات القديمة قد اتسمت بالصراع والتنافس الذي وصل لمرحلة الحرب بين الطرفين.

العلاقات السنارية الحبشية :

تأرجحت العلاقات السنارية الحبشية ما بين السلم والحرب فتارة نجدها علاقة سلمية تصل إلى مستوى تبادل الهدايا بين ملوك سنار والأحباش ، وتارة تصل حد المعارك بين الدولتين ولاتخرج أسباب تلك المعارك عن محاولة كل منهما السيطرة على الطرق التجارية الداخلية والخارجية والإستحواذ على المنتجات الأفريقية بغرض تصديرها للخارج بالإضافة إلى محاولة الدولتين السيطرة على المناطق الحدودية حيث يتوفر الذهب والرقيق ، كما أن من أسباب الصراع بين الدولتين أسباب شخصية تتعلق بأحد الحكام في الدولتين وقد تؤدي هذه العوامل الشخصية في إندلاع الحرب كما حدث في عام (1628م)عندما غضب السلطان بادي من ملك الحبشة ؛ لأنه وفر الحماية لوالده المعزول السلطان عبد القادر، وعندما طلب السلطان بادي من ملك الحبشة تسليم والده السلطان رفض ذلك مما جعل السلطان بادي يعتبر هذا الرفض إهانة له ، ولذلك حرض السلطان بادي العبدلاب للهجوم على الحبشة فما كان من النجاشي إلا أن قام بإرسال ثلاث حملات ضد الدولة السنارية فكانت الأولى لغزو التاكا والثانية لنهر عطبرة والثالثة الى حوض النيل الأزرق مستهدفاً بها سنار العاصمة [1]

في عهد النجاشي (اياسو الثاني) الذي حكم في الفترة من(1730-1762م) أعد جيشاً ضخماً لغزو سنار لكنه فشل في ذلك . وترجع أسباب الحرب الثانية بين

الفونـج والحبشـة إلى الانتقام لمقتـل (دي رول) وبعثتـه في العـام (1705م) وأن الأحوال الداخلية شـهدت اضطرابـات شـديدة بعـد مـوت النجـاشي(تعـلا هيمانـوت) والنـزاع حـول العرش مـن قبـل اقاربه وانقسـم البيـت الحاكـم إلى عـدة أقسـام ولذلـك اتجه النجـاشي(اياسـو) إلى شـن الحـرب ضـد سـنار بغـرض صرف أنظـار السـكان عـن المشـاكل الداخليـة ، تحركـت القـوات الحبشـية ووصلـت عـبر نهـر الدنـدر ووصلـت حتـى أبـواب مدينـة سـنار عندهـا فكـر السـلطان بـادي في إخـلاء المدينـة قبـل أن تصلهـا قـوات الأحبـاش وفي ذلك الوقـت تقدم القائـد خميـس جنقل بمقـترح وهـو أن يقـوم بقيـادة أربعـة آلاف فـارس وينقـض بهم من الخلـف عـلى الجيـش الرئيـس للأحبـاش ووصلـت اخبـار هـذا المقـترح للنجـاشي مـن قبـل أحـد زعمـاء القبائـل المقيمـة شرق سـنار لكـن لم يهتـم النجـاشي بذلـك وإسـتطاع خميس جنقـل تنفيـذ خطتـه التـي حققـت نجاحاً باهـراً وتحقـق للفونـج إنتصـار حاسـم في موقع يقـال لـه الزاكيـات بالقـرب مـن الدنـدر في أبريـل(1744م) عـلى جيـش الأحباش الـذي كان يقـوده الـرأس ولـد لـول كمـا هـرب النجـاشي إلى بـلاده وغنـم الجيـش السـناري الكثير من الأسـلحة والمهمـات وتـاج الملـك الحبـشي ، كمـا شـهدت هـذه المعركة اشـتراك كل من الشـيخ محمـد أبوالكيلـك والـذي سـبق ذكره.قـاد الملـك (اياسـو) القسـم الأول من الجيـش الحبشي كمـا قـام الرأس(ولـد لـول) بقيـادة القسـم الثانـي ووصلـت خسـائر الجيـش الحبـشي من القـوات إلى ثمانيـة عـشر الف قتيـل[2].

العلاقات السودانية الأثيوبية في فترة الحكم التركي:

في العـام (1821م) إحتلـت الحبشـة القلابـات مسـتقله حالـة الفـوضى التـى عمت المنطقـة بعد سـقوط الدولـة السـنارية في العـام (1821م) [3]

توقـف التوسـع التركـي المـصري عـام 1822م . وعندمـا اسـتؤنف في المرحلـة الثانيـة لـم يكن توسـعا شـاملاُ واشـتمل عـلى بعـض المناطـق مثـل القلابـات ذات الموقع الإسـتراتيجي .وفي عـام 1838م نشـب صراع بـين أثيوبيـا والحكومـة التركيـة المصريـة جعـل خورشـيد باشـا يسـتولى عـلى القلابـات فاحتجـت بريطانيـا عـلى ذلـك ومـع ذلـك احتفـظ الحكـم التركـي بالقلابـات وفي عهـد مـوسى باشـا حمـدي إزداد الـصراع بـين البلديـن بسـبب الإعتـداءات الأثيوبيـة عـلى القبائـل عى الحـدود فقـاد الحكمـدار حملة في نوفمـبر 1862م وسـار إلى القلابـات وقـام بتحصينهـا وأبقـى بهـا بعـض القـوات .

علاقات المهدية بالحبشة:

عندمـا قامـت المهديـة رسـم المهـدي خطـئ النبـي ﷺ في علاقاتـه الخارجيـة وارسـل عـددا مـن الرسـائل للزعمـاء والسياسـيين . خاطـب المهـدي يوحنـا ملـك

الحبشة في 15/6/1885م وجاء رده في سبتمبر (1885م) بعد وفاة المهدي ومن المعلوم أن الدولة المهدية تكونت بعد صراع ضد القوى الأجنبية مثل مصر وبريطانيا. دخلت الحبشة عنصرا في ذلك الصراع وتحرشت بالدولة المهدية وأسهمت في سحب الحاميات المصرية من القلابات والجيرة فكان على الدولة المهدية أن تدافع عن نفسها. بدأت الإحتكاكات بين البلدين بمناوشات على الحدود منذ العام 1885وحتى 1886م. وفي يناير 1887م شن الأحباش هجوما عنفيا على القلابات واحتلوها وقتلوا محمد ودارباب عامل المهدية عليها. إتخذ الصراع طابع الحروب المحدود وليس الغزو الشامل،ولكن الخليفة عبد الله إتخذ إحتياطات كبيرة وإستدعى قائده المقتدر حمدان أبوعنجة لمواجهة الموقف ، بعد حضور حمدان لم يتعامل مع يوحنا بدبلوماسية وكان خطابه يحمل نبرات التهديد والوعيد واستفاد حمدان من فرصة إنشغال الأحباش بالإيطاليين فغزا الحبشة وانتصر على قائدهم رأس عدال ووصل إلى عاصمتهم التاريخية غندر عام 1888م توفي حمدان وخلفه الزاكي طمل على قيادة الجيش وتواصل التصعيد العسكري بين البلدين وهاجم الأحباش القلابات إلا أنهم هزموا وقتل ملكهم يوحنا في مارس 1889م. بعد هزيمة الأحباش دخلت بلادهم في حالة من الفوضى وإنشغلت القيادات الحبشية بالصراع الداخلي الأمر الذي مكن إيطاليا من احتلال ارتريا وأصبحت المهدية في مواجهة دولة أوروبية قوية بدلاً عن الحبشة .وفي هذه الأونه تمكن (مليك) من توحيد أثيوبيا وتتويج نفسه أمبراطورا عليها وبدأ في مهادنة الخليفة . وقبيل الغزو الانجليزي إنتقلت العلاقة من مرحلة الصراع إلى التطبيع وتبادل المبعوثين وشرعاء في محاولة إرثاء علاقات دائمه بين بلدين أفريقيين مستقلين ربما تكون نوأة للإتحاد الأفريقي الحديث . وما يؤكد تلك الفرضية الرسالة التي كتبتها بت ودد منقشا بن الملك يوهانس حاكم إقليم التقراي للخليفة عبد الله في 17 يوليو (1896م) يقول فيها (... وأرجو أن الفت نظرك لتكون على حذر من الانجليز الذين دخلوا دنقلا في الشتاء وأن عدوك عدونا وعدونا عدوك ونحن يدا واحدة في إتحاد متين ...)[4]

لم يتمكن الخليفة عبد الله من الوصول لإتفاق مع الأحباش حول رفع العلم الفرنسي في دنقلا وذلك بغرض توفير الحماية الدولية له ووقف المد البريطاني المتجة جنوبا ناحية أم درمان ، وفي نهاية الأمر سقطت الدولة المهدية للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية.

القلابات في فترة الحكم الثنائي :

شهدت القلابات أعنف معارك المهدية والحبشة ، وقد تمكنت الدولة المهدية من تحقيق أهم الإنتصارات فيها ، وبعد سقوط الدولة المهدية بعد معركة كرري تمكنت القوات الحبشية من إحتلال القلابات وكتب بتودد منقشا حاكم التجراي إلى القائد الإنجليزي في القضارف يخبره بأنهم إحتلوا القلابات بأمر من (منليك) وان يرغب في خلق علاقات جيدة مع الإنجليز وفتح الطريق التجاري بين السودان والحبشة ، وقد أكد مليك على متانة العلاقات بين الحبشة وبريطانيا ، وبعد ذلك دارت المفاوضات بين الحبشة والإنجليز إنتهت بخروج الأحباش من القلابات ودخلتها القوات الإنجليزية تحت قيادة الجنرال (بارسونز) ورجعت القلابات لحض الدولة السودانية[5]

أما منطقة بني شنقول فقد تعرضت لتساهل (هارنجتون) معتمد بريطانيا في ادس أبابا الذي تركها للحبشة وهي أرض سودانية ، والسبب في ذلك تشبث منلك بها وهي أرض تحمل الكثير من الثروات من الذهب وغيره ، وقد قام (منليك) ولكي يضمن بأن تصبح منطقة بني شنقول تحت سيطرة الدولة الحبشية بمنح لمستر (لين) وهو مندوب شركة انجليزية قدر الامتياز في بني شنقول ، والاستفادة من ثرواتها[6]

الحدود السودانية الأثيوبية :

تبلغ الحدود السودانية الأثيوبية (2200) كلم وهي من أطول الحدود التي يمتلكها السودان مع دول جواره الجغرافي ، وهي حدود مورثه من الإستعمار تحكمها إتفاقيات دولية ، كما تدخل فيها اطراف دولية متعددة. وقد عقد اجتماعين في أديس أبابا في أبريل (1972) و ويوليو (1972م) تم التوصل لإتفاق بشأن الحدود بين البلدين وسويت مسألة(الفشقة) ، كما تم تشكيل لجنة مشتركة من البلدين لتسوية قضية الأراضي المزروعة في (الفشقة).

والفشقة هي المنطقة المتاخمة للحدود السودانية الإثيوبية يحدها شمالا نهر (ستيت) وشرقا نهر عطبرة ، تبلغ مساحة الفشقة (251) كلم2، وهي أحدى المحليات الخمس لولاية القضارف بشرق السودان ، إتبعت فيها أثيوبيا سياسة القضم ثم الهضم ليصل مجموع ما تحتله الآن حوالي مليون فدان تعد من أخصب الأراضي السودانية تنقسم الفشقة إلى قسمين :

الفشقة الكبرى:

التي يحدها شمالا نهر ستيت وجنوبا بحر السلام وغربا نهر عطبرة، تمتاز بأرض طينية مسطحة صالحة للزاعة ، تسكنها قبائل الفلاتة ، والحمران، والهوسا ، كما توجد بها نقاط للشرطة في كل من (اللكدي، الهشابة، زهانة، حمدايين ، الدرابي ، ود الحليو ، مكة حكومة ، الصوفي) .

الفشقة الصغرى :

يحد الفشقة الصغرى من الشمال نهر باسلام، وغربا نهر عطبرة وشرقاً الحدود السودانية الأثيوبية ، ويوجد بها الكثير من الجبال والخيران، كما يوجد بها عديد من نقاط الشرطة في (قلعة اللبان ، أم الطيور، خور سيد، مشروع الغنم، باسندة) ، وما يميز الفشقة إحاطتها بالمياه من معظم الجهات كما يمكن القول بأنها منطقة معزولة عن عمقها السوداني وغزارة أمطارها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأطماع الأثيوبية فيها . أضف إلى كل ذلك سهولة الوصول إليها من قبل الجانب الأثيوبي. تميزت الفشقة بانتاجيتها العالية لمحاصيل السمسم، الذرة، الصمغ العربي، الخضروات ، الفواكة مستفيدة من الأنهار الثلاثة التي تتخلل أراضيها وهي نهر السلام، عطبرة، ستيت [7]

المتتبع لموقف الفشقة بالنسبة للجانب الأثيوبي يجد بأن أثيوبيا قد سجلت إعترافاً قانونيا في إتفاقية الحدود لعام (1902م) وبرتكول الحدود لسنة (1903م) وإتفاقية (1972م) بأن أرض الفشقة أرض سودانية تقع داخل الأراضي والسيادة السودانية .وقد تم توضيح الحدود على الطبيعة لتكون معلماً طبيعياً بين السودان وأثيوبيا في تلك المنطقة ، ومن علامة الحدود الواقعة على الضفة اليمنى من خور نهر القاش جنوب جبل قالا ثم إلى جبل أبو قمل ثم تلال البرك ، حيث وضعت علامة الحدود وسط صخرة ، ثم إلى جبل (كورتيب) ثم إلى جزع شجرة وسط حجارة وصخورثم إلى جبل (ثوار) وبالقرب من شجرة (هجليج) وضعت صورة من اتفاقية (1903م) وعلامة . كما وضعت صورة من نفس الإتفاقية في صخرة عالية على الضفة اليمنى من نهر (ستيت) حيث يتقاطع خور (الرويان) مع نهر (ستيت) [8].

بدايات الأطماع الأثيوبية على الفشقة:

في العام (1957م) وبعد أن نال السودان إستقلاله بعام ، بدأ تسلل المزارعين الأثيوبيين داخل لاراضي السودانية في منطقة الفشة وتحديد في المنطقة الواقعة بين (اللكدي) وشجرة (الكوكة) ، وقد حاولت السلطات المحلية (الإدارة

الأهلية) تحصيل العشور من هذه المجموعات ، لكنهم رفضوا ذلك ورفعوا الأمر إلى المسئولين الأثيوبيين ، عندها تم عقد لقاء بين المسئولين في البلدين ، إعترف فيه الجاني الأثيوبي بالزراعة داخل اراضي السودانية ، وطالبوا بإعفاء المزراعين الأثيوبيين من العشور بحجة أن ماقاموا بزراعته كان قليلاً وبطريقة بدائية ، ولم يتوصل الطرفين لأي إتفاق ، وفي العام التالي أي في العام (1958م) رجع المزراعين الأثيوبين هذه المرة بآليات واستعددات أكبر وذلك بغرض الزرعة في المنطقة لواقعة بين نهر (ستيت) وباسلام والتابعة لمجلس ريفي شمال القضارف والمعروف حاليا (بالفشقة) ، وقد تجاهل هؤلاء المزراعين إتفاقيات الحدود بين البلدين ، وقد إستمر التمدد الأثيوبي داخل الأراضي السودانية في منطقة الفشقة حتى العام (1962م) (300) فدان في المنطقة الواقعة بين جبل (اللكدي) و(حمديين) ، وقد قامو أيضا بإزالة العلامات الحدودية التقليدية التي كانت موجودة في المنطقة [9].

تجاهلت حكومة الفريق ابراهيم عبود التمدد الأثيوبي داخل الأراضي السودانية وذلك بحجة التوتر الأمني في جنوب السودان ، ثم توالت المفاوضات بعد ذلك بين الجانب السوداني والأثيوبي حول الحدود ، فكان الجانب الأثيوبي ، وكان الأصرار السوداني واضحا في التمسك بالإتفاقيات الموقعة في مسألة الحدود السودانية كلها ، بينما يتحدث الجانب الأثيوبي عن مثلث (أم بريقع) ويتجنب الحديث عن مثلث الفشقة وهي أراضي سودانية تاريخية لا تقبل المساومة ، ويعتقد بأن أثيوبيا ومن خلال إثارة النزاع حول منطقة مثل (أم بريقع) تطمح إلى الضغط على السودان ليتنازل لها عن الفشقة نظير التنازل عن مثلث (أم بريقع) [10].

شهد العام (1971) دفعه جديدة في مسيرة العلاقات السودانية الأثيوبية من خلال زيارة الرئيس جعفر نميري ووزير خارجيته الدكتور منصور خالد، وقد نص البيان المشترك في 1971/11/7م :

تأكيد الطرفين على البيانات المشتركة في مسائل الحدود ، والإتفاقيات السابقة التي توصلت لها لجان الحدود السابقة واللجان الوزارية المشتركة دون الإخلال بمواقف الطرفين المضمنة في وثائق الحدود المشتركة واللجنة الوزارية الإستشارية.

أن تجتمع لجنة الحدود المشتركة كل أربعة أشهر وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة الوزارية الإستشارية أثناء إجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي الذي

عقد في يونيو 1972م بالرباط حيث اجتمع الرئيس جعفر نميري بالإمبراطور هيلاسلاسي، وأثمر الإجتماع عن إنعقاد إجتماعات اللجنة الوزارية الإستشارية المشتركة في الفترة من 17ـ25 يوليو 1972م بأديس أبابا حيث نقل وزير خارجية أثيوبيا إلى الوفد السوداني برئاسة وزير خارجية السودان د. منصور خالد، قرار الحكومة الأثيوبية الخاص بالإعتراف بخط جوين باعتباره الحدود الأساسية المستندة على معاهدتي 1902م و1907م . وأنه ذا القرار حسب قول وزير الخارجية الأثيوبي يجيء ترسيخاً للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط البلدين . وأن الحكومة الأثيوبية ترغب في أن تقترح على السودان إجراء بعض التعديلات الطفيفة على خط جوين الذي قررت الإعتراف به. وقبل ذلك قد لعب الإمبراطور هيلاسلاسي دوراً كبير في الوصول لإتفاق السلام والوحدة الوطنية بين الحكومة السودانية والمتمردين في أديس أبابا في فبراير 1972م ذلك الإتفاق الذي عاد بموجبه معظم اللاجئين السودانيين إلى أرض الوطن.[11]

شهد العام (1972م) إنفراجة كبيرة في قضية الحدود بين السودن واثيوبيا حيث إعترفت الأخيرة بكل الاتفاقيات الموقعة بشأن الحدود ، كما تم تبادل وثائق الإتفاق بين البلدين في موضوع الحدود وقد تبادل كل من وزير الخارجية السوداني ونظيره الأثيوبي المذكرة في 18 يوليو 1972م في أديس أبابا تتكون وثيقة الإتفاق من مقدمة وثلاثة أقسام. تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تربط وتوضح حدود السودان.

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تربط وتوضح حدود السودان بطريقة كبيرة وقانونية يعترف به االسودان كطرف وتعترف بها حكومة أثيوبيا كطرف آخر [12].

القسم الأول من الاتفاقية:

إعترف في هذه الإتفاقية بتخطيط المسترت البوت لسنة 1906 ـ 1916م من جبل أبو قمل إلى تقاط عن هرستيتمع خور الرويان.

القسم الثاني من الاتفاقية:

إعترفت هذه الإتفاقية بجزء من تخطيط الحدود الذي قام بها لم يجرقوينجن وبجبل دقلاش من جبل حواته إلى أمدوقة إلى المتسان إلى جبل جروك.

القسم الثالث الفشقة:

إعترفت الإتفاقية بالحدود حسبما جاء بإتفاقية الحدود بين السودان وأثيوبي السنة 1902م من الناحية القانونية لا من الناحية التخطيطية علىالأرض.على أن يكون خط تمييز في إقليم ستيت حمره هو الأساس والفيصل إلى تخطيط الميجرقوين 1902م ورغم أن اثيوبيا على إستعداد لقبول الرأي السوداني بوضع خط تمييز في إقليم ستيت حمره إلا أنها تود أن تصل مع حكومة السودان إلى حلول حول المواضيع الآتية:ـ

1. أن تتفق الحكومتان على دراسة المشاكل الناتجة عن الإستيطان والزراعة بواسطة رعايا أي البلدين في أراضي البلد الآخربهدف إيجاد حل ودي لها.
2. أن تكون الحكومتان لجنة مشتركة خاصة لمعالجة هذه المسألة ترفع تقريرها للجنة الوزارية الإستشارية في أقرب وقت ممكن.

وفقا لتحليل هذه الإتفاقية يتضح أن حكومة أثيوبيا تعترف أن الفشقة أي من تقاطع نهر ستيت مع خور الرويان إلى جبل دقلاش، أراضي سودانية إلا أن بها رعايا أثيوبيين يزرعون بصورة أو بأخرى في تلك المنطقة ولا بد أن تعترف أثيوبيا مستقبلاً بهذا الواقع ، ومن أهم المشاريع الزراعية الاثيوبية بأرض الفشقة السودانية جنوب وشرقا للكدي وشرق باسلام[13].

1. مشروع شرق اللكدي.
2. مشروع فتاجوابرقا اللكدي.
3. مشروععبدالرحمنسراج.
4. مشروع القشى المو.
5. مشروع باشاي إبراهيم.
6. مشروع علي رفاعي.
7. مشروع مجرنيس
8. مشروع تسفاي عدوه
9. مشروعدنيااباانفو

10.مشروعملسردهدبلوب
11. مشروع منتاهونبهبتا
12. مشروع منقستو طرونو
13. مشروع تخل ايمنقشا
14. مشروعالقسيسياريالهشابة
15. مشروعزودورمسليس
16. مشروعاسملاش
17. مشروع محمد شفا
18. مشروع توليلوت
19. مشروع اسحاق الماس
20. مشروع مصطفى الطاهر
21. مشروعتسفايانساي
22. مشروعقسدي
23. مشروععبدالملكعبدالقادر
24. مشروعشنقيمنقستي
25. مشروع منقستو زودي
26. مشروع أبيا منفاي
27. مشروع جينا هونقلي
28. مشروع سعيد نور
29. مشروع نور دزلاني
30. مشروع كروس المايو

يلاحظ أن تلك المشاريع الزراعية بالرغم من أنها تحمل أسماء لأثيوبيين إلا أن تلك المشاريع قائمة على أراضي سودانية حسب إتفاقية 1965م التي سمحت للأثيوبيين مؤقتاً بالزراعة في أراضي الفشقة لحين تظهير الحدود بواسطة لجنة مشتركة بين الجانبين.ومن ناحية أخرى يظهر أن أثيوبيا لها مطامع كبيرة في أرض الفشقة بدليل أن إتفاقية الحدود لسنة 1902م أوضحت الحدود بين السودان وأثيوبيا توضيحاً مفصلاً حسب الخريطة التي وقع عليها الجانب البريطاني والإمبراطور من ليك الثاني في مايو 1902م والتي ختمت بخاتم الدولتين كوثيقة دولية.

هنا كسنداً قانونياً آخر حول إتفاقية الحدود بين السودان وأثيوبي السنة 1972م وهو أن أثيوبيا في هذه الاتفاقية إعترفت بتخطيط الحدود الذي قام به الميجور(قوين)لسنة 1903م بين السودان وأثيوبيا جنوب جبل دقلاش، والا لماذا لم تعترف أثيوبيا إعترافاً مباشراً وواضحاً بباقي تخطيط الميجور قوينشم الجبل دقلاش إلى نهر ستيت حسب ما جاء في تقرير الميجور(قوين) المؤرخ في 1903/6/27م.

أما عن الحدود السودانية الأثيوبية على الطبيعة حسب المعالم الطبيعية التي تم الإتفاق عليها في إتفاقية الحدود لسنة 1902م وبروتوكول الحدود لسنة 1903م أو إتفاقية الحدود لسنة 1972م. تتضح حدود الفشقة والقرقف على.

القسم الأول:

مديرية كسلا ـ منطقةالقرقف وشمال نهر ستيت وهي من جبل أبو قمل متجهاً جنوباً مع الحدود السودانية الأثيوبية إلى جبل البرك إلى تلال قرضة ومراويد إلى مرتفع اتأمبريقع إلى تقاطع خور القرقف مع خط طول 29 ـ 36° إلى جبل كورتيب إلى جبل نوار إلى تقاطع نهر ستيت مع خور الريان.

2. القسم الثاني:

منطقة الفشقة جنوب نهر ستيت وعطبرة وباسلام، خط تمييز في إقليم ستيت حمره، من تقاطع نهر ستيت مع خور الريان جنوباً في خط مستقيم إلى قلعة الزراف شرقا للكدي ثم إلى قلعة حماد ثم إلى قلعة الفشقة الصغرى ـ من قلعة النحل إلى قلعة إدريس ثم إلى قلعة اللبان ثم إلى جبل همبرت ثم إلى خور الدوم إلى خور شين إلى جبل ناهض إلى جبل أبو طاقية ثم إلى القلابات إلى جبل جبارة إلى جبل ود الملك إلى جبل دقلاش.

3. منطقة الحدود على النيل الأزرق: من جبل دقلاش جنوباً إلى جبل حلاوة إلى جبل أم دوقة إلى جبل المتان إلى جبل جيروك.

يلاحظ أن جميع هذه الأسماء لمعالم طبيعية في مواقع أسماء سودانية واضحة . في الفترة من 26 يونيو حتى 10 يوليو 1973م إنعقدت بأديس أبابا إجتماعات لجنتي إعادة تخطيط الحدود المشتركة، ولجنة تميز الوضع الراهن في منطقة ستيت . وخرجت اجتماعات اللجنتين بالآتي:

1. إعتبار خطا بوزير الخارجية الأثيوبيالذي أفتتح به الإجتماعات من بين وثائق اللجنة، حيث أكد الخطاب أن الجانبين (السودان وأثيوبيا) اتفقا فيما

يتعلق بإعادة تخطيط الحدود على الإقرار بالإتفاقيات الدولية السارية، وأنهما يؤيدان الوثائق التي وقع عليها البلدان.

2. وافقت اللجنة على الأسبقيات التي اقترحها الجانب السوداني وتقرر أن يبدأ التخطيط بالقطاع الشمالي فالأوسط وتركت حديد نقطة البداية لفريق العمل الفني، ووافق الجانب السوداني على أن تكون نقطة بداية العمل من جبل دقلاش.
3. تم تكوين لجنة فنية فرعية مشتركة تكون مهمتها:ـ

أ. مراجعة وتحديد مشروع إعادة تخطيط الحدود على ضوء المتغيرات الجديدة ويشمل ذلك معالجة مسألة التمويل.

ب. دمج ما سمي بلجنة الإستيطان والزراعة واللجنة الخاصة بما كان يسمى خط الوضع الراهن في منطقة الفشقة في لجنة واحدة، فقد رأت لجنة الحدود الدولية أنه لم تعد ثمة حاجة للجنتين.

لكن مرة أخرى توقف العمل في وضع مقررات إتفاقية الحدود لعام 1972م بين البلدين موضع التنفيذ على الطبيعة بسبب تردي الأوضاع الداخلية في البلدين،وبسبب تدهور العلاقات بينهما[14].

الفشقة بعد محاولة إغتيال حسني مبارك :

استغل الجيش الأثيوبي تورط النظام السابق في محولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في 26 يونيو 1995م في أديس أبابا بهدف السيطرة على المنطقة ، وعبر مراحل العلاقات المتذبذبة مع الجارة أثيوبيا كانت مسألة الفشقة حاضرة فوق (الطاولة) وتحتها فأثيوبيا من جانبها تعترف رسمياً بتبعية الفشة للسودان، لكنها في الوقت ذاته تشجع المزارعين الأثيوبيين على التسلل لهذه المنطقة الإستراتيجية الخصبة بغرض زراعتها بل وتوفر لهم الحماية اللازمة ومعظمهم من قبيلة (الأمهرا) المحاذية للسودان وذلك في ظل تعقيدت المكون العرقي الأثيوبي المتنازع على السلطة والثروة حيث انداح هؤلاء المزارعين من التلال الأثيوبية نحو السهل السوداني الزراعي الخصيب إنطلاقاً من جدلية النزاع بين الهضاب والسهول عبر التاريخ

فهذه الأراضي السودانية التي أصبحت تحت السيطرة الأثيوبية أصبحت عرضة لهجمات مجموعات عصابات (الشفتة) الأثيوبية بغرض النهب والسلب وقتل السودانيين من مزارعين وغيرهم من السكان ، وشهد عام 2015م مقتل خمسة عشر مزارعاً سودانياً على يد الشفتة ، وفي نفس العام زار رئيس وزراء اثيوبيا

السابق (ديسلين) منطقة القضارف وأعلن من هناك إعادة 50 ألف فدان فقط إلى السيادة السودانية وسط تهليل إعلامي من النظام السابق وذلك في إطار رشوة أثيوبية لنا من مالنا كي ينحاز السودان إلى الجانب الأثيوبي في ملف سد النهضة. والمتتبع للعلاقات السودانية الأثيوبية يجد أن زيارة رئيس الاركان الاثيوبي والذى التقى خلالها عدداً من القادة السودانيين عسكريين ومدنيين قال: بأن مفاوضاته في السودان تناولت قضايا الحدود ومحاربة الاتجار بالبشر ومحاربة الجريمة العابرة والتهريب وفي حقيقة الأمر كانت الزيارة تهدف أساساً لمعاجة النزاع بين البلدين على منطقة الفشقة السودانية الخصبة وذلك بعد أن أعاد السودان نشر قواته المسلحة على طول الحدود الدولية بين البلدين بما فيها الفشقة . وقد قام رئيس مجلس السيادة القائد العام للجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان بزيارة هذه المنطقة وتفقد جاهزية قواته فيها ،وبالمثل قامت اثيوبيا بنشر قواتها أيضاً على طول الحدود في هذه المنطقة . ومما رشح من أخبار حول زيارة الوفد الأثيوبي أنهم أي الجانب الاثيوبي يقترحون أن تعود قوات البلدين لحدودهما الدولية في قضون أسبوعين على أن تباشر لجان ترسيم الحدود وضع العلامات الحدودية على الفور.

لماذا الفشقة الآن:

قد يطرأ سؤال مفاده لماذا الفشقة الآن على سطح الأحداث في العلاقة بين البلدين؟. وتجيبنا التطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي لكل من البلدين ببساطة على هذا السؤال حيث أن هذه المنطقة السودانية الخصبة تمثل بعد عودتها رافداً مهما للاقتصاد السوداني ، فبفضلها أصبحت أثيوبيا أحد المنافسين الدوليين في إنتاج وتجارة السمسم . ولا شك أنه وبعد تفشي وباء كورونا أصبح السودان محط انظار الكثيرين بوصفه أهم ركائز الغذاء العالمي والمنطقة بينما شبح المجاعة يهجم على العالم أجمع بسبب هذا الوباء الفتاك. فعلى الصعيد الداخلي في السودان أصبحت الزراعة المخرج للإقتصاد السوداني المأزوم خاصة بعد التجربة الناجحة لانتاج القمح في مشروع الجزيرة والتي تكفي نصف حاجة السودان هذا العام.

الموقف السوداني الأخير من مسألة الفشقة والمتمثل في نشر القوات السودانية فيها يثير مخاوف الجانب الاثيوبي الذي سجل انتصاراً على الجانب المصري من خلال امتناعه عن الذهاب لواشنطن وبالتالي رفض التوقيع على الاتفاق حول سد النهضة مما جعل السودان يرجئ التوقيع هو الآخر .

بينما وقعت مصر على مسودة الاتفاق والأمر ذاته حصل في إجتماعات الجامعة العربية مؤخراً عندما رفض السودان التصويت على قرار المساندة لمصر في موقفها من سد النهضة بحجة أن ذلك سوف يحول الصراع بين مصر وأثيوبيا إلى صراع بين العرب والأفارقة . ولكن مستجدات الأوضاع مؤخراً من الفشقة أي تصريحات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك حول التزام السودان بمخرجات إجتماعات واشنطن وزيارة رئيس جهاز المخابرات المصري للسودان، كل ذلك جعل أثيوبيا تلوح من جديد بالتنازل عن الفشقة للسودان وإن لم تطرح مايقابله من ثمن سياسي من السودان علناً سيما وأن الداخل الاثيوبي قد تمت تعبأته بصورة غير مسبوقة حول قضية سد النهضة ليس لأنه مخرج كبير لما ينتجة من كهرباء لمشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة ولكن لأنه أصبح قضية ذات مساس بالشرف الوطني الأثيوبي وتحدياً كبيراً لمصداقية اثيوبيا وعزمها.

كلا الدولتين السودان واثيوبيا تبحثان عن مخرج لأزمتهما الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر فيهما إن كان بالكهرباء (أثيوبيا) وبالانتاج الزراعي (السودان) اذن كيف تتم المعالجة . ولذلك نرى أن يبسط السودان سيطرته على أراضيه وذلك لأنها رمز عزته وكرامته ، كما أن الشعب ينظر للمؤسسة العسكرية بأنها حامي أرضه وعرضه وبذلك تتمكن القوات المسلحة السودانية أن تقرب المسافة بينها ومواطنيها بسيطرتها على أهم مناطق الانتاج في السودان.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن العلاقات السودانية الأثيوبية مرت بالعديد من المراحل ، ورغم ذلك كان السودان يحافظ على خلق علاقات جيدة ومستقرة مع أثيوبيا ، ولكن ولحدوث الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للبلدين نجد أن اثيوبيا سعت وبشتى السبل لبسط سيطرتها ووجودها في الفشة من خلال تواجد مزراعيها في هذه المنطقة الاستراتيجية والحساسة . التواجد الذي أفقد الفشقة سودانيتها والدولة السودانية هيبتها فكان لا بد من بسط السيادة على الفشة واستعادتها لحضن الوطن.

النتائج:

خلصت الدراسة لعدد من النتائج منها:-

- التداخل الحدودي بين السودان وأثيوبيا قديم وممتد في عمق التاريخ .
- فترات الضعف للدولة السودانية شجعت أثيوبيا على التمدد داخل العمق السوداني .
- النشاط الزراعي من قبل أثيوبيا في الفشقة كان واحد من عمليات طمس هوية المنطقة بمرور الوقت.
- كان لابد من توفر إرادة سياسية وعسكرية سودانية تتم عبرها استعادة الفشقة لحضن الوطن.

التوصيات:

توصي الورقة بالآتي :

- إهتمام الدولة السودانية بالفشقة وتطويرها وبسط سيطرتها عليها وتطوير كل المناطق الحدودية .
- سيادة الدولة على كامل أراضيها دلالة على قوتها بين جيرانها

المصادر والمراجع:

(1) عثمان صالح سبي، علاقة السودان باثيوبيا عبر التاريخ، جبهة التحرير الارترية ، قوات التحرير الشعبية، (ب .ت) ، (ب.د) ص1.
(2) محمد بكر ابراهيم ، تاريخ السودان القديم ، دار المعارف ، القاهرة 1983م، ص 214.
(3) المرجع نفسه ، ص 217.
(4) المرجع نفسه ، ص 218.
(5) المرجع نفسه ، 215.
(6) فوزي عبد الرزاق بيلي مكاوي ، مملكة أكسوم ، دراسة لتاريخ المملكة السياسية وبعض جوانب حضارتها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1974م، ص 65.
(7) المرجع نفسه ، ص 77.
(8) محمد عبدالقادر نصر،العسكرية في الممالك والسلطنات الاسلامية (750-1885)،شركة كرري للطباعة،المطبعة العسكرية،أم درمان، 2009،ص69.
(9) المرجع نفسه ، ص 70.
(10) عثمان صالح سبي ، مرجع سابق ، ص31.
(11) المرجع نفسه ، 40.
(12) المرجع نفسه ، 45.
(13) المرجع نفسه ، ص 50.
(14) إكرام محمد صالح دقاش، الاحتلال الاثيوبي لأراضي الفشقة السودانية، صحيفة الراكوبة الإلكترونية ، يوليو 2007م.
(15) المرجع نفسه.
(16) المرجع نفسه.
(17) المرجع نفيسه.
(18) المرجع نفسه.
(19) المرجع نفسه.
(20) المرجع نفسه.
(21) المرجع نفسه.
(22) المرجع نفيسه.

الملاحق

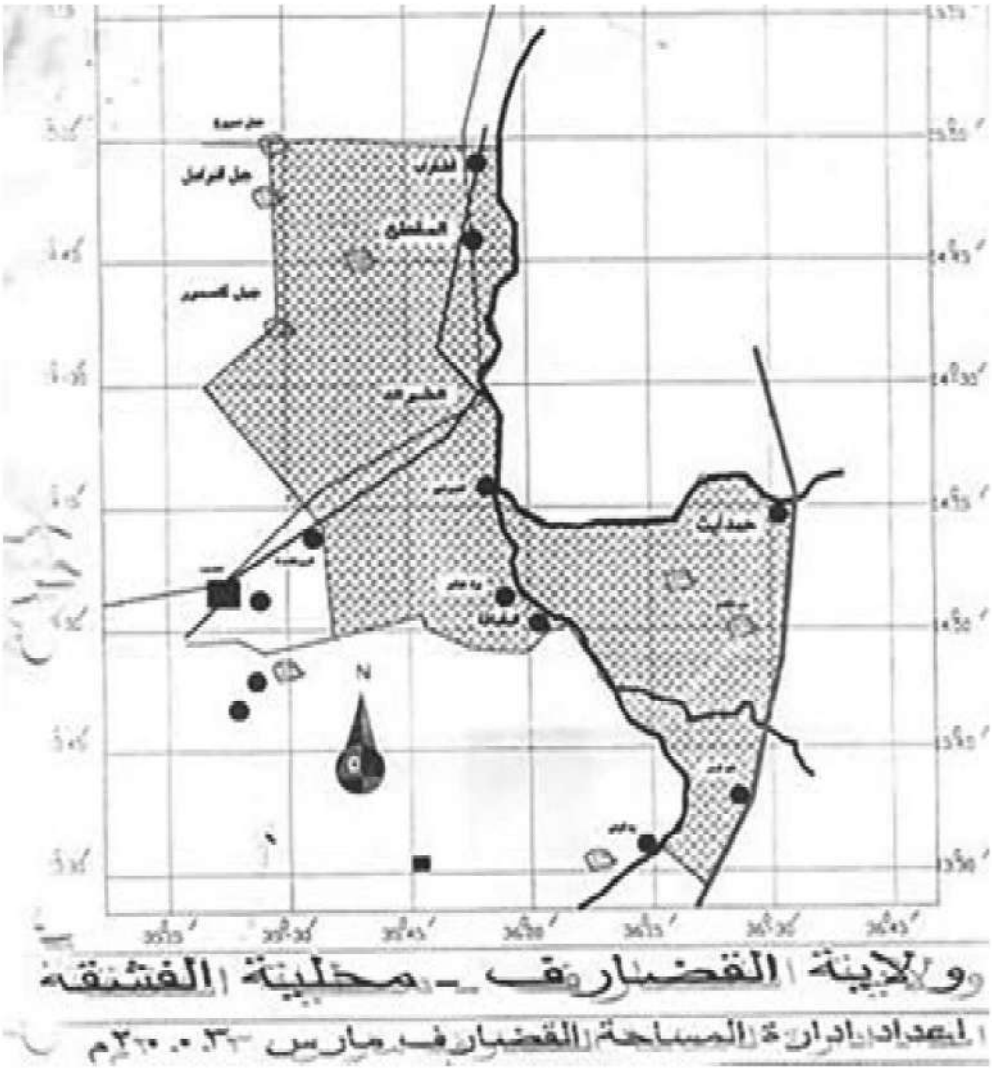

خريطة محلية الفشقة في ولاية القضارف - المصدر : الشبكة العنكبوتية

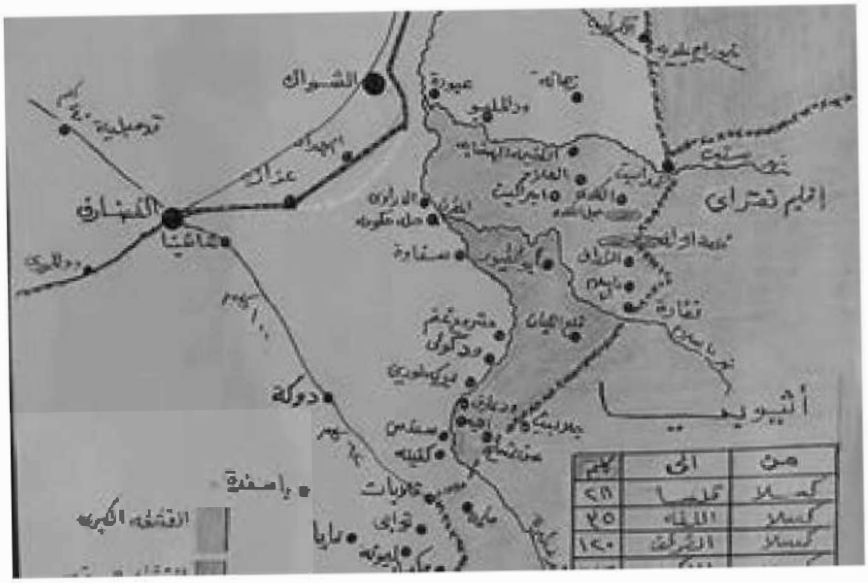

المصدر : الشبكة العنكبوتية

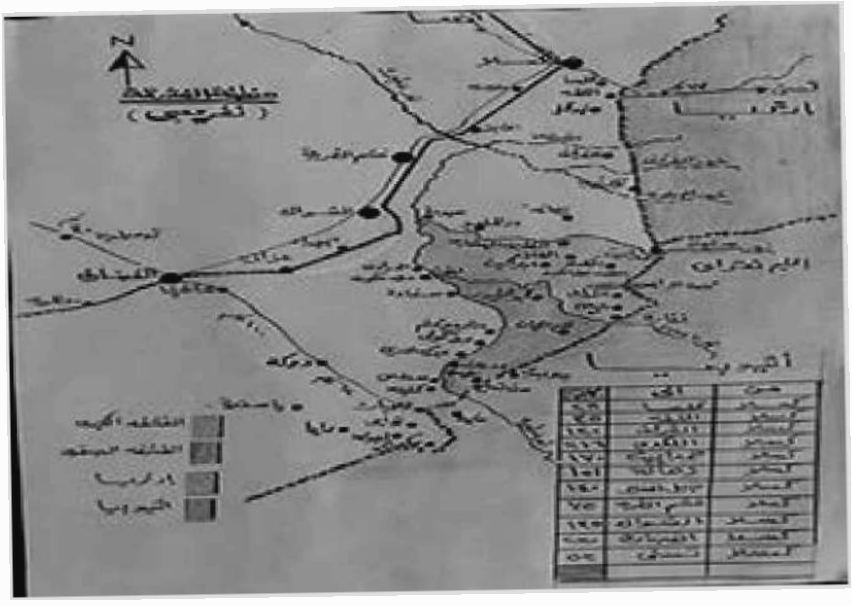

المصدر : الشبكة العنكبوتية

رقم الإيداع (2021/0603)